







لا اله الا الله محمد رسول الله
صلي الله عليه وسلم امين

اذا خست مظلوما فقد هذه الممان فانك لا تثبت هذه
الليلة في الحبس قل يا سامع الصوت ويا سابق الفوت
ويا كاسي العظام حمما ويا منشرها بعد الموت اسألك
باسمائك الحسني وباسمك الاعظم الاكبر المخزون ^{المكنون}
الذي لم يطلع عليه احد من المخلوقين يا حلما
ذا الناءة لا يقوى علي انثاته يا ذا المعروف الذي
لا ينقطع ابدا ولا يحصى عدد اففرج عني ثم

رب يسر ولا تعسر
رب يسر ولا تعسر

يا خفي الاطاف يا خفي الاطاف يا خفي الاطاف
لحني مما اخاف لحني مما اخاف لحني مما اخاف

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 محمد رسول الله عن أبي سعيد الخدري

هذا كتاب قدوري

قرأ في الدرس
 بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم
 واكرمنا بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك
 ونشر علينا خزائن رحمتك يا رحيم الرحمن

١٣٣٣

اللهم اخرجنا من ظلمات الوهم واكرمنا
 بنور الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك
 ونشر علينا خزائن علمك برحمتك يا ارحم
 الراحمين

دخل هذا الكتاب في الملك الفقير

دخل هذا الكتاب المبارك في ملك
 الخلافة شهبان الشامي غفر الله له ولوالديه
 وللمن قرا فيه وللمن دعا له بالمغفرة لجميع المسلمين
 امين في ٩ من شهر ربيع الثاني
 ١١٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم

لهم دار السلام عند
 ربهم وهو وليهم

بما كانوا يعملون
 ازنه من الشيخ عبد القوي
 انا بلدي الى الحاج شعبنا
 ابن مر جبر حرم غفر الله له
 ولي ولديه ازنه اسيد
 ابراهيم فلي ان

بسم الله الرحمن الرحيم
 اعوذ بكلمات الله التامة من
 كل خوف من غيبه وعقابه وعياده
 ومن همزات الشياطين وان يحمرون

خ	خ	خ	خ	خ	خ
ع	ع	ع	ع	ع	ع
ب	ب	ب	ب	ب	ب
هـ	هـ	هـ	هـ	هـ	هـ

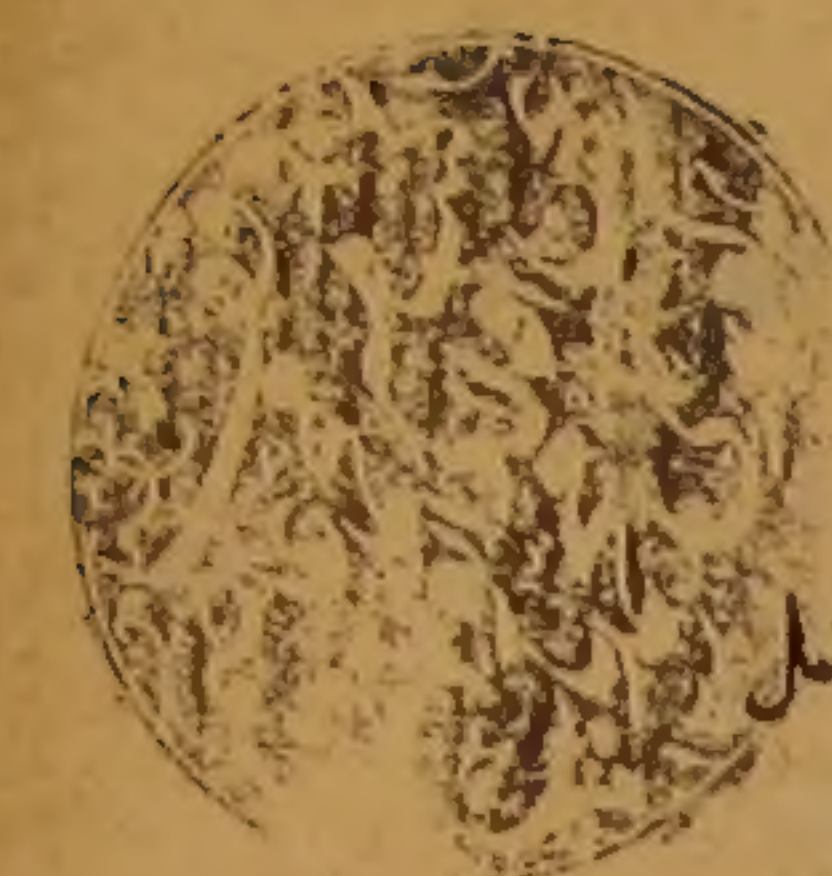
كتاب الطهارة والوضوء
 بسم الله الرحمن الرحيم
 في كتاب الطهارة والوضوء
 من كتاب الطهارة والوضوء
 من كتاب الطهارة والوضوء

بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب الطهارة**
 كتاب الطهارة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم
 إلى الكعبين وفرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس
 والمرفقان والكعبان بدخلان في الغسل والمرفق وضوء مسح الرأس
 مقدار الناصية وهو ربع الرأس لما روي عن معمر بن شعيب
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة فقوم فبال وتوضأ
 ومسح على ناصيته وخفيه وسنن الطهارة غسل اليدين ثلاثا
 قبل ادخالهما الأثناء إذا استيقظ المتوضي من نوم وتسمية
 تعالى في ابتداء الوضوء والتواك والمضمضة والاستنشاق
 ومسح الأذنين وتحليل اللحية والأصابع وتكرار الغسل إلى
 الثلاثة **وسحب للموضي** أن ينوي الطهارة ويستوعب
 رأسه بالمسح ويترتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالمناسبات
 والمعان النافضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين والدم
 والقيح والصدبر إذا خرج من البدن فمجيء إلى موضع جف
 حكم التطهير والقي إذا كان ملاء الغم والنوم إذا كان مضطج
 أو متكئا أو مستندا إلى شيء أو أزيل عنه لسط والغلبة
 على العقل بالأغما والجنون والفهم في كل صلوة ذات
 ركوع وسجود وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق

وغسل

كلها تكتب

وغسل سائر البدن وسنن الغسل أن يبدأ بالمغسل يغسل يمين
 وفرجه ويغسل النجاسة أن كانت على يديه ثم يتوضأ وضوءه
 الأيمن عليه ثم يغسل الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثا ثم ينفي
 عن ذلك المكان فيغسل رجله ويس على المرأة أن تنفض ضفافها في الغسل
 إذا بلغ الماء أصول الشعر والمعاني الموجبة للغسل أنزال
 المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة في حال النوم
 والبغضة والنقاء الختانين من غير أنزال والحض والتفاس
 وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل للجمعة والعبد بين
 والأحرام والعرفة ولبس في المذني والودعي غسل وفيها
 الوضوء والطهارة من الأحداث جارية بما السما والالودنية
 والعيون والابار والغدير والجار ولا يجوز بما اعتصر من
 والشم ولا بما غلب عليه غير فخرج عن طبع الماء كالشربة
 والحل وما الباقلاء والمروق وما التردج يجوز الطهارة
 بما خالطه شيء طاهر فغيره أحد أو صافه ماء الماء
 الذي يختلط به الاثنان والقابون والزعفران وكل ماء دأبهم
 وقعت فيه نجاسة لم يجوز الوضوء به قليلا كان أو كثيرا
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الماء عن النجاسة
 وقال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من الجنابة



١٠٩

سواء ويجوز التيمم عند أي حنيفة وكل ما كان من جنس الأرض
 كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزنج وقال لا يجوز
 إلا بالتراب والرمل خاصة والنية فرض في التيمم وسحب الوضوء
 وبغض التيمم كل ما ينقض الوضوء وينقضه أيضا رؤية الماء إذا
 قدر على استعماله ولا يجوز التيمم إلا بصعيد طاهر ويستحب لمن
 لم يجد الماء في أول الوقت وهو يبرحوا أن يجد ماء أن يؤخر الصلوة
 إلى آخر الوقت فإن وجد الماء توقوا وأبلا يتيمم ويصلي يتيمم
 ما شاء من الفرائض والتوافل ويجوز التيمم للصحيح المفيم في المم
 إذا حضر الجنابة والولي غير مخاف أن يشتغل بالطهارة أن تقوته فإنيته
 الصلوة فانه يتيمم وصلى على الجنابة وكذلك من حضر العبد مخاف
 أن يشتغل بالطهارة أن تقوته الصلوة فانه يتيمم وصلى وإن خاف
 من شدة الجوع أن يشتغل بالطهارة أن تقوته الصلوة فانه لم يتيمم
 ولكنه فان أدرك الجمعة صلى والآ صلى الظهر أربعاً وكذلك
 إذا ضاق الوقت فحش أن يؤخرها فان الوقت تقوته لم يتيمم
 ولكنه يتوقا ويصلي فإنيته والمسا فر إذا نسي الماء في رجليه
 فنتيمم وصلى ثم ذكر الماء بعد ذلك لم يعد صلوة عند أي حنيفة
 ومعه وقال أبو يوسف عليه الصلاة والسلام ليس على المتيمم إذا لم يغلب
 على ظنه أن يقربه ماء أن يطلب الماء فان غلب على ظنه أن هناك
 ماء لم يجز له التيمم حتى يطلبه فان كان مع رفيقه ماء طلبه منه

هرزته

فإنيته

سواء

قبل ان

قبل ان يتيمم فان منع به يتيمم وصلى **باب المسح** على الخفين المسح
 على الخفين جاز بالسنة من كل حدث موجب للوضوء إذا لبس الخفين
 على طهران كاملة ثم أحدث فان كان مقيماً مسح يوماً وليلة وإن كان
 مسافراً مسح ثلثة أيام وليلة وأبداً أعقب الحدث والمسح
 على الخفين على ظاهرهما خطوطاً بالأصابع يبدأ من أصابع الرجل
 إلى الساق وفرض ذلك مقدار أصابع من أصابع اليد ولا يجوز
 المسح على خفي فيه خرق كبير بين منته مقدار ثلثة أصابع من أصابع الرجل
 فان كان أقل من ذلك جاز ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه
 الغسل وينقض المسح كل ما ينقض الوضوء وينقضه أيضاً شئ محقق
 ومضى المدة فإذا مضت المدة شئ خفيه وغسل رجليه وصلى
 وليس عليه إعادة بقية الوضوء ومن ابتداء المسح وهو مقيم
 فافر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة أيام وليلة أو من
 ابتداء المسح وهو مسافر لم اقيم فان كان مسح يوماً وليلة أو أكثر منه
 لم يترع خفيه وغسل رجليه وإن كان مسح أقل من يوم وليلة
 تم مسح يوم وليلة ومن لبس الجرموني فوق الخفق مسح عليه جاز
 ولا يجوز المسح على الجوزيين عند أي حنيفة إلا أن يكونا مجلدين
 أو متعلين وقال رحمه الله يجوز المسح على الجوزيين إذا كانا
 مجلدين لا يثنان الماء ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والخوف
 والبرقع والقفايين ويجوز المسح على الجباية وإن شدة على غير
 الجباية

سواء

الاولا

الابا

الحكم في الحيض

وضوء فان سقطت عن غير نية لم يبطل المسح وان سقطت عن نية
 بطل المسح **باب الحيض** اقل الحيض ثلثة ايام وليلتها وما نقص كسيلة
 من ذلك فليس بحيض وهو سني ضة واكثر الحيض عشرة ايام وليلتها
 فما زاد على ذلك فهو سني ضة وما نراه المراه من الحيض والصفرة
 والكدر في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى البياض خالصا عند
 وحيث وقال ابو يوسف ما نراه المراه من الكدر في ايام الحيض ليس
 بحيض والحيض ينقطع عن الحيض الصلوة ويكره عليها الصوم
 ثم تنقض الصوم ولا تنقض الصلوة ولا تدخل المسجد ولا تطوف البيت
 الحرام ولا ياتنها زوجها ولا يجوز لها يرض ولا لحيض قرأة القرآن
 ولا يجوز لمحدث من المصحف الا ان ياضه بغلافه واذا انقطع
 دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يكن وطئها حتى تغسل او يمسح
 عليها وقت صلوة كاملة وان انقطع دمها لعشرة ايام وليلتها
 جاز وطئها قبل الغسل والطمه اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض
 فهو كالدم الجارى واقل الطهر ثمة عشر يوما ولا غاية لاكثر
 ودم الكسني ضة هو ما نراه المراه اقل من ثلثة ايام فحكمه حكم الكسني
 الدائم لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ واذا زاد الدم على
 ايام والمراه عادة معروفة ردت الى ايام عادتها وما زاد على
 ذلك فهو سني ضة وان ابتدأت مع البلوغ سني ضة فحيضا
 عشرة ايام من كل شهر والباقي سني ضة والسني ضة ومن

رجل وطمئ امرأته حال
 الحيض وكان يوم الاول يعطى
 ديناراً خمسة ويغفر عليه
 ثم عشرة وسوطا وان
 نصف ديناراً يعطى
 عشرة سوطا

صوم قاضا بغير

والاكثر من عشرة ايام

سكس البول

الحكم في الحيض

سكس البول والرعاف الدائم والرح الذي لا يبر فابوضون لوقت
 كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاء وامن الغرايبي
 والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوءهم وكان عليهم سني ضة
 الوضوء لصلوة اخرى والتنفس هو الدم الخارج عقب الولادة
 والدم الذي نراه الحامل وما نراه المراه في حال ولادتها قبل خروج
 الولد سني ضة واقل التنفس لاحد له واكثر اربعون يوما وما
 زاد على ذلك فهو سني ضة فاذا نجا وزال الدم عن الاربعين يوما
 وقد كانت بين المراه ولدت قبل ذلك ولها عادة معروفة ردت
 الى ايام عادتها وان لم يكن لها عادة فابتداء تنفسها اربعون يوما
 ومن ولدت ولدين في بطن واحد فنفسها ما خرج من الدم عقب
 الولد الاول عند ابى حنيفة والى يوسف ومهما اعد وقال محمد وزفر
 وجهها الله التنفس من الولد الثاني **باب الانجاس** تطهير النجاسة
 واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه ويجوز تطهيره
 النجاسة بالماء وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالته بغيره كالحل وماء الورد
 والماء المستعمل واذا اصاب النجس نجاسة لها جرم فحقت فركه
 بالارض جاز والمشي نجس يجب غسل رطبه فاذا جف على الثوب
 اجزاء فيه الفرك والنجاسة اذا اصاب السيف والمراه الكسني
 بمسحها واذا اصاب الارض فحقت بالشمس وذئب اشره جاز فركه
 الصلوة على مكانها ولا يجوز التمسك منها ومن اصاب من النجاسة

في التنفس

ما يصح مسكها بشي

مطوف على اية جازة صلوة

المعتظة كالتم والغايط والبول والخمر مقدار الدرهم فما دونه جازت
 الصلوة معه فان زاد على ذلك لم يجز ومن اصابه من النجاسة المصحفة
 قبول ما يؤكل ثم جازت الصلوة معه عالم يبلغ ربع النوب ^{تطهير}
 النجاسة التي تجب غسلها على وجهين فما كان له عين مرتبة فطها
 رتها زال عينها الا ان يبقى من اثرها ما يشق ازالته او ما ليس له
 عين مرتبة فطها رتها ان يغسل حتى يغلب على ظن العكس لانه
 قد طهر والله تعالى سنة يجرى فيه الحجر والمدرو وما قام مقامه
 يسمى حتى ينقيه ولبس فيه عدة سنون وعلمه بالماء افضل
 فان تجاوز النجاسة من مخرجها لم يجر فيه الا الماء ولا يستنجي
 بعظم ولا بروت ولا بطعام ولا بيمينه **كتاب الصلوة** اول وقت
 الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق وافر
 وقتها عالم نطلع الشمس واول وقت الظهر اذا زالت الشمس
 وافر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شيء مثليه
 سوى في الزوال عند وقالوا رحمهما الله اذا صار ظل كل شيء
 مثله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين
 وافر وقتها عالم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غابت
 الشمس وافر وقتها عالم يغرب الشفق وهو البياض الذي
 يرى في الافق بعد الحمرة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو حنيفة
 واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وافر وقتها عالم تطلع الفجر

الاباء العذب

الثاني واول

بسم الله

الثاني واول وقت الوتر بعد العشاء وافر وقتها عالم تطلع الفجر الثاني
 ويستحب الاسفار في الفجر والاباء بالظهر في الصبح وتقدم بها في الشاء
 وتأخير العصر عالم تنغيته الشمس وتجهيل المغرب وتأخير العشاء
 الى ما قبل ثلث الليل ويستحب في الوتر لمن يات لصلوة الليل ان يؤخر
 الوتر الى آخر الليل فان لم يثق بالانتباه اوتر قبل النوم **باب الاذان** الاذان
 سنة للصلوة المحس والمجعة دون ما سواها وصفه الماذان ان
 يقول المودن الله اكبر الله اكبر الى اخره ولا تجميع في الاذان
 ويزيد في الاذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة
 مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح فدققت الصلوة مرتين و
 ويزيد في الاذان وكبر في الاقامة ويستقبل بها القبلة فاذا
 بلغ الى الصلوة والفلاح حول وجهه يمينا وشمالا ويؤذن للفائتة
 ويعقب فان فائتة صلوة اذن للاولى واقام وكان محبة الثانية
 ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة وينبغي للمؤذن
 ان يؤذن ويعقب على طهر فان اذن على غيره وضوء جاز ويكره
 ان يعقب على غيره وضوء او يؤذن ويوجب ولا يؤذن لصلوة
 قبل دخول وقتها الا في الفجر عند ابي يوسف رحمه الله **باب شروط**
الصلوة التي تقدمها يجب على المصلي ان يتقدم الطهارة من
 الاضاح والنجاس على ما قدمناه وبسته عورته والعورة
 من الرجل ما تحت السرة الى الركبة والركبة من العورة وبين

قيل في كونها

بسم الله الرحمن الرحيم

انه ان الحرك كلها عورت الا وجهها وكفها وقدمها وكان عورت من الرجل
 فهو عورت من الامة وبطنها وفلمها عورت وما سوا ذلك من بدن
 فليس بعورت ومن لم يجد ما ينزل به النجاسة صلى معها ولم يعد الصلوة
 ومن لم يجد ثوبا صلى عبا نائيا يومي بالركوع والسجود فان صلى قايما
 اجزاء والاقل افضل وينوي للصلوة التي يدخل فيها بنية لا
 بفصل بينها وبين التيمم بعمل ويستقبل القبلة الا ان يكون فائضا
 فصلى الى اى جهة قدر فان اشتبهت عليه القبلة وليس بحجرة
 من يسلك عنها اجتهد وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى
 فلا اعادة عليه فان علم ذلك وهو في الصلوة استدار الى
 القبلة وبنى على صلوة **باب في ارض الصلوة** سنة
 التيمم والقيام والقراءة والركوع والسجود والفتحة في اخر
 الصلوة مقدار التشهد وما زاد على ذلك فهو سنة واذا دخل
 الرجل في الصلوة كبر ورفع يديه مع التكبير حتى يجازي بابه
 شحمة اذنيه فان قال بدلا من التكبير الداجل او اعظم او الرق
 اكبر اجزاء ذلك عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يلفظ التكبير **باب في يدي اليمنى على اليسرى** وضعا
 تحت سترته ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى اخره ويستعين
 بالله من الشيطان الرجيم ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ويقرأ
 ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة معها او ثلث ايات من اى سورة

تأخر

ثم اذا

ثم اذا قال الامام ولا الضالين قال امين ويقولها الموتم يخفونها
 ثم يكبر ويكعب ويعتمد بيده على ركبتيه ويفرج اصابعه ويبسط
 ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم
 ثلثا وذلك ادناه ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول
 الموتم ربنا لك الحمد فاذا استوى قائما كبر وسجد ويعتمد بيده
 على الارض ووضع وجهه بين كفيه على أنفه وجبهته فان اقتصر
 على احدى ما جاز عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الاقتصار
 على الانف الا من عذر فان سجد على كونه عمامة او فاضل ثوبه
 جاز وبدا ضبعه ويحاذي بطنه عن فخذه ويوجه اصابع
 رجليه نحو القبلة ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلثا وذلك
 ادناه ثم يرفع رأسه ويكبر فاذا اطمأن جالساً كبر وسجد
 فاذا اطمأن ساجداً كبر وهنوى قائماً على صدره قدميه ولا
 يقعد واذا اعتمد بيده على الارض وينفذ الركعة الثانية
 مثل ما فعل في الاولى الا انه لا يستفتح ولا يتعوذ ولا يرفع
 يديه الا في التكبير الاولى فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية
 في الركعة الثانية افترش اليسرى فجلس عليها ونصب
 اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على
 فخذه وبسط اصابعه ويتشهد والتشهد الثاني
 لله والصلوة الى اخره ولا يبريد على هذه الفتحة الاولى

في قول ادناه

ثم اقرأ البسملة

[illegible]

فأولهم فان نساؤا فاو ر عليهم فان نساؤا فاسنهم وبكره تقدم
العبد والاعرابي والفاسق والاعمى وولد الزنا فان تقدموا جازوا في
للامام ان لا يطول بهم للصلوة وبكره للنساء ان يصليهن وحرمت
جماعة فان فعلن ذلك وقفت الامام وسطهن ومن صلى مع ^{عاصيته} واحدة فقامت عن يمينه فان كان مع اثنين تقدم عليها ولا يجوز
للرجال ان يقعدوا بامرأة ويصو الرجال ثم الصبيان ثم الحسن
ثم النساء ثم البنات فان قامت امرأة مشربها الى جنب رجل
وبها مشرك كان في صلوة واحدة فسدت صلوة ولا تقبل صلواتها
وبكره للنساء حضور الجماعة ولا بأس بان تخرج العجوز في الفجر
والعرب والعشاة ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول
ولا الطاهرات خلف المستحاضة ولا الفارسي خلق الامم
ولا الملكة خلق العريان ويجوز ان يؤتم المستبهم المنوفين
والناسخ على الخفين الفاسلين ويصلي العالم خلق القاعد ولا
يصلي الذي يركع ويسجد خلق المؤمنين ولا يصلي المفتة خلق
المتنفل ولا من يصلي فرضا خلق من يصلي فرضا آخر ويصلي
المتنفل خلق المفتة ومن اقتدى بامام ثم علم انه على غير
وضوء اعاد الصلوة وبكره للمصلي ان يعيث بؤبه او بكسبه
ولا يقلب الحصى الا ان لا يمكنه السجود فيؤتيه مرة واحدة
ولا يفرقع اصابعه ولا يتخضع ولا يستدل بؤبه ولا يشبك

[illegible]

يديه ولا يغص شمس ولا يكون ثوبه ولا يلتفت ولا يفتي ولا يرد
 السلام بلسانه ولا يديه ويترجع الا من عذر ولا يؤكل ولا يشرب
 فان سبقه حدث انصرف ونوضا فان كان اماما استحل وتوفا
 وبنى على صلوة عالم تكلم والاستيناف افضل فان نام فاحلم
 او جن او اغشى عليه او فقهه استأنى الصلوة والوضوء
 فان تكلم في صلوة عامدا او ساهيا بطلت صلوة وان سبقه
 الحدث بعد التشهد نوضا وسلم وان تعد الحدث في هذه
 الحالة او تكلم او عمل قلا بنا في القلوة تمت صلوة واذا
 رأى المستقيم الماء في صلوة بطلت صلوة وان رآه بعد ما قد
 قدر التشهد او كان ماسحا على الخفين فانقضت معة
 او خلع خفيه بعمل رقيق او كان آميا فتعلم سونا او عرابا
 فوجد ثوبا او موميئا قدر على الركوع والتجود او تذكر ان
 عليه صلوة قبل هذه او احدث الامام الفارسي فاستحل
 آميا او ظلت الشمس في صلوة الفجر او دخل وقت العصر ^{في رده}
 في الجمعة او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن بر او
 خرج وقتها بطلت الصلوة في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
 تمت الصلوة في هذه المسائل كلها ^{في باب فساد الصلوة} ومن فاته
 صلوة قضاها اذا ذكرها وقدمها على صلوة الوقت الا
 ان يخاف فوت صلوة الوقت فيقدم صلوة الوقت ثم يقضي

ان لا يعلم شيئا
 ان ايجاد ايتي

في فاته

ومن فاته صلوة رتبها في القضاء كما وجبت في الاصل الا ان تزيد
 الفوات على سنة صلوة او تسع فافاته فيسقط الترتيب فيها
 عند ابي حنيفة وابي يوسف رتبها الله وقال محمد اذا زاد على
 خمس صلوة بسقط الترتيب فيها **باب الاذان التي تكره**
 فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها
 في الظهرة ولا عند غروبها ولا يصلي على جنازة ولا يسجد للسلامة
 الا عموما عند غروب الشمس ويكره ان يتنفل بعد صلوة الفجر
 حتى تطلع الشمس وبعد صلوة العصر حتى تقرب الشمس ولا بأس
 بان يصلي في هذين الوقتين الفوات ويسجد للسلامة ويصلي
 على الجنان ولا يصلي ركعتي الطواف ويكره ان يتنفل بعد
 طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر ولا يتنفل قبل المغرب **باب**
الفوات السنة في الصلوة ان يصلي ركعتين قبل طلوع
 الفجر واربعا قبل الظهر وركعتين بعد ما واربعا قبل
 العصر وان شاء ركعتين وركعتين بعد المغرب واربعا
 قبل العشاء واربعا بعد ما وان شاء ركعتين ونوافل
 النهار ان شاء صلى ركعتين بسليمة واحدة وان شاء
 اربعا وتكره الزيادة على ذلك فاما نافلة الليل قال ابو حنيفة
 رحمه الله ان يصلي ثلثي ركعات بسليمة واحدة وتكره الزيادة
 على ذلك وقال لا يزيد في الليل على ركعتين بسليمة واحدة

والقراءة في الغرض واجبة في الركعتين الاوليين كما في وهو مكسبة في الاخرتين
 ان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله وان شاء الله
 ركعات النفل وفي جميع الوتر ومن دخل في صلوته النفل ثم افسد
 قضاها فان صلى اربع ركعات وقعد في الاوليين قدر الشاهد ثم
 افسد الاخرتين قضى ركعتين وبطلت ما قبله فاعدا مع الفدية
 على القيام فان افتتحها قايما ثم قعد جاز عند ابى حنيفة وقال
 لا يجوز الا من عذر ومن كان خارج المص بتقل على دابته الى اتي جهته
 توجهت يده على يومى اياه **كتاب السجود** وسجود السهو واجبة في الزيادة
 والنقصان بعد السلام بسجدة سجدة نيت ثم يشهد ويسلم والسهو
 يلزم اذا زاد في صلوته فعلا من جنسها ليس منزا او ترك فعلا مستويا
 او ترك قراءة الفاتحة الكتاب او سورة او الفقرة او التشهد او
 او تكبيرات العبد بين او جهه الامام فيما يخاف او خافت فيما يحبه
 وسهو الامام بسجدة الواحدة فان سهى الواحدة لم يلزم الامام ولا الوتر
 السجود ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو الى حال القعود
 اقرب عاد فجلس ونشهد وان كان الى حال القيام اقرب لم يقعد
 ويسجد للسهو ومن سهى عن القعدة الاخرة فقام الى الخامسة
 رجع الى القعدة مالم يسجد في الخامسة ويسجد للسهو وان قعد
 الى خمسة سجدة بطل فرضه وكسرت تقلا وكان عليه ان يقيم
 اليها ركعة سادسة وان قعد في الرابعة قدر الشاهد ثم قام

بنيته سجدة

لا الحائز

الى الخامسة ولم يسلم بطلت القعدة الاولى عاد الى القعدة مالم يسجد في
 ويسلم فان قعد الى خمسة سجدة ضم اليها ركعة اخرى وقدمت صلوة
 والركعتان لثلاثة ويسجد للسهو ومن شك في صلوة فلم يدر ثلاثا
 صلى اثم رابعا وذلك اول ما يحضر له استأنف الصلوة فان كان الشك
 بعرض لا كسيرة ابن عباس على غالب ظنه ان كان له ظن وان لم يكن لظن ابن
 عباس اليقين **كتاب السجود** اذا تعذر على المريض القيام صلى قاعدا بركع
 ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود داوى اياه وجعل
 السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه
 فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة و
 داوى بالركوع والسجود فان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة
 واوى جاز فان لم يستطع الاياه برأسه اخر الصلوة ولا يومى بعينه
 ولا بقلبه ولا باحدى يديه فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود
 لم يلزمه القيام وجاز ان يصلي قاعدا يومى اياه فان صلى الصحيح بعض
 صلوة قائما ثم حدث به مرض فقامها قاعدا بركع وسجد او يومى ان لم
 يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود ومن
 صلى قاعدا بركع ويسجد لمرض به ثم صحى بنى على صلوة قايما عند
 ابى حنيفة وقال استأنف الصلوة فان صلى بعض صلوة باياه
 ثم قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة ومن اغشى عليه خمس
 صلوة فمادونها قضاها اذا صحى فان فاتته بالاغيا اكثر من ذلك

الحائز

لم يقض **الركعة الاولى** سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر
 موضعا في آخر الاعراف وفي الرعد وفي النحل وفي بني اسرائيل وفيهم
 والاول في الحج والفرقان والقمل والم تنزل وص وحم السجدة
 والحج واذا التلوا انشقت واقرأ باسم ربك والسجود واجبة
 في هذه المواضع كلها على الثاني والسادس سواء قصد سماع القرآن
 او لم يقصد واذا تلى الامام آية سجدة بسجدا وسجد المومنين معه
 فان تلى المأموم لم يسجد الامام ولا المأموم وان سمعوا وهم
 في الصلوة آية سجدة من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوا
 في الصلوة ويسجدوا بعد الصلوة فان سجدوا في الصلوة لم يخرجهم
 ولم تعد الصلوة ومن تلى آية سجدة في خارج الصلوة فلم يسجدوا
 حتى دخل في الصلوة فتلا وسجد لها اجزائه السجدة عن التلاوة بين
 وان تلا آية غير الصلوة فسجد لها ثم دخل في الصلوة فتلا بسجدا
 ولم يخرج السجدة الاولى ومن كرر تلاوة سجدة واحدة في المجلس
 واجزاؤه سجدة واحدة ومن اراد السجود كثر ولم يرفع
 يديه وسجد ثم كثر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام
باب السجدة السفر الذي يتغير به الاحكام ان يقصد الانسان
 موضعا بينه وبين المقصد مسيرة ثلثة ايام بسبب الابل وش
 الاقدام ولا يعتبر في ذلك السير في الماء وفرض المسافر عند
 في كل صلوة رابعة ركعتان لا يجوز له الزيادة عليها وفان صلى

في خمسة عشر سجدة

اربعا وقد تعد في الاولى مقدار الشهد اجزائه الركعتان
 عن فرضه وكانت الاخرى ان له نافلة وان لم يقصد الركعة
 الاولى مقدار الشهد بطلت صلواته ومن خرج مسافرا
 صلى ركعتين اذا فارق بيوت المصرو ولا يزال على حال السفر
 حتى ينوي الإقامة في بلدة ثمانية عشر يوما فصاعدا قبله
 الاقام وان نوى الإقامة اقل من ذلك لم يلزمه الاقام
 ومن دخل بلدة ولم ينو ان يقيم فيها ثمانية عشر يوما وانما يقول
 غدا اخرج او بعد غدا اخرج حتى يبقى على ذلك سنين صلى ركعتين
 واذا دخل العسكر ارض الحرب فتووا اقامة ثمانية عشر يوما
 لم يتقوا الصلوة واذا دخل الى قرية في صلوة المقيم مع بقا الوقت
 اتم الصلوة وان دخل معه في فائتة لم يكبر صلواته خلفه واذا صلى
 المسافر بالمقيم صلى ركعتين وسلم ثم اتم المقيمون صلواتهم
 ويسحب له اذا سلم ان يقول انتموا صلواتكم فانما قوم سفر
 واذا دخل المسافر في مصر اتم الصلوة وان لم ينو الاقامة فيه
 ومن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن عين ثم سافر
 فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة واذا نوى المسافر ان يقيم
 بكنة ومثا ثمانية عشر يوما لم يتم الصلوة ومن فائتة صلواته
 في السفر قضاها في الحضر ركعتين ومن فائتة صلوة في الحضر
 في حال الاقامة قضاها في السفر اربعا والعكس والمطعم

في السفر

فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام بربوبية الصلاة بعد
صلى العبد من الغد فان حدث عذر منع الناس من الصلوة في اليوم
الثاني لم يصليها بعد و يستحب في يوم الاضي ان يغسل ويغتلب
وبواخر الاكل حتى يفرغ من الصلوة ويتوجه الى المصلي وهو يكبر في الطلوع
جهرا ويصلي الاضي ركعتين كصلوة الفطر ويخطب الامام بعد
خطبتين يعلم الناس فيها الاضي وكيفية التشريق فان حدث
عذر منع الناس من الصلوة في يوم الاضي صلاها من الغد وبعد الغد
ولا يصليها بعد ذلك وكيفية التشريق اوله عقيب صلوة الفجر يوم
عرفة و آخره عقيب صلوة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه
وقالا الى صلوة العصر من آخر ايام التشريق والتكبير عقيب الصلوة
المقر وضات وهو ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر ولله الحمد **باب في صلاة النسيء** ان تكسفت الشمس صلى الامام
بالتاس ركعتين كهيئة التافلة في كل ركعة ركوع واحد وبطول
القراءة فيها ونحو القراءة عند ابي حنيفة رحمه الله عليه وقالوا
ثم يدعوا بعدا حتى تنجلي الشمس والله يصلي بالتاس الامام الذين
يصلي بهم الجمعة فان لم يحضر صلاها الناس فرادى وليس في خطبة
جماعة وانما يصلي كل واحد بنفسه وليس في الكوف خطبة
باب في صلاة النسيء قال ابي حنيفة رحمه الله ليس في النسيء صلاة
مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدا جاز وانما الاستسقاء

الدعاء

الدعاء والاستسقاء وقال يصلي الامام بالتاس ركعتين يحضر فيها ما لقراءة
ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء ويكتب الامام رداؤه ولا يقبل
القوم اريد بهم ولا يحضر اهل الذمة للاستسقاء **باب في صلاة النسيء**
يستحب ان يجمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم
خمس نوافل في كل نافلة تسليمة ويجلس بين كل نافلة مقدار
نحو نافلة واحدة ثم يوتر بهم ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان
باب في صلاة النسيء اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة
في وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فلما
رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة الى وجه العدو
وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الامام ركعة وسجدتين وتشهد
وسلم ولم يسموا وذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى
فصلوا وحدا ركعة وسجدتين بغير قراءة وتشهدوا وسلموا
ومضوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلوا ركعة وسجدتين
بغير قراءة وتشهدوا وسلموا فان كان الامام مقبلا صلى بالطائفة
الاولى ركعتين وبالثانية ركعتين ويصلي بالتسعة الاولى
ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة ولا يغفلون في حال
الصلوة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم فان اشتد الخوف
صلوا ركبا واحدا يؤمن بالله كوع والسجود الى اثنى عشرة
شرا واذا لم يقدر واصل التوجه الى القبلة **باب في صلاة النسيء** واذا

اختضه الرجل الموت وجهه الى القبلة على شقة اليمين ولقن الشهادتين
 فاذا مات شدة الحبيبة وعمقوا عليه فاذا ارادوا غسله وضعوه على سريره
 وجعلوا على عورته خرقة وترعوا اثوابا ووضوه ولا يعضضونه
 ولا يستشفونه ثم يفيضون الماء عليه ويحترق سريره وتر او يغسل
 الماء بالسدر او بالخرض فان لم يكن فللماء القراح ويغسل رأسه
 ولحيته بالخطمي ثم يصبغ على شقه اليمين فيغسل بالماء والسدر
 حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه ثم يصبغ على شقه
 اليمين فيغسل حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما تحت منه ثم يمسح
 ويسند اليه ويمسح بطنه مسحا رفيقا فان خرج منه شيء غسله
 ولا يعيد غسله ثم ينشفه بثوب ثم يجعله في الكف ويجعل المنيوط
 في رأسه ولحيته والكافور على مساجده والسنة ان يكفن الرجل
 في ثلثة اثواب ازار ومقبض ولفافة فان اقتصر واعا ثوبين جاز
 واذا ارادوا لف اللفافة عليه ابتدوا بالجانب الايسر فالقوة عليه
 ثم باليمين فان خافوا ان ينشتر عنه الكفن عقدوه وتكفن المرأة
 في ثلثة اثواب ازار ومقبض وفخار وخرقة تربط بها فوق ثيابها
 ولفافة فان اقتصر واعا ثلثة اثواب جاز ويكون الخار فوق
 القبض تحت اللفافة ويجعل شعرها طفيفا بين عا صدرها ولا
 يستر شعر الميت ولا الحبيبة ولا الظفر ولا يعنق شعره ويحرقون
 الاكفان قبل ان يدرج فيها وترافا فاذا فرغوا منه صلوا عليه

واول الناس

واول الناس بالقلوب عليه السلطان ان حضره فان لم يحضر فبستب
 تقدم امام الحي ثم ولي فان صلى عليه غيره الولي او السلطان اعاد الولي
 فان صلى الولي لم يحضر لاحد ان صلى بعد فان دفن الميت ولم يصلي
 عليه صلى على قبره الى ثلثة ايام فاذا مضت ثلثة ايام لم يصلي عليه
 ويقوم المصلي بخذاء صدر الميت والصلوة ان يكبر تكبيرة بحمد الله
 تعالى عفيها وهو ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخر ثم
 يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة
 بدعوتها لنفسه وللميت وللمسلمين ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم
 ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة فاذا قلن على سريره اخذوه
 بقوائمه الاربع وبمشون به مسرعا دون الجيب فاذا بلغوا
 الى قبر كمن للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال
 ويحفر القبر ويبرد ويدخل الميت مما يلي القبلة فاذا وضع في القبر
 قال الله يضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوجه الى القبلة
 وكل العفنة عند ويسوي اللين عليه ويكفي الأجر والخشب
 ولا بأس بالغص لم يهلل الثراب عليه ويسم القبر ولا يح
 ومن استهل بعد الولادة ومات سمي وغسل وصلى عليه
 وان لم يستهل ادرج في خرقة ولم يصلي عليه **الماء الطاهر**
 الشهيد من قتل المسلم كون او وجد في المعركة وبه الله براهنة
 او قتل المسلمون ظالما ولم تجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه

الشريعة الشريعة الشريعة
 الشريعة الشريعة الشريعة

ملكا تاما وحال عليه المحول وليس على القتي ولا تجنون ولا مكانب
زكوة ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكوة عليه فان كان ماله
اكثر من الدين زكى الفاضل اذا بلغ نصابا وليس في دور السكنى
ونصاب البدن واثاث المنازل ودواب التركوب وعبيد الخدم

[illegible]

أَوْجُ بَشِيرَةٍ بَرْدٍ وَفَرْدٍ
وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْإِبِلِ إِلَّا الْإِنَانُ وَيَأْخُذُ
مِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ الزُّكُوتُ لِأَنَّ النَّقْلَ
وَرَدُ فِي الْإِبِلِ بِمَقْطَعِ الْإِنَانِ يَقُولُ بَقَرٌ
بَنَتْ حَمَلًا وَبَنَتْ لَبُونٌ وَحَقَّةٌ
فَوَجَعَتْ وَفِي الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ بِمَقْطَعِ
الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَأَنَّ نَقْلَهَا

الفريضة ابدًا كما كانت في الحسب التي بعد المائة والحسين
والبحر والعرب كوا **كتاب الصدقة** ليس في اقل من ثلثين
من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين سائمة وحال عليها الحول
ففيها تسبع او تسعة وفي الاربعين مسن او مسنة فاذا
زادت على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك الى ستمين
عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحد ربع عشر مسنة وفي الاثنى
نصف عشر مسنة وفي الثلث ثلاثة ارباع عشر مسنة وفي
الاشبع في الزيادة حتى تبلغ ستمين فيكون فيها تسعة اشبعان
وفي سبعين مسنة وتسبع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين
ثلاث اتبعة وفي مائة تسعة اشبعان ومسنة وعلى هذا يتغير
الغرض في كل عشر من تسع الى مسنة والحواس والبقر كوا
كتاب الصدقة ليس في اقل من اربعين شاة صدقة
فاذا كانت اربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة
الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها ثمانان الى
الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شبابة الى اربع
مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع شبابة ثم في كل مائة
شاة والقضبان والمغزسواء **كتاب الزكاة** اذا كان
الحبل سائمة وحال عليها الحول زكوة او اثنا او اثنا عشر فصاحب
بالخير ان شاء اعطى عن كل فرس دينارًا وان شاء فوما

واعطى كل

واعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وليس في ذكوره منفرة كوة
وقال لا ذكوة في الخيل ولا شاة في البغال والحمير الا ان تكون
للتيان وليس في الفصلان والمحلان والعجا جيل صدقة عند
ابي حنيفة رحمه الله ومحمد الا ان تكون معها كبار وقال ابو يوسف
يجب فيها واحدة منها ومن وجب عليه مسن فلم يوجد اخذ
المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل
ويجوز دفع القيمة في الزكوة وليس في العوامل والعلوفه صدقة
ولا ياخذ المصدق خبار المال ولا رد الله ولا ياخذ الوسط
ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جنس حقه
الى ماله وزكوه به والسائمة هي التي تكفي بالترعى في الش
حولها فان غلفها نصف الحول او اكثر فلا زكوة فيها والزكوة
عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف يجب في النصاب دون العفو
وقال محمد رحمه الله فيها واذا هلك المال بعد وجوب الزكوة
سقطت وان قدم الزكوة على الحول وهو مالك للنصاب جاز
كتاب الزكاة ليس فيما دون مائتي درهم صدقة
فاذا كانت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم
ولا شاة في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم
ثم في كل اربعين درهما درهم في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال
ما زاد على المائتين فزكوة بحسبها واذا كان الغالب على الور

فهو حكم الفضة واذا كان الغالب عليها الغشيل فهو حكم
العروض يعتبر ان تبلغ قيمتها نصيبا **كتاب النسيئة**
ليس فيما دون عشر من مثقال مثقالا من الذهب صدقة فاذا كانت عشرين
مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال ثم في كل اربعة مثاقيل
قيمة اطارن وليس فيما دون اربعة مثاقيل صدقة عند ابي حنيفة
وفي نية الذهب والفضة وحليتها والانبية منها الزكاة **كتاب**
العروض الزكاة واجبة في عروض النسيئة كانبية ما كانت
اذا بلغت قيمتها نصيبا من الورق او الذهب بقومها بما هو النفع
للفقراء والمساكين منها واذا كانت النسيئة كمالا في طرفي
الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة ونقصه
قيمة العروض الى الذهب والفضة وكذلك بقسم الذهب والفضة
بالقيمة حتى يتم النسيئة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يقسم
الذهب الى الفضة بالقيمة ويقسم بالاجزاء **كتاب النسيئة**
والزروع قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل ما اخذ منه الارض وكثير العشر
سواء سقى سحيا او سقسته السماء الا المحطب والقصب والخشب
وقالا لا تجب العشر الا فيما له ثمر باقية اذا بلغت خمسة اوسق
والوسق ستون صاعا بصاع النبي عم وليس في الحنظل والتمر
عشر وما سقى بغرب او دالية او سبانية ففيه نصف العشر
على قولين وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كالتزعفران والقطن بحيث

بشئ اربعة اغانين

العشر اذا

العشر اذا بعد بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق
وقال محمد بن يحيى العشر اذا بلغ الى رجب خمسة امثال من اعلى ما يقدر
نوعه فاعتبره القطر في حال وفي الزعفران خمسة امثال في حال
العشر اذا اخذ من ارض العشر قلا او اكثر وقال ابو يوسف لا شيء فيه
حتى يبلغ عشرة ارفاق وقال محمد بن يحيى ارفاق والفرق ستة
ونثون رطلا وليس في الخارج من ارض الخراج عشر **كتاب النسيئة**
نوع النسيئة قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين
فهذه ثمانية اصناف قد سقطت منها المولفة فلو بهم لان الله
تعالى عن الاسلام واغنى عنهم والفقير من ادنى شيء والمساكين
من الاشياء والعامل يرفع اليه الامام ان عمل بقدر عمله وفي الزكاة
ان يعاون المكاثبون في فك رفايتهم والغارم من لزمه دين
في سبيل الله منقطع الغزاة وابن السبيل من كان له مال في وطنه
وبه في مكان لا شيء له فيه فهذه جهات الزكاة ولما كان لا يدفع
الى كل واحد منهم ولا ان يقتصر على صنف واحد منهم ولا يجوز
ان تدفع الزكاة الى ذمى ولا يبنى منها مسجد ولا تكفن منها
ميت ولا تشترى منها رغبة بعنق ولا يدفع الى غنى ولا يدفع
الملك زكاة الى ابيه وحن وان على ولا الى ولد وولد ولد
وان سفل ولا الى امهاته ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابي حنيفة
وقالا تدفع اليه ولا يدفع الى مكانه ولا الى مملوكه ولا الى مملوك غنى

من لا يجوز

ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا ولا يدفع الى ابن ياشم وهم ال عات
وال عباس وال جعفر وال عقيل وال حارث ابن عبد المطلب
وموالهم وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهم الله اذا دفع الزكاة
الى رجل بظنة فغير اثم بان الله غني او ياشم او كافرا او دفع
في ظلمة الى فقير ثم علم انه ابوه او ابنه فلا اعادة عليه وقال
ابو يوسف عليه الاعادة ولو دفع الى شخص ثم علم انه عبيت
او مكاتب لم يجز في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكاة الى من
يملك نسيبا من ابي مال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل
من ذلك وان كان صحيحا مكنتا ويكره نقل الزكاة من بلد
الى بلد آخر وانما تفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها الى
القرابة او الى قوم بهم اخرج من اهل بلده **كتاب الفطر**
صدقة الفطر واجبة على المسلم اذا كان مالا كالمقدار الفس
فاضلا عن مسكنه وثيابه واثاره وفرسه وسلاحه وعبيده ^{للزكاة}
يخرج ذلك عن نفسه وعن اولاده الصغار وعن ماله ^{للزكاة}
ولا يؤدى عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله
ولا يخرج عن مكانه ولا عن ماله للتجارة والعبد بين الشكرين
لا فطر على واحد منهما ويؤدى المسلم الفطرة عن عبده الكافر
والفطرة نصف صاع من تير او صاع من تمر او زبيب او ^{استعير}
والصاع عندنا في حسه ومحمد ثمانية ارطال بالعراقي وقال

ابو بكر الزواجر

ابو يوسف رحمه الله خمسة ارطال وثلاث رطل ووجوب الفطرة يتعلق
بطلوع الفجر من يوم الفطر فمن مات قبل ذلك لم تجب فطرته فمن
اسلم او ولد قبل طلوع الفجر وجبت ومن اسلم او ولد بعد طلوع
الفجر لم تجب فطرته ويستحب للناس ان يخرجوا الفطرة يوم
الفطر لم تسقط وكان اخراجه **كتاب الصوم** الصوم ضربان
واجب ونفل فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم
رمضان والنذر المعين فيجوز صومه بنية من الليل فان لم
صح اصبح اجزاء النية ما بينه وبين الزوال والضرب الثاني
ما يثبت في الزمة كقضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة
وما اشبه ذلك فلا يجوز الا بنية من الليل والنفل كله يجوز
بنية قبل الزوال وينبغي للناس ان يلتمسوا الهلال في اليوم
التاسع والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان غم
الهلال عليهم اكملوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا ومن
راى هلال رمضان وحده وان لم يقبل الامام شهادته واذا كان
بالجماعة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤيته الهلال
رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا فان لم يكن في السماء علة
لم يقبل الشهادة صحح براد جمع كثير يقع العلم بخبرهم وقت
الصوم من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم هو
الايساك عن الاكل والشرب والجماع نهائيا مع النية فان اكل

فيل الخروج الى المصلي فان قدومه
قبل يوم الفطر جاز واخرها عن
الفطر صح

القائم او شرب او جامع ناسيا لم يقطع ولا قضاء عليه ولا كفارة
 فان اكل ناسيا فظن ان ذلك افد صومه ثم اكل بعد ذلك متعمدا
 فعليه القضاء لا فان نام فاحتمله او نظر الى امراته او ادين او جنى
 او اكحل او قبل او لمس او اصرح جنبا فان قبله او لمسه فعليه
 القضاء لا ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه ويكره ان يامن
 فان ذرعه القى لم يقطع وان استسقى عامدا ملاء فيه فعليه القضاء لا
 ومن ابتلع الحصة او الحد بلفظ فعلية القضاء لا ومن جامع
 عامدا في احد السبلين او اكل او شرب ما يتغير به او بند او كاد
 فعليه القضاء والكفارة مثل كفارة الظهار ومن جامع عامدا
 فيما دون الفرج فانزل فعليه القضاء لا وليس في افاد الصوم
 في غير رمضان كفارة ومن احتقن او استعط او اقلعه اذنية
 او داوى جابغة او آتة بدوا فوصل الى جوفه او دماخه فله
 فعليه القضاء لا وان اقلعه احليله او دخله حلقه عبرا ودفن
 او ذباب او دخان لم يقطع عندنا في حقه ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله
 يقطع ومن ذاق شيئا بغيره لم يقطع ويكره له ذلك ويكره للمرأة
 ان تمضغ لحيها الطعام اذا كان لها منه بد ومضغ العلك
 لا يقطع القائم ويكره ومن كان مريضا في رمضان فخاف ان صام
 زاد مرضه افطر وقضى وان كان مسافرا لا يستنصر بالصوم
 فحومه افضل وان افطر وقضى حاز وان مات المريض والمساكين

ويها على ما لها

ويها على ما لها لم يلزمها القضاء وان صح المريض او قام المسافر
 ثم ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الفحة والاقامة وقضاء رمضان ان شاء
 فخره وان شاء تابعه فان اخره صح بدخل رمضان اخر صيام
 رمضان الثاني وقضى الاول بعده ولا فدية عليه والى امره والمضغ
 اذا خافنا على ولديهما افطرا وقضا ولا فدية عليهما او الشيخ
 الثاني الذي لا يقدر على القيام يقطع ويضع كحل يوم مكينا كما
 يقطع في الكفارة ومن مات وعليه قضاء رمضان فاقضى به
 عنه ولية كل يوم مكينا نصف صاع من تمر او صاعا من تمر او صاعا
 من شعير او زبيب ومن دخل في صوم التطوع او صلوة التطوع
 ثم افسه فضاها واذا بلغ الصبح او سلم الكافر في رمضان لم يلزمه
 قضاء ذلك اليوم وامسكها بغية يومها وصام ما بعده ولم يقطع
 ما مضى ومن اغشى عليه في رمضان لم يقطع اليوم الذي حدث فيه
 الاغيا وقضى ما بعده واذا افاق المجنون في بعض رمضان قضي
 ما مضى منه وصام ما بقي واذا خاض المرأة افطرت وقضيت واذا
 قدم المسافر او ظهرت الحاجة في بعض النهار من رمضان امسكها
 عن الطعام والشراب بغية يومها ومن سحر وهو يظن ان
 الفجر لم يطلع او افطر وهو يرى ان الشمس قد غابت ثم تبين
 ان الفجر كان قد طلع وان الشمس لم تغرب ففرض ذلك اليوم ولا كفارة
 عليه ومن رأى هلال الفطر وحده لم يقطع واذا كان بالسماعة

٧ وان لم يوص لم يلزمه الوضوء صح

لم تقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم تكن
 بالساعة علة لم تقبل الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم **كتاب**
 الاعتكاف مستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم
 ونية الاعتكاف ويحرم على المعتكف الوطئ والنس والقبلة ولا
 يخرج من المسجد الا الى جهة الانسان او الجمعة ولا بأس ان يبيع
 ويباع في المسجد بجماعة من غير ان يحضر السلعة ولا يتكلم الا بخبر
 وكبره له الصمت فان جامع المعتكف ليلا او نهارا بطل اعتكافه وما
 اوجب عليه اعتكاف ايام لزمه اعتكافه ليلا ليلا وكانت متعبة
 وان لم يشترط لتتابع **كتاب الحج** واجب على الاحرار البالغين
 العقل والاصحاء اذا قدروا على التزاد والراحلة فاضلا على المشكن
 وما لا بد منه وعن نفقة عياله الى حين عوده وكان الطريق
 امنا وتعتبر للمرأة ان تكون لها محرم يخرج بها او زوج ولا تجوز لها
 ان تخرج بغيرهما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام
 والمواقيت التي لا تجوز للانسان ان يتجاوزها الا محرمات الدين
 ذوالحليفة ولاهل العراق ذان عرق ولاهل الشام الحنفية
 ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يملئهم فان قدم الاحرام على هذه
 المواقيت جاز ومن كان بعد المواقيت فوقت الحل ومن كان
 بمكة فبغاة في الحج الحرم وفي العمر الحل واذا اراد الاحرام
 اغسل وتوضأ والغسل افضل وليس ثوبين جديدين او غسيلين

اذا وردا

اذا وردا او مسح طيبا ان كان لا طيب وصلى ركعتين وقال اللهم
 اني اريد الحج فبستره لي وتقبله مني ثم يلبس عقيب صلوته فان كان
 مفردا بالحج نوى بالتلبية الحج والتلبية ان يقول لبيك اللهم
 لبيك لا شريك لك لبيك ولا ينبغي ان الحمد والثناء لله
 لا شريك لك لبيك ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه الكلمات
 فان زاد فيها جاز فاذا انتهى فقد احرّم فليشوق بانهي الله تعالى
 من الرقت والفسوق والجدال ولا يقتل قيدا ولا يسيّر اليه
 ولا يدل عليه ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا
 ولا قبا ولا خفين الا ان لا يجد الثعلين فيقطعهما أسفل
 الكعبين ولا يقطع راسه ولا وجهه ولا يمس طيبا ولا يخلق
 راسه ولا شعر بطنه ولا يفض من الحية ولا يفض ظفره ولا يلبس
 ثوبا مصبوغا بورد ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون غسلا
 لا يفيض منه **كتاب** ولا بأس ان يغسل ويدخل الحمام ويستظل
 بالبيت او المحل ويشد في وسطه الهيمان ولا يغسل راسه
 ولا حية بالخطمي ويكثر من التلبية عقب الصلوة وكلما على
 او هبط واديا والفر راكبا وبلا سحر وعند الانتباه
 باليوم والسنة ان يرفع صوته بالتلبية فاذا دخل مكة ابتداء
 بالمسجد الحرام فاذا عاين البيت كبر وبثلثم ابتداء بالحجر الاسود
 فاستقبله وكبر ورفع يديه وسند او قبله ان استطاع

قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله
 في التلبية ان يشترط ان يكون باليد اليمنى
 والاشارة اليها يقول ان في مكان كذا هدى
 فالاشارة مختصة بالضمير والاشارة
 بالغيبة قوله عليه السلام فكلوا اذا لم
 فكلوا على تقديم عدم الامانة والاشارة
 باليد اليمنى

من غير ان يؤدى مسلماً ثم اخذ عن يمينه قمايى الباب وقد
 رداؤه قبل ذلك وهو ان يجعل رداؤه تحت ابطه اليمين
 فيلقبه رداؤه كنفه الايسر فيطوف بالبيت سبعة اشواط
 ويجعل طوافه من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلث الاول
 منها ويمشى في ما بقى على يمينه ويسلم الحجر كلما مر به ان استراح
 ويختم بالاستسلام الطواف ثم ياتي بالمقام فيصلي عند ركعتين
 وحيث يستريح من المسجد ومن الطواف واجب عند هذا
 طواف القدوم وهو ستة بس بواجب وليس على اهل مكة طواف
 القدوم ثم يخرج على الصفا فيصعد عليه ويستقبل القبلة ويكبر
 ويهتل ويصلي على النبي عم ويدعو الله تعالى لحاجته ويرفع
 يديه ويخط نحو المروة ويمشى على يمينه فاذا بلغ الى بطن
 الوادي سعى بين المبلين الاحمرين سعياً حتى ياتي المروة
 فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا وهذا شوط فيطوف
 سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة
 حراً فيطوف بالبيت كلما بداه له فاذا كان قبل التروية يوم
 خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها الخروج الى منى والوقوف
 بعرفات والوقوف والاه فاضية فاذا صلى العجرب يوم التروية
 بمكة خرج الى منى فاقام بها حتى يصلي العجرب يوم عرفة ثم يتوجه
 الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس من عرفة صلى الامام

بالناس الظن

بالناس الظن والعصر وقت الظهر ثم يبدأ فيخطب قبل الصلوة
 خطبة يعلم الناس فيها الصلوة والوقوف بعرفة والمزدلفة ورمى
 الحجار للثلاث والنحو وطواف الزيادة ويصلي الظهر والعصر وقت
 الظهر باذان واحد واقامتين ومن صلى في رقله وحده صلى كل
 واحدة منهما وقفاً عند ابي حمزة وقال لا يجتمع بينهما المنفرد
 ثم يتوجه الى الموقف فيقف بعرب بعرب الجبل وعرفات كلها
 موقف الا بطن عرنة وينبغي للامام ان ينف بعرفة على راعية
 ويدعو الله ويعلم الناس المناسك ويستحب ان يغسل قبل الوقوف
 بعرفة ويكسب في الدعاء فاذا غربت الشمس افان الامام والناس
 معه على يمينهم حتى ياتوا المزدلفة فينزلون بها والمستحب
 ان ينزل بعرب الجبل الذي عليه الميقات يقال له قزح ويصلي
 الامام بالناس المغرب والعشاء لم يجز باذان واقامة واحدة
 ومن صلى المغرب في الظن وحده لم يجز صلوة عند ابي حنيفة
 فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم وقف ووقف
 الناس معه فرعاً وهذا الوقوف واجب والمزدلفة كلها واقف
 الا بطن محسب ثم افان الامام والناس مع قبل طلوع الشمس
 من المزدلفة حتى ياتوا منى فينشد بحمزة العقبة فيه ميا
 من بطن الوادي بسبح حسان مثل حصع الحذف بكسر مع كل
 حسان ولا ينف عند ولا يقطع التلبية مع اول حسان بها

ثم يذبح ان احب ثم يخلو او يقصر والحلق افضل وقد جعل لكل
الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغدا ومن الغد
فيطوف بالبيت طواف الزيادة سبعة اشواط فان كان سعي
بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يدر في هذه الطواف
ولا سعي عليه فان لم يكن القدوم السعي رمل في هذا الطواف وسعي
بعده على ما قدمناه وقد جعل النساء وهو هذا الطواف المفروض
في الحج ويكره تأخير عن هذه الايام فان اخره عنها لزمه دم عند
التي حصره رحمه وقال لا يلزم شيء ثم يعود الى منى فيقيم بها
فاذا زالت الشمس من يوم الثاني من التمر رمى الى راس الثلث بينا
بالتى تلى المسجد فيرميها بسبع حصيات يكسبه مع كل حصاة ويقف
عند ما يدعونه يرمى التي تليها مثل ذلك ويقف عند ان يرمى
جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا كان من الغد رمى الجمار
الثلث بعد زوال الشمس كذلك فاذا اراد ان يتعجل التفرغ
الى مكة فان اراد ان يقيم رمى الجمار الثلث في يوم الرابع بعد
زوال الشمس فان قدم الترمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد
طلوع الفجر جاز عندنا حسبه وقالوا ان في لا يجوز الا بعد الزوال
ويكره ان يقدم الانسان ثقله الى مكة وبقية حج يرمى فاذا فرغ
الى مكة نزل بالمحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمي
فيها وهذا الطواف طواف الصدر وهو واجب الا على اهل مكة ثم

يعود الى اهل

يعود الى اهل فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات فوقف بها
على ما قدمناه فقد سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لتركه
ادرك الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى
الفر من يوم النحر فقد ادرك الحج ومن احتبان بعرفة وهو اثم او مغمي
عليه او لم يعلم انها عرفة اجزأه ذلك عن متجاوز الوقوف ^{المرة}
في جميع ذلك كما لرجل غير انها لا تكسب راسها وتكسب وجهها
ولا ترفع صورها بالتلبية ولا ترمي في الطواف ولا تسعي بين
الميلين الا حضري ولا تخلق راسها ولا كن تقصر **بالقرآن**
القرآن عندنا افضل من التمتع والافراد وصفة القران ان
بالعرة والحج معاً من الميقات ويقول عقيب الصلوة اللهم اني
اريد الحج والعمرة فيسرهما وتقبلهما مني فاذا دخل مكة ابتداء وطاف
بالبيت سبعة اشواط يرمي في الثلث الاول منها ويمشي فيما بقي على
وسعي بعد بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يطوف بعد السعي
طواف القدوم وسعي بين الصفا والمروة كما يتنزه المفرد واذا رمى
الجمرة يوم النحر ذبح شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم
القران فان لم يكن له ما ذبح صام ثلثة ايام في الحج اخرها يوم عرفة
فانه القوم حتى ان يوم النحر لم يحزن الا اذ لم يتم يوم سبعة ايام
اذا رجع الى اهلها وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز وان لم
يدخل القارن مكة وتوجه الى عرفات فقد صار رافضاً للعمرة

بالوقوف وبطل عنه دم القران وعليه دم لرفض العمره وعليه
فضاؤ **بما كتب التمتع** التمتع افضل من الافراد والتمتع على وجهين
متمتع بسوق الهدى ومتمتع لا بسوق الهدى ^{عندنا} وصفه التمتع ان
يبدأ من الميقات فيحرم بعمره ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى
ويحلق او يقصر وقدر من عمرته ويقطع التلبية اذا بدأ بالطواف
ويقيم بمكة حللا فاذا كان احرم بالحج من المسجد ويفصل ما يفعله
الحاج المفرد وعليه دم التمتع فان لم يجد ما يذبح صام ثلثة ايام بالحج
وسبعة اذا رجع الى اهله واذا اراد التمتع ان يسوق الهدى
احرم وساق هديه فان كانت بدنة فله بالمزادة او نعل او نعل
البدنة عند ابى يوسف ومحمد ويوان ينشق سنانها من الى اللب
ولا يشعر عند ابى حنيفة رحمه الله فاذا دخل مكة طاف وسعى وتخلل
حتى يحرم بالحج يوم النحر وبه فان قدم الاحرام قبله جاز وعليه دم
فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين وليس لاهل مكة تمتع ولا
قران وانما لهم الافراد خاصة واذا عاد التمتع الى بلد
بعد فراغه من العمره قبل شهر الحج فبقيها ثم احرم بالحج كان
متمتعاً وان طاف العمره قبل شهر الحج اربعة اشواط فصاعداً
نتم حج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً وشهر الحج شوال وذو القعدة
وعشر من ذي الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليه ما جاز احرامه
وانعقد حجا واذا حاض المرأة عند الاحرام اغتسلت واحرمت

وضعت كما يفهم

وضعت كما يفهم الحاج غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر فان
حاضت بعد الوقوف بعرفة وطواف التبركة انصرفت من مكة ولا شئ
عليها لترك طواف الصدر **كتاب الجنائيات** اذا تطيب المحرم فعليه
الكفارة فان طيب عضو الله كاملاً فما زاد فعليه دم فان تطيب
اقل من ذلك فعليه صدقة وان لبس ثوباً محيطاً او غطى رأسه
يوماً كاملاً فما زاد فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة
وان حلق ربع رأسه فصاعداً فعليه دم فان حلق اقل من الربع
فعليه صدقة وان حلق مواضع الحاجم فعليه دم عند ابى حنيفة
وقالا عليه صدقة وان قص اظافر يديه ورجليه فعليه دم
وان قص يده او رجلاً فعليه دم وان قص اقل من خمسة اظافر
فعليه صدقة وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه او رجليه
فعليه صدقة عندهما وقال محمد رحمه الله دم وان تطيب او حلق
او لبس من عذره فهو مخير ان شاء اذبح شاة وان شاء تصدق
عاشته مساكين بثلثة اصبوع من طعام وان شاء صام
ثلثة ايام وان قبل او لمس بشئ من فعليه دم ومن جامع ^{احد}
السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ومضى
في الحج كما مضى من لم يفسد حجه وعليه القضاء وليس عليه
ان يبارق امراته اذا حج بها في القضاء ومن جامع بعد الوقوف
بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة ومن جامع بعد الحلق فعليه شاة

ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط افسد موضع
 وقفاها فيها او عليه شاة وان وطئ بعد ما طاف اربعة اشواط فعليه
 ولا تقدر عمرته ومن جامع ناسبا كمن جامع عامدا الا يلزم قضاؤها
 ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وان طاف جنباً فعليه
 شاة ومن طاف طواف الترابية محدثا فعليه شاة وان كان جنباً
 فعليه بدنة والا فضل ان يعبد الطواف مادام بكته ولا يذبح عليه
 ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة وان طاف جنباً
 فعليه شاة ومن ترك من طواف الترابية ثلثة اشواط فما دونها
 فعليه شاة وان ترك اربعة اشواط بقى محرماً ايذاً حتى يطوفها ومن
 ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه صدقة وان ترك طواف
 الصدر اربعة اشواط فعليه شاة وترك السعي بين الصفا والمروة
 فعليه شاة وحجة تامة ومن افاض من عرفه قبل الامام فعليه دم
 ومن ترك الوقوف بالمردفة فعليه دم ومن ترك رمي الجملتين
 فعليه صدقة وان ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم وان
 رمى يوماً واحداً فعليه دم وان ترك رمي جمرة العقبة في يوم
 النحر فعليه دم ومن احرم الخلق حتى مضت ايام النحر فعليه دم وعند
 ابي حنيفة واذا قتل المحرم صيداً او دل عليه من قتله فعليه
 الجزاء يستوي في ذلك العامد والتاسع والمبتدئ والمعايد
 والجزاء عند ابي حنيفة والى يوسف رحمهما الله يقيم الصيد في المكان

الذي قلناه

الذي قلناه فيه او في افرام المواضع منه ان كان في برية بقوته ذوا عدل
 ثم هو مخير في القيمة ان شاء ابتاع بها هدياً فذبح ان بلغت قيمته
 هدياً ان شاء اشترى بها طعاماً فنصدق به على كل مكين نصف
 صاع من بر او صاعاً من تمر او شعير وان شاء صام عن كل نصف
 صاع من بر يوماً وعن كل صاع من شعير يوماً فان فضل من الطعام
 اقل من نصف صاع فهو مخير ان شاء نصدق به وان شاء اصاب
 عنه يوماً كاملاً وقال محمد رحمه الله يجب في الصيد النظر فيما له نظر
 ففي الضبي شاة وفي الضبع وفي الارنب عناق وفي البيربوع
 جفرة وفي النعام بدنة ومن جرح صيداً ان تنف شعره
 او قطع عضو منه ضمن ما نقص وان نف ريش طائر او قطع
 قوائم صيد فخرج من حيز الامتناع فعليه قيمة كاملة وان لم
 يخرج من حيز الامتناع فعليه صدقة ومن كسر بيض
 صيد فعليه قيمته فان خرج من البيض فرخ ثميت فعليه قيمة
 حياً وليس في قتل الغراب والحداد والذئب والحية والعنبر
 والفاة جزاء وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد شاة
 ومن قتل قملة نصدق بما شاء ومن قتل جرادة نصدق
 بما شاء وتمره خير من جرادة ومن قتل مالا يؤكل لحمه من الصيد
 كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمته شاة وان
 صال السبع على محرم فقتله فلا شيء عليه وان اضطر المحرم الى

لم الصيد فقتله فعليه الجزاء ولا بأس ان يذبح المحرم الشاة والبقر
 والبعير والدجاج والبط الكسكس وان قتل حيا ثمة ولا
 وطلبيا من ثمة فعليه الجزاء وان ذبح المحرم صيدا فذبحته ميتة
 لا يجل اكلا ولا بأس ان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال وذبحه
 اذا لم يبدل المحرم عليه ولا امره بصيده وفي صيد المحرم اذا ذبحه
 الحلال فعليه الجزاء وقطع حشيش الحرم او شجرة الذر ليس بمملوك
 ولا يؤتى بنته الناس فعليه قيمته وكل شيء فعله الفارن تاذكرنا
 ان فيه على المفرد ثمة فعليه دمان دم لحيته ودم العمة الا ان
 يتجاوز الميقات من غير ارام ثم يحرم بالعمرة والحج فيلزمه دم
 واحد واذا استترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما
 الجزاء كاملا واذا استترك حلالان في قتل صيد المحرم فعليه الجزاء
 واحد واذا باع المحرم صيدا او اتباعه فالبيع باطل **كتاب**
الاحصار اذا احصر المحرم بعد ذبحه او اصابه مرض منعه من الضيق
 حل له تخلل وقيل له ابعد شاة تذبح في الحرم وواعد من يكملها
 اليوم بعينه يذبحها فيه ثم يتخلل وان كان قارنا بعث بدمين
 ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر
 عند ابي حنيفة رواه وقال لا يجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم
 النحر ويجوز للمحصر بالعمرة ان يذبح مع شاة والمحصر بالحج اذا تخلل
 فعليه حجة وعمن وعيا المحصر بالعمرة القضاء وعيا الفارن حجة

ومان وادب

وعمران اذا بعث المحصر هدبا وواعدهم ان يذبحوه في يوم بعينه
 ثم اذا زال الاحصار فان ذرعيا ادراك الهدى والحج لم يجز له التخلل
 ولزمه المضى فان ذرعيا ادراك الهدى دون الحج تخلل وان على
 ادراك الحج دون الهدى جاز التخلل متى انا ومن احصر بمكة
 وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا وان ذرعيا احدهما
 فليس بمحصر **كتاب النفوس** ومن احرم بالحج ففاته الوقوف بعرفة
 صغ طلع النحر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف وبسعي
 ويتخلل ويقض الحج من قابل ولادم عليه والعمرة لا تقوت وهي
 جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام ويكره فعلها فيها يوم عرفة
 ويوم النحر واثام التشريق والعمرة سنة وهي الاحرام والطواف
 والسعي **كتاب الهدى** الهدى ادناه شاة ويوم من ثلثة
 انواع الابل والبقر والغنم يجزى في ذلك الشئ فصاعدا الا
 من الضان فان الجزع منه يجزى ولا يجوز في الهدى مقطوع
 الاذن او اكترها ولا مقطوع الذنب ولا البه ولا الرجل ولا الزنا
 العين ولا العجفاء والعرجاء التي لا تمشي الى المنسك والشاة
 جائزة في كل شيء الا في موضعين من اطاق طواف الزبارة جنبا
 ومن جامع بعد الوقوف بعرفة فانه لا يجوز الا بدنة والبدنة
 والبقر يجزى كل واحد منهما عن سبعة دم اذا كان كل واحد من
 بهر البقرة الغريبة فان اراد احدهم بنصيبه التهم لم يجز للباقي

وان شاء تركها وان وجد ما زاد به كان المشتري بالخيار ان شاء
اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء فسخ البيع ومن باع دارا
دخل بناؤها في البيع وان لم يستم ومن باع ارضا دخل ما فيها
من الثقل والشجر في البيع وان لم يستم ولا يدخل الذرع في بيع
الارض الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه ثمرة لم يبيع
الا ان يشترطها المتبايع ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع وما
باع ثمرة لم يبيدا اصلها او قد بدا جاز البيع ووجب على المشتري
قطعها في الحال فان شرط تركها على الثقل فسد البيع ولا يجوز
ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارضا لا معلومة ويجوز بيع الحظنة
في سبلها والباقي فلا في حشره ومن باع دارا دخل في البيع
مغايير اغلاقها واجرة الكتيال وناقض الثمن على البائع واجرة
وزان الثمن على المشتري ومن باع سلعة بثمن قبل للمشتري
ادفع الثمن اولا فاذا دفع قبل للبائع سلم المبيع ومن باع
سلعة بسلعة او ثمنًا بثمن قبل لهما سلمًا معًا **باب**
المشتري بالخيار يشترط جاز في البيع للبائع والمشتري
ولهما الخيار ثلثة ايام فما دونها ولا يجوز اكثر من ذلك وعند
ابي حنيفة رحمه وقال يجوز اذا سمى مدة معلومة وخار البائع
يمنع خروج المبيع من ملكه فان قبض المشتري فملكه في يده
ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البائع

الا ان المشتري لا يملكه ولا يدخل في ملكه عند ابي حنيفة فان يملك
في يده يملك بالثمن وكذلك اذ دخل عيب ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ
في مدة الخيار ولم ان يجيزه فاذا جاز به بغير حصة صاحبه جاز وان
لم يجز الا ان يكون الآخر حاضرا وادامات من له الخيار بطل خياره ولم
ينقل الى ورثته ومن باع عبدا عيانه خيارا او كاتب وانه بخلاف
ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك
كتاب خيار الرد ومن اشترى شيئا لم يره فابيع جاز ولم
الخيار له اذ اراد ان شاء اخذه وان شاء تركه ومن باع مالم يره
فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبرة او الى ظاهر الثوب مطوبا او الى
وجه الحاربة او الى وجه الدابة وكذا بالخيار له وان رأى صحن
الدار فلا خيار له وان لم يشاهد يوتنها وبيع الاعشى وبشر اذ
جاز ولم الخيار اذا اشترى وبسقط خياره بان يحسن المبيع
اذا كان يعرف بالجنس او يستم اذا كان يعرف بالشم او بوزنه
اذا كان يعرف بالذوق ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له
ومن باع ملك غيره بغير امره فالملك بالخيار ان شاء اجاز البيع
وان شاء فسخ ولم الاجازة اذا كان المعقول عليه باقيا والمنع
قد ان بحالهما ومن رآى احد الثوبين فاشترى بهما ثم رأى الآخر
جاز له ان يرد بهما ومن مات ولم خيارا لثوبه بطل خياره
ومن رأى شيئا ثم اشتراه بعد مئة فان كان على الصفة التي

راد فلا خيار له وان وجد من غير فله الخيار **باب في العيب**
 اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان شاء
 اخذ بجميع الثمن وان شاء رده وليس له ان يمسكه وياخذ النقص
 وكل ما اوجب نقصان الثمن عاده التي في فهو عيب والاباق
 والبول في الغرائش والشرقة عيب في الصغيرة ما يبلغ فاذا
 بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعود بعد البلوغ والجر والدف
 عيب في الجارية دون الغلام الا ان يكون من دار والناو
 الزنا في الجارية دون الغلام واذا حدث عند المشتري عيب
 ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع النقصان
 العيب ولا يرد المبيع الا ان يرضى البائع ان ياخذ بعينه
 وان قتل المشتري الثوب او حلقه او صبغه او لت السوي
 يضمن ثم اطلع على عيب رجع بنقصاته وليس للبائع ان ياخذ من
 المشتري عبدا فاعنقه او مات ثم اطلع على عيب رجع بنقصاته
 فان قتل المشتري العبد او كان طعانا فأكمله يرجع عليه شيء
 قول ابي حنيفة رحمه الله ومن باع عبدا فباعه المشتري ثم رده عليه
 بعيب فان قبله بفضاء الفاض فليس له ان يرد عا بابعه
 الاول وان قبله بغير قضاء الفاض فليس له ان يردّه ومن
 اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له ان يردّه
 بعيب وان لم يضمن العيوب ولم يعتد **كتاب البيع الثاني**

اذا كان اهد

اذا كان احد العوضين او كلاهما محررا فالبيع فاسد كالبيع بالميتة
 او بالتم او بالخمر او بالخنزير وكذلك اذا كان غير مملوك كالخمر وبيع اتم
 الولد والمذبر والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع التمسك في الماء قبل ان
 يقطره ولا بيع الطيرة الهواء ولا يجوز بيع الخمر ولا النخاج ولا بيع
 اللبن في الضرع والقوف على ظهر الغنم وذراع من ثوب وجذع في
 سقف وضربة الفانق وبيع المرائية وهو بيع الثمر على رؤس
 النخل بخمسة تمر ولا يجوز البيع بالغاء الخمر والملاسة ولا يجوز
 بيع ثوب من ثوبين ومن باع عبدا علم ان بعنقه المشتري او بدنه
 او يكاتبه او باع امته علم ان يستودلها فالبيع فاسد وكذلك باع
 عبدا علم ان يستخذه البائع شرا او علم ان يقرضه المشتري دينا
 او علم ان يهديه له يهدية ومن باع عبدا علم ان لا يسله الى
 الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية الا فحلها فسد البيع ومن
 اشترى ثوبا علم ان يقطعه البائع او يحيطه قميصا او قباء او نعلا
 علم ان يخذلها او يشترها فالبيع فاسد والبيع الى الشرط والمهرجان
 وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد
 ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج
 فان تراضيا بمسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد والدياس
 وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا قبض المشتري المبيع في البيع
 الفاسد بامر البائع وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع

ولم يمتد قيمته وكل واحد من المتعاقدين صحه فسخه فان باع المشتري
نقد ببعه ومن جمع بين جز وعبد او شاة ذكبة ومينة بطل البيع
فيهما وان جمع بين عبد ومدبر او بين عبد وعبد غير صح العقد
في العبد بحقه من الثمن ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التجسس والسوم
على سوم اخيه وعن تلقي الجلب وبيع الحاضر للبادي والبيع عند اذا
الجمعة وكل ذلك بكمه ولا يفد به العقد ومن ملك مملوكين صغيرا
احدهما ذرهم حر من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما
كبير والآخر صغيرا فان فرق بينهما كره له ذلك وجاز البيع وان كانا
كبيرين فلا بأس بالتفرق بينهما **كتاب الاقالات** الاقالات جائرة
في البيع بمثل الثمن الاول فان شرط اقل منه او اكثر فالشرط باطل
وبعد بمثل الثمن الاول وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديدة
في حق غيرهما في قول ابي حنيفة ورواه وهلك الثمن لا يمنع صحة
الاقالة وهلك المبيع يمنع منها فان ملك بعض المبيع جازت
الاقالة في باقيه **كتاب المراجحة** المراجحة نقل ما ملكه بالعقد
الاول بالثمن الاول من غير زيادة ولا نفع المراجحة والتولية صح كونها
العوض تمامه مثل ويجوز ان يضاف الى رابن المال اجرة القصار
والصباغ والطراز والفنل واجرة حمل الطعام ويقول قام علي
بكذا ولا يقول لمشتريته بكذا فان اطلع المشتري على خيانه في المراجحة
فهو بالخيار عند ابي حنيفة ورواه ان شاء اخذ بجميع الثمن وان فسخ

واذا اطلع

وان اطلع على خيانه في التولية سقطها من الثمن وقال ابو يوسف رثه
يخط فيهما وقال محمد لا يخط فيهما وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن
وان شاء ترك ومن اشترى شيئا بمثل ويجوز ان لم يخر ببعه فقبضه
ويوزع العقار قبل القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف ومهما به وقال
محمد لا يجوز من اشترى مكيلة مكيلة او موزونا موازنة فاكله
ادانته ثم باعه مكيلة او موازنة لم يخر للمشتري منه ان يبيعه
وبالكل صح بعد الكيل والوزن والتصرف في الثمن قبل القبض جائرة
ويجوز للمشتري ان يبرئ البايع في الثمن ويجوز للبايع ان يبرئ المبيع
ويجوز ان يخط من الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع
بثمن حال ثم اقبله اجلا معلونا صار موقفا الا الفرض فان تأجيله لا يحج
كتاب الثمن الثمن هو كل مكيل او موزون اذا بيع بحسن متفاضلا
والعلة الكيل مع الجبس او الوزن مع الجبس فاذا بيع المكيل او الموزون
بحسنه مثلا بمثل جاز البيع وان تفاضلا لم يخر ولا يجوز بيع الجند
والمع المضموم بالثمن مما فيه التبرؤ الا مثلا بمثل فاذا عدم الوصفان
الجنس والمع المضمون اليه حل التفاضل والنساء واذا وجد احدهم التفاضل
وجرم النساء كبيع الخنطة بشعير وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم
التفاضل فيه كبلا فهو مكيل ابدا وان ترك الناس الكيل فيه مثل الخنطة
والشعير والتم والمخ وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون
ابدا مثل الذهب والفضة وحالا ينقص عليه فهو محمول على عادة الناس

وعقد القرف وان نكح الناس ما وقع على جنس الاثمان بعينه فيه
 عوضه في المجلس وسواء تما فيه الربوا بعينه فيه التعيين ولا بعينه
 فيه التقابض ولا يجوز بيع الخنطة بالهقيق ولا بالتوبق متفاضلاً
 ولا متساوياً ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة والشافعي
 وقال محمد لا يجوز الا ان يكون اللحم اكثر من الحيوان تما فيه ويجوز بيع
 التهنون الرطب بالتمر مثلاً بمثله والعنب بالزبيب ولا يجوز بيع
 الزيتون بالزيت والتسميم بالشبرج حتى يكون الزيت والشبرج
 اكثر تما في الزيتون والتسميم فيكون الدهن مثله والزيادة
 بالتخفيف ويجوز بيع اللبان المختلف بعضها ببعض متفاضلاً وكذلك
 البان البقر والغنم وحمل الدقل بكل العنب ويجوز الخنزير بالخنزيرة
 والدقيق متفاضلاً ولا ربوا بين المولى وعبد ولا بين المسلم
 والمحرر في دار الحرب **كتاب السلم** السلم جائزة في المكبلة
 والموزونات والمعدونات التي لا يتفاوت كالبيض والجوز
 في المذروعات ولا يجوز السلم في الحيوان ولا في اطرافه ولا في الجلود
 عداً ولا في الحطب حرماً ولا في الرطبة حرراً ولا يصح السلم
 حتى يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين المحل ولا
 يصح السلم الا مؤقلاً ولا يجوز الا باجل معلوم ولا يصح السلم
 بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه ولا في طعام قرية
 بعينها او ثمرة نخلة بعينها ولا يصح السلم عند أبي حنيفة

الابواب

الابواب شرايط تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم وصفة
 معلوم ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا
 فما يتعلق العقد على قدره كالمكيل والموزون والمعدود وتسمية المكان
 الزمن وفيه فيه اذا حمل ومؤنة وقال ابو يوسف ومحمد رهنهما لا يحتاج
 الى تسمية رأس المال اذا كان معينا ولا الى مكان السلم وبسطة موضع
 العقد ولا يصح السلم حتى يقبض رأس المال قبل ان يبارقه ولا يجوز
 التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبضه ولا يجوز الشفعة
 ولا التولية في المسلم فيه قبل قبضه ويجوز السلم في الشيا با اذا
 سمي طولاً وعرضاً ورقعة ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الحرز
 ولا باس بالسلم في اللبن والابرة اذا سمي ملبناً معلوماً وكل ما يمكن
 ضبط صفته ومعرفة مقدار جاز السلم فيه وما لا تضبط صفته
 ولا تعرف مقداره لا يجوز السلم فيه ويجوز بيع الكلب والفرس
 والسمك ولا يجوز بيع المهر والمهر والخنزير ولا يجوز بيع دود القفر
 الا ان يكون مع الفرة ولا النحل الا مع الكوران واهل الذمة في البيعة
 كالمسلمين الا في المهر والخنزير خاتمة فان عقدت على المهر كعقد المسلم
 على العبيد وعقدت على الخنزير كعقد المسلم على الشاة **كتاب**
القرف القرف هو البيع اذا كان كل واحد من عوضيه من جنس
 الاثمان فان باع فضة بفضة او ذهباً بذهب لم يجز الا مثلاً بمثل
 وان اختلف في الجودة والصياغة ولا بد من قبض العوضين قبل

من الدين بقدر ما ويرجع المرتهن بالفضل ولا يجوز رهن المتاع
ولا رهن ثمرة على رأس النخل دون النخل ولا رهن زرع في الارض او
الارض ولا يبيع رهن الارض والنخل دونهما ولا يبيع الرهن
بالامانة كالودائع والمضاربات ومال الشركة ويصح الرهن
برأس مال السلم وعن الصرف والمسلم فيه فان ملك في مجلس العقد
ثم الصرف والسلم وما المرتهن مستوفيا بحقه واذا اتفقا
على وضع الرهن على يد عدل جاز وليس للرهن ولا للمرتهن اخذ
من يده فان ملك في يده بملك من مال المرتهن ويجوز رهن الدين
ولذاتيه والمكبل والموزون فان رهنه بجنسه بملك بمثلها
من الثمن وان اختلفا في الجودة والضباغة ومن كان له على غيره
دين فاخذ منه مثل دينه فانفقته ثم علم انه كان زيوفا فلا شيء
له عند ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد بن زياد مثل الزبوف ويرجع
بالجباة ومن رهن عبدا بالقر درهم ففقد حصته احدهما
لم يكن له ان يقبضه حتى يادق باقي الدين واذا وكل الرهن للمرتهن
او العدل او غيره بما يبيع الرهن عند حلول الاجل فالوكالة جائزة
فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس للرهن عزلة عنها وان
عزله عنها لم ينزعزل واذا مات الرهن لم ينزعزل وللمرتهن ان
يطلب الرهن بدينه ويكسبه به وان كان الرهن في يد رهن
عليه ان يمكنه من بيعه حتى يقبض الدين من ثمنه فاذا قضا الدين قيل

سلم الرهن اليه

سلم الرهن اليه واذا باع الرهن الرهن بغيره اذن المرتهن فابيع
موقوف فان جاز المرتهن جاز البيع وان قضا الرهن دينه جاز
البيع وان اعتق الرهن عبد الرهن نقض عتقه فان كان الدين
جائلا فلو لم ياد الرهن وان كان موقفا اخذت منه قيمة العبد
فجعلت رهنًا مكانه حتى يكل الدين وان كان الرهن معسر استعفى
العبد قيمته ففقد بها الدين ثم يرجع العبد على المولى وكذلك
ان استهلك الرهن الرهن ضمنه فان استهلكه اجنبتي فالمرتهن
هو الخضم في تقصيره وبأخذ القيمة فيكون رهنًا في يده وجناية الرهن
على الرهن مضمونة وجناية المرتهن على الرهن يسقط من الدين
بقدر ما وجناية الرهن على الرهن وطم المرتهن وعلى مالها يهدر
واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن وأجرة الرهن
على الرهن ونفقة الرهن على الرهن ونماؤه للرهن فيكون نأؤه
رهنًا مع الاصل فان ملك بملك بغيره وان ملك الاصل وبيع
الثمن افنكته الرهن بحقه بقسم الدين على قيمة الاصل يوم
القبض وعلى قيمة الثمن يوم الفك فكما ان باب الاصل سقط
من الدين بقدره وما اصاب الثمن افنكته الرهن بحقه ويكون
الزيادة في الرهن ولا يجوز في الدين عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز
الرهن رهنًا بهما ومن رهن عينا واحدا عند رجلين يدين كل
واحد منهما جاز وجميعهما رهن عند كل واحد منهما والمضمون

على كل واحد منهما حصته دينه منها فان قضى احدهما دينه كانت
كلها رهنه بدار الآخر حتى يستوفي دينه ومن باع عبدا على ان يهرسه
المشتري بالثمن شيئا بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجز
عليه وكان البايع بالخيار ان شاء رضى به كره الرهن وان شاء
فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمته الرهن رهنه ولم يهرسه
ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه واوله وفادته الذين في عياله فانه
حفظ بعينه من في عياله او او دعه ضمن وان نفدت المهر من الرهن
ضمنه ضمان الغصب بجميع قيمته وان اعاد المهر من الرهن للرهن
فقبضه خرج من ضمان المهر فان ملكه في يد الرهن ملك بعينه
وللمهر ان يسترجعه اليه فاذا اخذ عاد القحان واذا ما
الرهن باع وصية الرهن وقضى به الدين فان لم يكن له وصي
نصب القاضي له وهبنا وامره ببيعه **كتاب الجح** الاسباب لوجبه
للجحر ثلثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف الصغر الا
باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن سيده ولا يكون تصرف الجنون
المغلوب بحال ومن باع من هؤلاء شيئا او اشتراه وهو يعقل
البيع والشراء وليقبضه فالولي بالخيار ان شاء اجازة اذ كان
فيه مصلحة وان شاء فسخه وهذه المعالي يوجب الجحرة الاقوال
دون الافعال والقبض والمجنون لا يبيع عقودهما ولا اقرهما
ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما وان اتلفا شيئا لزمهما واتا

العبد فاقواله

العبد فاقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه وان اقره
بحال لزمه بعد الحرية ولم يلزمه في الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة
لا يجزى على السفينة اذا كان بالغ عاقلا حرا ونقذه في ماله جائز
وان كان مبتذرا مفقدا متلفا ماله فيما لا غرض له ولا مصلحة الا
انه قال اذا بلغ الغلام غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ
وعشر بن سنة سلم اليه ماله وان لم يونس منه الترشد وقال ابو حنيفة
على السفينة ويمنع من التصرف في ماله وان باع لم ينفذ بيعه فاذا كان
مصلحة اجازة الحاكم وان اعنق عبدا نفذ عتقه وكان على العبد
ان يسعى في قيمته وان تزوج امرأة جاز لكاحه فان ستمها
مهر اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل وقال ابو حنيفة
غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يونس منه الترشد ولا يكون تصرف
فيه وبجرح الزكوة من ماله السفينة وينفق على اولاده القفار
وزوجه وعلم من يجب نفقته عليه من ذوي ارحامه فان اراد
حجته الاسلام لا يونس منها ولا يسلم القاضي النفقة اليه وسلمها
الى ثلثة من الحاج بنفقها عليه في طريق الحج فان مرض فاوصى
بوصاية العرب وابواب الحية جاز ذكوره ثلث ماله وبلوغ
الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال اذا وطئ فان لم يوص
ذلك فمضى يتهمة له ثلثي عشر سنة عند ابي حنيفة وبلوغ
الجارية بالحض والحبل فان لم يوجد ذلك فمضى يتهمة لها سبع سنين

سنة وقال اذا اتم للفلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا
 واذا راهن الفلام والجارية واشكل امرهما في البلوغ فقالا قد
 بلغا كل واحد منهما فالقول قولهما واحكامهما احكام ابائهم
 وقال ابو حنيفة رحمه الله لا اجرة الدين اذا وجبت الديون
 على رجل وطلب غماؤه حصة والمجر عليه لم يخرج عليه وكان
 له مال لم ينصرف فيه الحاكم ولكن يجب ابتداء حتى يبيعه دينه
 وان كان له درهم قضاه القاض بغير امره وان كان دينه درهم
 ولد ثمانية باعها القاض في دينه وقال ابو يوسف ومحمد اذا طلب
 غماؤه المفلس المجر عليه حرم القاض عليه ومنعه من البيع والتصرف
 والاقرار حتى لا يفتقر بالغمار وباع ماله ان امتنع المفلس
 من بيعه وقسم بين غماؤه بالخصص فان اقر في حال المجر باقراره
 لزمه ذلك بعد قضاء الديون وينفق على المفلس ماله وعياله حصة
 واولاده الصغار وزوج ارحامه وان لم يعرف للمفلس ماله
 وطلب غماؤه حصة وهو يقول لا مال لي حصة الحاكم في كل
 دين لزمه بدلا عن مال حصل به كتمن المبيع وبدل القرض
 وفي كل دين التهمة بعقد كل مهر والكفالة ولم تجز
 فيما سوس ذلك كعوض المغصوب المستهلك واز يش الجناية
 الا ان يقول البيهقي ان ماله مالا واذا حجب الحاكم شهرين
 او ثلثة اشهر عن حاله فان لم يتكشف له مال حتى يسبيله وكنهه

ان اقام البيهقي

ان اقام البيهقي ان لا مال له ولا يتحول بيته وبين غماؤه يوم
 حوجه من الحبس بل لا يرمونه ولا يمنعوه من التصرف والشتر
 باخذوا كسبه ويقسمونه بينهم بالخصص وقالوا اذا قل
 الحاكم حال بيته وبين غماؤه الا ان يقولوا البيهقي ان قد حصل
 له مائة مال ولا يخرج على العاقل اذا مضى ماله والفق
 الاصل والظاهر سوا ذلك ومن اقلس وعنده مناع لرجل
 بعيته ابتاعه منه فصاحب المتاع اسوة للغمار فيه
باب الاقرار اذا اقر المذنب بالبيع العاقل بحق لزمه اقراره
 معلوما كان ما اقر به او مجهولا ولا يقال له بين المجهول
 فان قال لقلان على شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فالقول فيه
 قوله مع بينه ان ادعى المقر اكثر منه واذا قال له على مال
 فالرجع الى بيانه وبغير قوله في القليل والكثير وان قال له
 على مال عظيم لم يصدق في اقل من عشرة مسلمين من مائة
 درهم وان قال درهمين لم يصدق في اقل من عشرة درهم
 وان قال درهم فمضى ثلثة الا ان يبين اكثر منها وان قال
 له على كذا كذا درهم وان قال على كذا كذا درهم لم يصدق
 في اقل من احد عشر درهما وان قال له على او قبلي فقد اقر
 بهين وان قال عندي او مع فمضى اقراره بالامانة في يده وان قال
 له رجل لي عليك الف درهم فقال انتم فما او انتقد او

اجلسني بها او قد قضيتكها فهو اقرار منه ومن اقر بدين قولا
 فصدقه المقر له في الدين وكذبه في الناجيل لزمه الدين حالا
 وبسكنى المقر له في الاجل ومن اقر بدين واستثنى متصلا باقراره
 صح الاستثناء ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل او اكثر فاستثنى
 الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال له على مائة درهم
 الا دينار او اقل فغير حنطة لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار
 او القفيز وان قال له مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمرجع
 في تفسير المائة اليه ومن اقر بحق وقال ان شاء الله متصلا لم يلزم
 الاقرار ومن شرط الخيار لزمه الاقرار وبطل الخيار ومن اقر
 بدار واستثنى بنا وبما لنفسه فلمقر له الدار والبناء فاذ قال
 بناء هذه الدار لي والعروة لفلان فهو كما قال ومن اقر
 بتمرة في قوصرة لزمه التمرة والقوصرة ومن اقر بدابة في
 راس طبل لزمه الدابة خاصة وان قال غصبت ثوبا من ثياب
 لزمه جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لزمه اياه قال
 له على ثوب في عشرين ثوبا لم يلزمه الا ثوب واحد عنديما
 وقال محمد يلزمه احد عشر ثوبا ومن اقر بغصب ثوب وجاء
 بثوب معيب فالقول قوله فيه وكذا لو اقر بدينهم وقال لي
 غصبتا زبوف وان قال له على خمسة في خمسة يرد به الضرب
 والصاب لزمته خمسة لزمته خمسة واحدة وان قال اردت خمسة

مع خمسة لزمته عشرة وان قال له على من درهم الى عشرة لزمته
 تسعة عند ابي حنيفة رحمه الله يلزمه الا ابتداء وما بعده ونسقط
 الغاية وقال يلزمه العشرة كلها وان قال له على الذي درهم من
 عبد اشتريته منه فاذا كان عبدا بعينه قيل للمقر له ان شئت
 فلم العبد وخذ الا الذي والا فلا شيء لك وان قال من ثمن عبدي
 لم يعينه لزمه الذي درهم عند ابي حنيفة رحمه الله وان قال له على
 الذي درهم من ثمن ثوب او ثوبين لزمه الذي درهم وان لم يقبل
 تفسيره وان قال له على درهم من ثمن متاع يبي ذبوف وقال
 المقر له جبار لزمه الجبار في قول ابي حنيفة وعندهما ان
 كلامه صدق والا فلا ومن اقر لغيره بخاتم فله الخلفة والفق
 ومن اقر بسيف فله الثقل والجفن والحابل وان اقر بحملة
 فلم العبدان والكسوف وان قال لمل فلانة على الذي درهم
 فان قال او صبي فلان او مائة ابوه فوريته منه فالأقرار صحيح
 وان ابهم الاقرار لم يصح عندهما وقال عام يصح ولو اقر لرجل
 بخل جارية او حمل شاة صح الاقرار ولزمه واذا اقر الرجل بمرض
 مونة يد يون وعليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه
 بحسب ما معلومة فدين القتي والدين المعروف بالسبب مقدم
 على غيره فاذا قضيت وفضل شيء كان فيما اقر به حال المرض
 وان لم يكن عليه ديون في صحته جاز اقراره في مرضه وكان المقر له

اولى من الورثة واقرار الميراث باطل الا ان يصدق
 فيه بقية الورثة ومن اقر لاجبتي في مرضه ثم قال هو ابني
 شئت نسبة وبطل اقراره ومن اقر لاجبتي لم تزوجها
 لم يبطل اقراره لها ومن طلق امرأته ثلثا في مرضه ثم اقر
 لها بدين ومات فلها الا اقل من الدين ومن ميراثها منه
 ومن اقر بسلام بولد مثله بثلثه وليس ثبب معروف انه
 ابنه وصدق الغلام ثبت نسبة منه وان كان مريضا و
 وشارك الورثة في الميراث ويكون اقرار الرجل بالوالدين
 والولد والزوجة والمولى يقبل اقرار المرأة بالوالدين الزوج
 والمولى ولا يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج في ذلك او يشهد
 بولادتها قابلية ومن اقر بنسبت غير الوالدين والولد
 مثل الاخ والعم لم يقبل اقراره في النسب فان كان له وارث
 معروف قريب او بعيد فهو اولى بالميراث من المقتله وان
 لم يكن له وارث استحق المقتله ميراثه ومن مات ابوه فاقتر
 باخ لم يثبت نسب اخيه وشاركه في الميراث **كتاب**
الاجارة عقد على المنافع بعوض ولا يبيح حتى يكون
 المنافع معلومة والاجرة معلومة وما جاز ان يكون ثلثا
 في البيع جاز ان يكون اجرة في الاجارة والمنافع تارة نصير
 معلومة بالثمة بالاسبي الدور للسكنى والارضين للزراعة

والعقد

راعة وبيع العقد على مدة معلومة ان مدة كانت وتارة نصير
 معلومة بالنسبة والعمل كمن استاجر رجلا على صنع ثوب او جارية
 او استاجر دابة لتحمل عليها مقدار معلوما او يركبها مسافة
 منها وتارة نصير معلومة بالتعيين والاثارة كمن استاجر رجلا
 لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم ويكون استنبي الدور
 والحواسن للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها وله ان يعمل كل شيء
 الا الحداثة والغضارة والطينة ويكون استنبي الاراضي
 للزراعة ولا يبيح العقد صنع بسمي تاجر زرع فيها او يقول على ان
 يزرع فيها ما شاء فازرعها ومفت مدة الاجارة فله ما سمي
 من الاجرة ويكون ان يستاجر التاعه لبني فيها او بغرس
 فيها خلا او شجرة فاذا انقضت مدة الاجارة لزمه ان يقطع البناء
 والغرس ويسلمها فارعة الا ان يختار صاحب الارض ان يغرم
 له قيمة ذلك مقلوعا فبذلك اذ يرض بتركه على حاله فيكون
 البناء لهذا الارض لهذا ويكون استنبي الدواب للركوب
 والحمل فان اطلق الركوب جاز له ان يركبها من شاء وكذا
 ان استاجر ثوبا للباس واطلق فان قال على ان يركبها فلان
 او يلبس الثوب فلان فاركها غيره كان ضامنا ان عطبت وكذا
 كل ما يخلق باختلاف المستعملين واما العقار ومالا يختلف
 باختلاف المستعملين فانه شرط سكنى واحد بعينه فله ان يسكن

غيره وان سمي نوعا وقد راجحه على الآية مثل ان يقول من
 حصة افعة حنطة فله ان يحمل ما هو مثل الحنطة في الضر او اقل
 كل شعير والشمس وليس له ان يحمل ما هو اقل من الحنطة
 كالمح والحدب وان استاجر به يحمل عليها قطنا سماه فليس
 له ان يحمل مثل وزنه حدباً او ان استاجر به ليركبها فاروق
 معه رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها ولا يعبه بالنقل وان
 استاجر به ليحمل عليها مقداراً من الحنطة تحمل اكثر منه ضمن
 النفل واذا كنيج الآية يلجأها او ضربها فعطبت ضمن عند
 الى صمد رءاه والاجراء على ضربين اجبة مشتركة واجبة
 خاص فالاجبة المشتركة من لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالفقار
 والقباع والناع امانة في يده ان يهلك لم يضمن شيئاً عند
 الى صمد رءاه وقالوا يضمن وما تلقى بعمله لم يضمن الثوب
 من دقة وزلق الحال وانقطع الجمل الذي يستد به المكاراة
 الحمل وعرف السفينة من مدها مضمون الآية لا يضمن به بين
 آدم فمن غرق في السفينة او سقط من الآية لم يضمنه
 وضرب المعلم بالصبي بغير اذن ابيه مضمون عند ابي حنيفة
 واذا قصد الفقار او بزع البتاع ولم يتجاوز موضع المعاد
 فلا ضمان عليه فيما عطب من ذلك والاجبة الخاصة التي يستحق
 الاجرة بتسليم نفسه في المطرة وان لم يعمل كن استاجر شهر الخدنة

اولم على الغنم ولا ضمان على الاجبة الخاصة فيما تلقى في يده ولا فيما تلقى
 من عمله والاجارة لنفسه بالشروط كما تقدم البيع ومن استاجر
 عبداً للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك ومن
 استاجر رجلاً ليحمل عليه محلاً او راكبين الى مكة جاز ولا يحمل
 المعتاد وان شابه الحال المحمل فهو اجود ومن استاجر بعيراً
 ليحمل عليه مقداراً من الزاد فاكل منه في الطريق جاز ان يرد
 عوض ما اكل والاجرة لا يجب بنفس العقد وانما يستحق باجره
 معان ثلثة انا بشرط التعجيل او بالتعجيل بدون الشرط
 او باستيفاء المعقود عليه ومن استاجر داراً فلم يجز ان يطالبه
 باجرة كل يوم الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد ومن
 استاجر بعيراً الى مكة فلما حال ان يطالبه كل مرة فليس
 للفقار والخطا ان يطالبه بالاجرة حتى يفرغ من العمل الا
 ان يشترط التعجيل ومن استاجر حماراً ليحمله في بيته فغيره
 من دقيق بدريهم لم يستحق الاجرة حتى يخرج الحمار من الشوارع
 ومن استاجر طياً فليطبخ له طعاماً للوليه فالغرف عليه
 ومن استاجر رجلاً لضرب له لبناً يستحق الاجرة اذا اقامه عند
 المصدر وحالا لا يستحقها ما لم يشترطه واذا قال للخطا
 ان حطت هذه الثوب فارسيات فبدريهم وان خطته روثاً
 فبدريهم جاز وانما العامين عمل يستحق الاجرة وان قال

ان خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا فبنصف درهم فانه
 احاطه اليوم فله درهم وان احاطه غدا فله اجر المثل لا يتجاوز
 بنصف درهم عند ابي حنيفة رحمه وقال الشيطان جاز ان
 ولو قال ان سكنت في هذه الحانوت عطاء فبدرهم في الشهر
 وان سكنت غدا فبدرهمين جاز وان العملين عمل
 يستحق المسمى فيه عند ابي حنيفة رحمه وقال الاجارة فلكمة
 ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر
 واحد وفاسد في بقية الشهور الا ان يستحق جلة الشهور
 معلومة فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد
 فان لم يكن للموثر ان يخرج به الى ان ينقض وكذلك كل شهر
 سكن في اوله ساعة يصح الاجارة فيه وليس له ان يخرجها
 منها ومن استأجر دارا شهرا بدرهم فكن شهرين
 فعليه اجرة شهر الاول ولا شهر عليه في شهر الثاني وما
 استأجر دارا سنة بعشرة دراهم جاز وان لم يستم
 كل شهر من الاجرة ويكون اجرة الحام والحجام ولا يجوز
 اخذ اجرة الامانة وتعليم القرآن ولا يجوز اجرة عسب
 النيس ولا يجوز الاستئجار على الاذان والحج والغناء والنوح
 ولا يجوز اجارة المشاع عند ابي حنيفة رحمه الا من الشريك
 وقالا اجارة المشاع جائزة ويكون استئجار الظير باجرة

معلوم في هذا

معلومة ويجوز بطعاما وكسوتها وليس للمساكن ان يمنع
 زوجها من وطئها فان حبست كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا
 على القبح من نفسها وعليها ان يصالح طعام القبي وان ارفقته
 في المدة يلبس الثاة فلا اجرة لها وكل صانع لعمله اثر في العين
 كالفقار والقبائح فله ان يجلس العين بعد الفراغ من عمله
 حتى يستوفى الاجرة ومن لبس لعمله اثر في العين فليس له ان
 ان يجلس العين للاجرة كالحمال والملاح واذا شرط على الصانع
 ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره وان اطلق له العمل فله ان
 يستأجر من يعمل واذا اختلف الحياط وصاحب الثوب فقال صاحب
 الثوب امرتك ان تعمل بقبعة فباء وقال الحياط قميصا او قل
 صاحب الثوب للقباع امرتك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر
 فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه فان خلع الحياط ضامن
 واذا قال صاحب الثوب عملته لي بغير اجرة وقال الصانع باجرة
 فالقول صاحب الثوب مع يمينه عند ابي حنيفة رحمه وقال ابو يوسف
 اذا كان الصانع حريفا فله الاجرة وان لم يكن حريفا فلا اجرة
 له وقال محمد رحمه انه ان كان الصانع مضمنا لهذه الصنعة بالاجرة
 فالقول قوله انه عملها باجرة والواجب في الاجارة الفاسدة اجر
 المثل لا يتجاوز به المسموع واذا قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة
 وان لم يسكنها فان غصبها عاصب من بد سطة الاجرة وان وجد

عيباً بقره بالسكنى فله الفسخ واذا حرت الدار او انقطع شرب
الشفعة او انقطع الماء عن الرحى انقضت الاجارة ولزم بعد
ما سكن او استعمل الرحى واذا مات احد المتعاقدين وقد عقد
الاجارة لنفسه انقضت الاجارة وان كان عقداً للغير لم
تفسخ الاجارة ويصح شرط الجارية الاجارة وتفسخ الاجارة
بالاغدار مكن المستاجر دماً في التسوق لينجز فيه فذهب ماله
وكن اجراً او دكاناً ثم افسس فلم يمهله ان يكون لا بعدد على
قضاها الا من ضمن ما اجر فسخ الفسخ العقد وباعه في الرتبة
وكن المستاجر دابة ليسافر عليها ثم بدله من الشفعة فهو عذر
لا يجر المستاجر على السفر وان بدله للمكاري من السفر فليس ذلك
بعذر ولا يجوز للمستاجر ان يوجر ما سجن رقبه قبضه **كتاب**
الشفعة الشفعة واجبة للمخلط في نفس المبيع ثم للمخلط
في حق المبيع كالشرب والطريق ثم للجار وليس للشريك
في الطريق والشرب والى رشفعة مع المخلط فان سلم المخلط
فالشفعة للشريك في الشرب فان سلم اخذها الجار والشفعة
تجب بعقد البيع واستقر بالاشهاد ملك بالاختار اذا سلمها
المشتري او حكم بها الحاكم واذا علم الشفع بالبيع اشهد في
مجلس ذلك على المطالبة ثم ينهض منه فيشهد على البائع
ان كان المبيع في يده او على المشتاع او عند العقار فاذا فعل

المستقر شفعة

استقر شفعته ولم ينفذ بالتأخير عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
محمد ان تركها شهراً بعد الاشهاد من غير عذر بطلت شفعته
وقال ابو يوسف ان تركها مجلس قضا او مجلسين بطلت الشفعة
واجبة في العقار وان كان تملاً لا يقسم كالحام والرحى ولا شفعة
في البناء والنخل اذا بيع دون العرصه ولا شفعة في العروض
والسفن والمذبح في الشفعة سواء واذا ملك العقار
بعوض وهو مال وجبت فيه الشفعة ولا شفعة في الدار التي
يترج الرجل عليها او نخل الحرافة بها او شجرة براد او صالح
بها من دم عبد او يعتق عليها عبداً او يصالح عنها بالنكاح او سكوت
فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة واذا تقدم الشفع الى
القاضي فاذا على الشرع وطلب الشفعة سأل القاضي المدعي
عليه فان اعترف بملكه الذي يشفع به والا كلفه باقامة
البينة فان عجز عن البينة استخلف المشتري بالله ما يعلم انه
مالك للذي ذكره مما يشفع به فان نكل او قامت للشفيع
بينة سأل القاضي هل ابتاع ام لا فان انكره لا يباع قيل
للشفيع اقم البينة فان عجز عنها استخلف المشتري بالله ما يباع
او بالله ما يستحق على في هذه الدار الشفعة من وجه الذي
ذكره ويكون المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع
الى مجلس القاضي فاذا قضى القاضي بالشفعة لزمه احضار

الثمن وللشفع ان يرد الدار بخيار للرؤية والعب فان احضر
 الشفع البايع والمبيع به فله ان يخاطبه في الشفعة ولا
 يسمع القاطن البينة حتى يحضر المشتري فيفسح البيع بمشهدته
 ويقض بالشفعة على البايع ويجعل العهدة عليه فان كانت
 الدار في يد المشتري فلا حاجة الى احضار البايع وبقية البينة
 على المشتري فيقض القاطن عليه بالشفعة والهبة عليه وان
 وان استحق الدار رجوع الشفع على المشتري والمشتري يرجع
 على البايع واذا ترك الشفع الاشارة حين علم بالبيع وهو
 بقدر علم ذلك بطلت شفيعته وكذلك ان اشهد في المجلس
 ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار وان صالح من
 شفيعته على عوض اخذ بطلت شفيعته ويرد العوض
 واذا مات الشفع بطلت شفيعته واذا فات المشتري لم يسقط
 شفيعته وان باع الشفع ما يشفع به قبل ان يقض له الشفعة
 بطلت شفيعته وكذلك ان ضمن الدرك على البايع وهو
 الشفع ووكيل البايع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له
 ووكيل المشتري اذا ابتاع وهو الشفع فله الشفعة ومن
 باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفع فان سقط البايع الخيار
 وجبت الشفعة وان اشترى بشرط المشتري وجبت الشفعة
 ومن ابتاع دارا بشرا فاسد فلا شفعة فيها ولكل واحد من

المتعاقبون

المتعاقبون الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة واذا اشترى
 الذي دارا بخر او ختمه وشفيعها متى اخذها بمثل الحر وقيمة
 الختم به وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الحر والختم به
 ولا شفعة في الهبة الا ان يكون بعوض مشروط واذا اختلف
 الشفع والمشتري في الثمن فالقول قول المشتري فان اقاما البينة
 بينة الشفع عندهما وقال ليس البينة بينة المشتري واذا ادعى
 المشتري ثمن اكثر واذا ادعى البايع اقل منه ولم يقض الثمن
 بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البايع واذا حط جميع الثمن
 اخذ بها الشفع بما قال البايع وكان ذلك خطأ عن المشتري
 وان كان قبض الثمن اخذ بما قال المشتري ولم يلتفت الى قول البايع
 واذا حط البايع عن المشتري بعض الثمن سقط ذلك عن الشفع
 وان حط جميع الثمن لم يسقط عن الشفع شيء وان زاد
 المشتري البايع بعد الشراء في الثمن لم يلزم الزيادة الشفع
 واذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم
 لا يعتبر في اختلاف الاملاك ومن اشترى دارا بعوض اقل
 الشفع بقيمة وان اشترى بها بمكيل او موزون اخذها بمثله
 وان باع عقارا بعقارا اخذ الشفع كل واحد منها بقيمة الآخر
 واذا بلغ الشفع ان الدار بيعت بالقبض فله الشفعة ثم
 علم انها بيعت باقل من ذلك او بكنة او بشعبه فتمت الق

او كنه فسلبه باطل ولا الشفعة وان بان انما بيعت بذاته
 قيمته التي فلا شفعة له واذا قيل له ان المشتري فلان فلم
 الشفعة ثم علم انه غير فله الشفعة ومن اشترى دارا لغيره
 فهو الخصم في الشفعة الا ان يسلما الى الموكل واذا باع دارا
 الا مقدار ذراع في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة
 لهم له وان اتباع منها سهما بشئ معلوم ثم اتباع بغيرها
 فالشفعة للجار في السهم الاول دون الثاني واذا اتباع
 بشئ ثم دفع اليه ثوبا بعينه فالشفعة بالثمن دون الثوب
 ولا كنه الحيلة في لفظ الشفعة عند ابى يوسف رحمه الله وقال
 محمد يكره واذا اشترى او غرس ثم قطع للشفع ^{الشفعة}
 فهو بالخيار ان شاء واخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس
 مقلوعا وان شاء كلوا المشتري قلعه واذا اخذ الشفع
 فبني او غرس ثم استحق رجوع بالثمن ولا يرجع بقيمة
 البناء والغرس واذا تهدمت الدار او احرق بناؤها
 او جوف شجر البستان بغير فعل احد فالشفعة بالخيار
 ان شاء اخذ بالجميع الثمن وان شاء ترك وان نقض
 المشتري البناء قبل للشفيع ان شئت فخذ العرصه بخصرها
 وان شئت فذرع وليس له ان يأخذ النقص ومن اتباع ارضا
 وعيا تخلها ثمن اخذ الشفع بتمرها فان جده المشتري يقط

في الشفع

عن الشفع حصته واذا نفي للشفيع بالدار فلم يكن رايه خیار
 الرؤية وان وجد بها عيبا فله ان يردا به وان كان المشتري
 بشرط البراءة منه واذا ابتاع ثمن موقبل فالشفيع بالخيار
 ان شاء اخذ بالثمن حال وان شاء صبر حتى تنقض الاجل ثم ينفذ
 واذا اقسم الشركاء العقار فلا شفعة ثم رد الجارهم القسمة
 واذا اشترى دارا فلم الشفع الشفعة ثم رد المشتري
 بخيار رؤية او بخيار شرط او بعيب او بقضاء القاض فلا
 شفعة للشفيع وان رد بغير قضاء او تقابلا فالشفيع
 الشفعة **كتاب الشركة** الشركة على ضربين شركة المالك
 وشركة عقود شركة المالك العين به ثمن الزجلان او يشترى
 بها فلا يجوز لاحدهما التصرف ان يتصرف في نصيب الآخر الا باذن
 كل واحد منهما في نصيب صاحبه كالا جنيح والظرب الثاني شركة
 العقود وهي على اربعة اوجه مفاوضة وعنان وشركة
 الصانع وشركة الوجوه فاما شركة المفاوضة فهي ان
 يشتركا في الشركة في الاحتطاب والاحتشاش ^{صطبا} والاحتطاب
 فاما اصطلا وكل واحد منهما او اضطبا احدهما فهو له دون
 صاحبه واذا اشترى كاه الاستقاء ولا حد بها بغل وللآخر رؤية
 يستقي عليهما الماء والكسب بينهما لم يصح الشركة والكسب
 كله للذي استقى الماء وعليه اجر مثل البغل ان كان صاحب اوبه

وان كان صاحب الغل فعليه اجر مثل الروية وكل شركة فاسدة
فالرج فيها على قدر رأس المال وبطل شرط التفاضل واذا ما
احد الشريكين او ارتدوا نحو بدار الحرب بطلب الشركة وليس
لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر الا باذنه فان
اذن كل واحد منهما لصاحبه ان يؤدي زكاة فادى كل واحد
منهما فالثاني ظلم من علم بادى الاول او لم يعلم **كنا** **المضاربة**
المضاربة عقد على الشركة بالمال من احد الشريكين وعمل الا
ولا تقع المضاربة الا بالمال الذي تقع به الشركة ومن شرطها
ان يكون الربح بينهما مشاعا لا يستحق احدهما منه وراهم
مستأمن ولا بد ان يكون المال مستأما الى المضارب ولا بد له من
المال فيه فاذا اتمت المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشترط
ويبيع ويساقط ويبع ويودع ويؤكل وليس له ان يدفع الما مضاربة
الا ان ياذن له رب المال في ذلك وان خص له رب المال النصف
في بلد معينة او في سلعة معينة لم يجز له ان يخرج وزع عن ذلك
وكذلك ان وقت المضاربة مدة معينة جاز وبطل العقد
بمضيها وليس للمضارب ان يشترط ابا رب المال ولا ابن له
ولا من يعتق عليه فان اشتراهم كان مشتركا لنفسه **المضاربة**
وان كان في المال ربح فليس له ان يشترط من يعتق عليه
ان يشترطهم ضمن مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح جاز له

ان يشترطهم

ان يشترطهم فان اذنت قيمتهم عتق نصيبه منهم ولم يضمن
رب المال شيئا ويسعى المعتق لرب المال في قيمة نصيبه منه
واذا دفع المضارب مال مضاربة ولم ياذن له رب المال في ذلك
لم يضمن بالدفع ولا ينقصه المضارب الثاني حتى يبرح فاذا ربح
ضمن المضارب الاول المال لرب المال فاذا دفع رب المال اليه
مضاربة بالنصف فاذن له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث
جاز فان كان رب المال قال له على ما رزق الله تعالى بيننا نصفين
فله في المال نصف الربح وللضارب الثاني ثلث الربح وللأول
السدس وان كان قال على ما رزقك الله تعالى بيننا نصفين
فوللمضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال والمضارب
الأول نصفان وان قال له على ما رزق الله تعالى فلي نصفه
فدفع المال الى آخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ورب
المال النصف ولا شيء للمضارب الأول وان شرط للمضارب
الثاني ثلثي الربح فله في المال نصف الربح وللضارب الثاني
نصف الربح وبعض المضارب الأول للمضارب الثاني مقدار
سدس الربح من ماله واذا مات رب المال او المضارب
بطلت المضاربة واذا ارتد رب المال عن الاسلام ولحق
بدار الحرب بطلت المضاربة وان عزل رب المال المضارب
فلم يعلم بعزله حتى يشترط شيئا او باع فنصفه جائز

وان علم بعينه والخال عروض فله ان يبيعها لا يمنعه الغل من ذلك
ثم لا يجوز ان يشتري بشئها شيئا آخر وان عزله ورأس المال
درهم او دنانير نقت فليس له ان يتصرف فيه واذا اقتضا
في المال ديون وقد ربح المضارب فيه اجبر على اقتضاء
الديون وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاقتضاء ويقال له وكل
رب المال في الاقتضاء وما يملك من مال المضاربة فهو من الربح
دون رأس المال فان رادها لك على الربح فلا ضمان على المضارب
فيه وان كانا قد اقسى الربح والمضاربة بحالها لم يملك
المال او بعضه ثم اذ اخرج حتى يستوفي رب المال رأس
المال فان فضل شئ كما بينهما وان نقص عن رأس المال
لم يضمن المضارب وان كانا قد اقسى الربح وفنى المضاربة
ثم عقد المالك المال لم يشر اذ الربح الاولي ويجوز للمضارب
ان يبيع بالتقيد والنسبة ولا يزوج عبدا ولا امة من مال
المضاربة **كتاب الوكالة** كل عقد جاز ان يعقده الانسان
بنفسه جاز ان يوكل به غيره ويجوز التوكيل بالخصومة بساير
الحقوق وفي ادائها ويجوز بالاستغناء الا في الحدود والقصاص
فان الوكالة لا تقع باستيفائهما مع غيبة الموكل عن المجلس
وقال ابو حنيفة رحمه لا يجوز التوكيل بالخصومة الا برضا
الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسير فله ان يبايع

فصاعدا

فصاعدا وقالا يجوز التوكيل بالخصومة بغير رضى الخصم ومن
شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه
الاحكام والوكيل ممن يعقل العقد ويقصده واذا وكل
الحال البالغ او المأزون عليه مثلها جاز واذا وكلها
مجنونا عليه يعقل البيع والشراء وعبد مجنونا عليه جاز
ولا يتعلق بهما الحقوق ويتعلق بموكلهما والعقد الذي
يعقدها الوكلاء على من بين كل عقد يضيغه الوكيل الى نفسه
مثل البيع والشراء والاجارة فحق ذلك العقد يتعلق
بالوكيل دون الموكل فيسلم المبيع ويقبض الثمن ويطالب
بالثمن اذا اشتترى ويقبض المبيع ويخاضع في العيب وكل
عقد يضيغه الى الموكل كالتكاح والخلع والصلح عن دم عمد
فان حقوقه يتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل
الزوج بالمهر ولا يلزم وكيل المراءة تسليمها واذا طالب الموكل
المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن
للوكيل ان يطالبه ثانيا ومن وكل رجلا بشئ اشغ فلا يبايع
من سميت جنه وصفته او جنبيه ومبلغ ثمنه الا ان يوكله
وكالة عامة فيقول له اشتر لي عاريت واذا اشتترى الوكيل
ويقبض المبيع ثم اطلع على عيب فله ان يردّه بالعيب
مادام المبيع لا يبيع فان سلمه الى الموكل لم يردّه الا باذنه

ويجوز التوكيل بعقد القرض والسلم فان فارق الوكيل صاحبه
 قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل واذا دفع
 الوكيل بالشراء الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع
 به على الموكل فان ملك المبيع في يد قبل حبه ملك من مال
 الموكل ولم يسقط الثمن وله ان يحبس حتى يسقط الثمن
 فان حبه فله ان كان مضمونا ضمانا الثمن عند ان يوصف
 وضمان المبيع عنده واذا وكل رجل رجلا فليس لاحدهما
 ان يتصرف فيما وكل فيه دون الآخر الا ان يوكلها بالخصومة
 او بطلاق زوجته بغير عوض او بتعقب عبده بغير عوض
 او برة او ببيعة عنده او بقضاء دينه وليس للوكيل ان يوكل
 فيما وكل به الا ان ياذن له الموكل او يقول له اعمل به ايكت
 فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله بحضرة جاز وان عقد
 بغير حضرة فاجازه الوكيل الاول جاز وللوكيل ان يعزل الوكيل
 عن الوكالة فان لم تبلغه العزل فهو على وكالته ونقده
 جائز حتى يعلم وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا
 مطبقا ولحاقه بدار الحرب مرتدا واذا وكل المكاتب ثم عجز
 والمأذون ثم حفر عليه او اشترى كان فاقترقا فهذه الوجوه
 تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم واذا مات الوكيل او جن
 جنونا مطبقا بطلت وكالته وان لحق بدار الحرب مرتدا

في القرض

لم يجز له التصرف الا ان يعود مسلما ومن وكل بشئ ثم تصرف
 بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة والوكيل بالبيع والشراء
 لا يجوز له ان يعقد عند ان يوصف مع ابيه وجده وولد وولد
 ولديه وزوجته وعبده ومكاتبه وقال لا يجوز بيعه منهم بطل
 القيمة الا في عبده ومكاتبه والوكيل بالبيع يجوز بيعه القليل
 والكثير عند ان يوصف وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا بتعاقب
 الناس في مثل والوكيل بالشراء يجوز عقده بمثل القيمة وبزيادة
 بتعاقب الناس في مثلها ولا يجوز بالاعتناء بالناس في مثلها
 والذين لا يتعاقب الناس فيه مالا يدخل تحت تقويم القومين واذا
 ضمن الوكيل بالبيع الثمن عن البائع فضائه باطل واذا وكل
 ببيع عبده فباع نصفه جاز عند ان يوصف وقال لا يجوز وان وكله
 بشراء عبده فالشراء نصفه فالشراء موقوف فان شترى
 با فيه لزمه الموكل واذا وكله بشراء عشر ارطال لحم بدرهم
 فالشراء عشرين ارطالا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة ارطالا
 بدرهم لزمه الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ان يوصف
 وقال يلزمه العشرون الى الموكل واذا وكل بشراء شئ
 بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه وان وكل بشراء عبده
 بغير عينة فالشراء عبدا فهو للوكيل الا ان يقول نوبت الشراء
 للموكل او يشتريه بمال الموكل والوكيل بالخصومة وكيل بالقبض

عند علمائنا والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصوصة عندنا
 حنيفه وقال ليس له ان يخاصم واذا اقره الوكيل بالخصوصة
 على موكله عند القاض جاز اقراره عليه ولا يجوز اقراره عليه
 عند غير القاض عندنا الا انه يخرج من الخصوصة وقال
 ابو يوسف رحمه يجوز اقراره عليه عند غير القاض ومن
 ادعى انه وكيل فلان الغائب في قبض دينه فصدقه
 الغريم امر بسليم الدين اليه فان حضر الغائب فصدقه
 ولا رفع اليه الغريم الدين ثانيا ويرجع به على الوكيل
 ان كان باقيا في يده وان قال اتى وكيل فلان الغائب
 يقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالتسليم اليه
كتاب الكفالة الكفالة ضربان كفالة بالنفس وكفالة
 بالمال فالكفالة بالنفس جائز والمضمون بها احضار
 المكفول به وتنقذه اذا قال تكفلت بنفس فلان او ^{خبر}
 او بروحه او بجسده او بغيره او بنصفه او بثلثه ^{كذلك}
 ان قال صنته او هو علي او الى او انما زعيم به او قبيل
 فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه
 لزمه احضار اذا طلبه في ذلك الوقت فان احضره برئ
 الكفيل والا حسم الحاكم واذا احضره وسلمه وسلمه في
 مكان بقدر المكفول له عما حاكمته به والكفيل من الكفالة

واذا تكفل

واذا تكفل على ان يسلمه في مجلس القاض فسلمه في الشوق به وان سلمه
 في برية لم يبرأ واذا امان المكفول به به الكفيل بالنفس من الكفالة
 فان تكفل بنفسه عما انه ان لم يوف به في وقت كذا فهو ضامن
 له طاعليه وهو الذي درهم فلم يحضر في ذلك الوقت لزمه
 ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس ولا يجوز الكفالة
 بالنفس في الحدود والقصاص عندنا حسمه وانما الكفالة
 بالمال فجايزة معلوما كان المكفول به او مجهولا اذا كان دينيا
 صحيحا مثل ان يقول تكفلت عنه بالدين درهم او بالدين عليه
 او بما ثبت لك او بما يدرك في هذه البيع والمكفول بالدين
 ان شاء طالب الدين عليه لاصل وان شاء طالبه كفيله
 ويجوز تعليق الكفالة بالشرط مثل ان يقول ما يبعث
 فلانا فعلى او ذاب لك فعلى عليه وما غصبك فلان
 فعلى واذا تكفلت بما لك عليه فقامت البيعة ^{فالتكفل}
 قول الكفيل مع مجبته في هذا ما يعرف به بالدين عليه ضمه
 الكفيل فان لم تغم البيعة فالتكفل قول الكفيل مع مجبته في هذا
 ما يعرف به فان اعترف المكفول عنه باكته من ذلك لم يصدق
 على كفيله ويجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره فان
 كفيل بامر رجوع بما يؤذيه عليه وان كفيل بغير امر لم يرجع
 بما يؤذي عنه وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه حتى

بخلصه واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او هسو في المال منه
 براء الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ المكفول عنه ولا يكون
 تعليق البراءة من الكفالة بشروط وكل حق لا يكون انتفاء
 من الكفالة الكفيل لا يفتح الكفالة به كالحدود والنصا
 واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز وان تكفل عن البائع
 بالمبيع لم يفتح ومن استأجر دابة للمحل فان كانت بعينها
 لم يفتح الكفالة الا بقبول المكفول له في مجلس العقد الا
 في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض لو ارثت تكفل عن
 ما على من الدين فتكفل عنه به مع غيبة الغرض جاز
 واذا كان الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل فاس
 عن الآخر فما ادى احدهما لم يرجع به على شريكه حتى
 يذبح ما يؤد به على النصف فيه رجوع بالزيادة واذا تكفل
 اثنان عن رجل بالثمن ورتبهم على ان كل واحد منهما كفيل
 عن صاحبه فما ادى واحد منهما به جمع بنصفه على شريكه
 فليلا كان او كسبا ولا يكون الكفالة بمال الكفالة سواء
 حرة تكفل به او عبد واذا مات الرجل وعليه ديون ولم
 يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرض لم يفتح الكفالة عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعند من يفتح الكفالة **كتاب الحوالة**
 جازع بالديون ونقح برضا المحيل والمحال عليه واذا تمت

الحوالة يبرأ

الحوالة يبرأ المحيل من الدين ولم يرجع المحال له على المحيل الا
 ان يتوى حقه والتوى بلاك عنده باحد الامرين اما ان
 يجد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يبين له عليه او يوتاه
 منلسا وقالا هذان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم
 بافلاسة في حال حيوية واذا طالب المحال عليه المحيل بثلث
 مال الحوالة فقال المحيل اخذت بدين كان لي عليك لم يقبل
 قوله وكان عليه مثل دين وان طالب المحيل المحال له بما احاله
 به فقال اني احضرتك بدين لتقبضه لي وقال المحال له بل
 احلتني بدين كان لي عليك فالقول قول المحيل ويكره
 السبقايج وهو فرض انتفاء به المفروض من خطه الطريق
كتاب القلم القلم على ثلثة اضرار صلح مع اقرار وصلح مع سكوت
 وهو ان لا يقر المدعى عليه ولا ينكر وصلح مع انكار وكل ذلك
 جائز فان وقع القلم عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات
 ان دفع عن مال بال وان وقع عن مال بمنافع فيعتبر
 بالاجارات والقلم من السكوت والانكار في حق المدعى عليه
 لاقتداء البعير وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمنع المعاونة
 واذا صلح عن دار لم تجب فيها الشفعة واذا صلح على دار
 ووجبت فيها الشفعة واذا كان القلم عن اقرار فاستحق
 بعض المصالح عند رجوع المدعى عليه بخصته ذلك من العوض

وان وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق المتنازع فيه جميع
المدعى بالخصومة ورد العوض وان استحق بعض ذلك رد
حقته من العوض ورجع المدعى بالخصومة فيه وان ادعى حقا
في دار لم يثبت فيه فصول من ذلك على شيء لم يستحق بعض التدار
لم يرد شيئا من العوض لان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي من المال
جائز من دعوى الاموال والمنافع وجناية العمد والخطا والا
يجوز من دعوى حجة واذا ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي
تجده فصالحته على مال بذلته حتى يترك الدعوى جاز وكما
في بعض المصالح وان ادعت امرأة نكاحا على رجل فصالحها على
مال بذلته لها حتى يترك المدعى لم يجز وان ادعى رجل
على رجل انه عبد فصالحه على مال اعطاه جاز وكان حقا
المدعى في معين العنق على مال وكل شيء وقع الصلح عليه
الصلح وهو مستحق بعقد المداينة لم يجز عن المعاوضة
وانما يجز على انه استوفى بعض حقه واسقط باقيه كمن لم
على رجل الف درهم جياذ فصالحه على خمسينه زبوا جاز
صار وكانه ابراهه عن بعض حقه ولو صالحه على الف درهم
مؤجده جاز صار وكانه اجل نفس الحق في الابداء ولو صالحه
عن درهم على دنانير الى شهر لم يجز ولو كان له الف مؤجله
فصالحه على خمسينه حاليه لم يجز ولو كان له الف سود فصالحه

على خمسينه

على خمسينه بفض لم يجز ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالحه لم يلزم
الوكيل ما صالح عليه الا ان يضمنه والمال لازم للموكل فانه
صالح عنه رجل على شيء بغير امر فهو على اربعة اوجه ان صالح
بال وضمنه ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك لو قال صالحتك
على الف بئنه ثم الصلح ولزمه تسليمها وكذلك فاعقد موقوف
فان جاز المدعى عليه جاز ولزمه الا ان لم يجزه بطل واذا كان
الدين بين الشريكين فصالح احد هما من نصيبه على ثوب شريكه
بالخيار ان شاء اتبع الدين عليه الدين نصفه وان شاء اخذ
نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين ولو استوفى
نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشتره فيما قبض ثم
يرجعان على الغريم بالباقي ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين
سلعة كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين واذا كان السلم
بين شريكين فصالح احد هما من نصيبه الى رأس المال لم يجز
عندنا في حقه ومحمد رحمه وقال ابو يوسف رحمه يجوز الصلح
واذا كانت الشركة بين ورثة فاحد جاز احدى اقسامهم بمال
اعطوه آياه والشركة عفار او عمر وذن جاز قليلا كان ما
اعطوه او كثيرا فان كانت الشركة فضة فاعطوه ذهبها
او كان ذهبها فاعطوه فضة فهو كذلك وان كانت الشركة
ذهبها وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب او فضة فلا يثبت

ان يكون ما اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك الجنس حتى يكون نصيبه
بمثل والزيادة بحقه من بقية الميراث واذا كان في الشركة بين
على الناس فادخلوه في القسمة على ان يخرجوا المصالح عندهم
الدين لهم فالقسمة باطل فان شرطوا ان يساء الغرماء منه
ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح عنه فالقسمة جائزة **كتاب الهبة**
الهبة تصح بالايجاب والقبول وتتم بالقبض فاذا قبض الموهوب
به في المجلس بغير امر الواهب جاز وان قبض بعد الافتراق لم تصح
الا ان يأخذ من له الواهب في القبض وتنعقد الهبة بقوله
وهبت ونخلت واعطيت واظعنك هذا الطعام وجعلت
هذا الثوب لك واعمة نك هذا الشئ وحملتك على هذا الذب
اذا نوى بالملكان الهبة ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا بحوزة
مقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ومن وهب
شقة مناعا فيما يقسم فالهبة فاسدة فان قسمه
وسلمه جاز ولو وهب دقيقا في حنطة او دمناء في سمن
فالهبة فاسدة فان طحن وسلم لم يجز واذا كانت العين
في الموهوب له ملكها بالهبة وان لم يجد فيها قبضا اذا
وهب الاب لابنه الصغير هبة ملكها الاب بالعقد وان وهب
له اجنبية هبة تمت بقبض الاب واذا وهب لليتيم هبة
وقبضها وليه لم جاز فان كان في حجره فقبضها له جائزة

وكذلك وان كان

وكذلك ان كان في حجر اجنبية به هبة فقبضه له جائزة وان قبض
القبلي الهبة بنفسه جائزة واذا وهب اثنان من واحد ارضا
جاز وان وهب واحد من اثنين لم يقع عند ابي حنيفة رحمه الله
وقالا يقع واذا وهب لاجنبية هبة فله الرجوع فيها الا ان يقوض
عنها او تزيد زيادة متصلة او يموت احد المتعاقدين او يخرج
الهبة من ملك الموهوب له واذا وهب هبة لذي رحم حرمت
فلارجوع فيها وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر واذا قال الموهوب
له الواهب فخذ هذا عوضا عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها
فقبضه الواهب سقط الرجوع وان عوضه اجنبية عن الموهوب
له متبرعا فقبض الواهب عوض سقط الرجوع واستحق نصف
الهبة رجوع بنصف العوض وان استحق بنصف العوض لم يرجع
في الهبة مالا ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع ولا يقع الرجوع
في الهبة الا بتراضها او بحكم الحاكم فخص. واذا تلفت
العين الموهوبة واستحق بنصف الموهوب له لم يرجع
على الواهب شئ واذا وهب بشرط العوض اعتبر المتعاقض
في العوضين واذا تفاضا في العقد وكان في حكم البيع برة
بالعيب وخيار الرؤية ونجب فيها الشفعة والعمر بآية
للمعمر حال حيوانه ولورثته من بعد موته والترقي باطله
عندها خلا فالاب يوصي ومن وهب جارية الا حلتها تحت الهبة

وبطل الاستثناء والصدقة الهبنة لا يبيع إلا بالقبض ولا يجوز
في مشاع بحمل القسمة وإذا تصدق على فقير بن شئ جاز
ولا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض ومن نذر أن يتصدق
بألم لزمه أن يتصدق بجنس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر
أن يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع ويقال له امسك
منه مقدار ما تنفق على نفسك وعيالك إلى أن تكتب
مالاً فإذا اكتسبت مالاً تصدق بكل ما امسكت لنفسك
كتاب الوقف لا يزول ملك الواقف عن الوقف عند أبي
حسد إلا أن يحكم به الحاكم أو يعلقه بموته فيقول إذا مت
فقد وقعت دارس على كذا وقال أبو يوسف يزول الملك
عنه بمجرد القول وقال محمد لا يزول الملك حتى يجعل الواقف
ولاً ويسلمه إليه وإذا استحق الوقف على أخلا فخرج
من ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه ووقف
المشاع جائز عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز ولا يتم الوقف
عندهما حتى يجعل آفة لجهة لا تنقطع أبداً وقال أبو يوسف
إذا انتهى فيه جهة تنقطع جاز وصار بعداً للفقراء وإن لم
يستهم ويقع وقف العقار ولا يجوز وقف ما يتقل ويحل
وقال أبو يوسف إذا وقف ضعة بغيرها وأكرنهما وهم عبيد
جاز وقال محمد يجوز جنس الكراع والسلاح وإذا فتح الوقف

محمد بن يوسف

لم يجر بيعه ولا مبيع ولا ملكه إلا أن يكون مشاعاً عندك
فيطلب المشرى بك القسمة فنية مقاسمة والواجب أن يبتدأ
من ارتفاع الوقف بعمارة بشرط ذلك الوقف أو لم يشترط
وإذا وقف داراً على سكن ولد قال لعمارة على من له السكن
فإن امتنع ذلك أو كان فقيراً أجزأ الحاكم وعمته بأجرة نهرها
فإذا عثرت معوزة ردت إلى من له السكن وما أسلم منهم من بناء
الوقف وإنه صرفة الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج إليه وإن
استغنى عنه امسك حتى يحتاج إلى عمارة فبصرفه فيها ولا يجوز
أن يبيعه أو يفسده بين مستحق الوقف وإذا جعل الواقف غلة
الوقف لنفسه أو جعل الولاء به إليه جاز عند أبي يوسف وقال
محمد لا يجوز وإذا بنى مسجداً لم يزل ملكه عنه حتى يفتنه عن ملكه
بطريقه ويأذن للناس بالصلاة فيه فإذا صرح فيه وأخذ زال
ملكه عند أبي يوسف يزول ملكه عنه بقوله جعلته مسجداً ومن
بنى سفينة للمساكين أو خاناً يسكنه هو السبيل أو رباطاً
أو جعل أرضه مقبرة لم يزل ملكه عن ذلك عند أبي حنيفة
حتى يحكم به الحاكم أبو يوسف يزول ملكه بالقول وقال
محمد إذا استسقى من من السفينة وسكنوا الخان والرباط
ودفنوا في المقبرة زال الملك **كتاب الغصب** ومن غصب
شئاً قاتله مثل فمهلك في يده فعليه ضمان مثله وإن كان قاتلاً له

فعليه قيمته يوم الغصب وعلى الغاصب رد العين المغصوبة كان
 باقيا فان ادعى هلاكها جبه الحاكم حتى يعلم انها لو كانت باقية
 اظهرها ثم قضى عليه ببدلها والغصب فيما يفل ويجول فاذا
 غصب غفارا فهلك في يده لم يضمنه عندهما وقال محمد يضمنه
 وما نقص منه بفعله وسكاه ضمنه في قولهم جميعا واذا هلك
 المغصوب في يده الغاصب بفعله او بغير فعله فعليه ضمانه
 وان نقص في يده فعليه ضمان النقصان ومن ذبح شاة بغير
 فاكها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها حيا وسلمها اليه وان شاء
 ضمنه نقصانها ومن حرق ثوب غيره خوفا بسبب اضيق نفعه
 وان كان حرقه كثيرا يبطل عاتقه منقعة فما لك ان يضمنه جميع
 قيمته واذا تخيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى
 زال سهمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب عنها وملكها
 الغاصب وضمتها ولم يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها
 وهذا من غصب شاة فذبحها وشواتها او طيرها او غصب
 حنطة فطيرها او حنطة فافترسها او صفرا فعمله ائنة
 وان غصب فضة او دينارا ففترسها او دنانيرا او ائنة
 لم يزل ملك مالها عندها عند ابي حنيفة ومن غصب ساجدة
 فبنع عليها زال ملك مالها عند ابي حنيفة رحمه الله ولزم
 الغاصب قيمتها ومن غصب ارضا ففترس فيها او بني فيها

فلا اقله

قبل لا اقلع البناء والغرس وردا على صاحبها فان كانت
 الارض تنقص لقلع ذلك فللمالك ان يضمن له قيمة
 البناء والغرس مقلوعين ويكونان له ومن غصب ثوبا
 ابيض فعصه فصبغه احمر او سويقا فلبته بسمين
 فصاحبه بالخيار ان كان ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل التوبق
 وسلمها الى الغاصب وان شاء اخذها وعظم ما زاد الصبغ والسمين
 فيها وغصب عنها فغيرها فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب
 والقول في القيمة قول الغاصب مع يمينه الا ان يقيم الى كذبته
 باكثر من ذلك فان ظهرت العين وقيمتها اكثر مما ضمن وقد
 ضمنها بقول المالك او يمينه اقامها او بيقول الغاصب عن العين
 فلا خيار للمالك وان كان ضمنه بقول الغاصب مع يمينه فللمالك
 بالخيار ان شاء امضى الثمن وان شاء اخذ العين ورد العوض
 وولد المغصوبة ونماؤها وثمره البناءا المغصوب اما نية
 في يد الغاصب ان يملك فلا ضمان عليه الا ان يتعدى فيها
 او يطلبا مالها فيمنعه اياها وما نقصت الجارية بالولادة
 في ضمان الغاصب فان كان في قيمة الولد وفاء به جبر النقصان
 بالولد وسقط ضمانه عن الغاصب ولا يضمن الغاصب منافع
 ما غصبه الا ان ينقص يمينه فيعزم النقصان واذا استهلك
 المسلم قرة الذم او خنزيرة ضمن قيمتها وان ستهلكها المسلم

لم يضمن

كتاب الوديعه الوديعه امانه في المودع اذا هلك لم يضمن
وللمودع ان يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها بغيرهم
او اودعها ضمن الا ان يقع في داره حريق فسلمها الى جاره
او يكون في سفينة فخاف الغرق فبلغها الى سفينة اخرى وان
خاطها المودع بماله حتى لا يمتنع ضمها وان طاب لها صاحبها
فحسبها عنه وهو على تسليمها ضمن وان اختلطت بماله
من غير فعله فهو مشترك لصاحبها فان طلبها صاحبها فحسبها
عنه وهو بقدر على تسليمها ضمن وان اتفق المودع بغيرها
ثم رده مثله فخلطه بالباقي ضمن الجميع واذا تعدى المودع
في الوديعه بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه وعبدًا
فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم زال المتعدى فرده الى با
زال الضمان وان طاب لها صاحبها فحسبها آياها ضمها فان عاد
الى الاعتداف لم يبرأ الى الضمان وللمودع ان يسافر بالوديعه
وان كان لها حمل ومؤنة واذا اودع رجلان وديعه ثم
حضر احدهما يطلب نصيبه منها لم يدفع اليه شيئاً حتى يحضر
الآخر عند ابي حنيفة وقال يدفع اليه نصيبه واذا اودع رجل
عند رجلين شيئاً مما يقسم لم يحضر ان يدفعه احدهما الى
الآخر ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه
وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر

واذا قال صاحب

واذا قال صاحب الوديعه للمودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها
اليها لم يضمن وان قال لا احفظها في هذه البيت فحفظها في بيت آخر
من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى ضمن **كتاب العارية**
العارية جائزة وهي عليك المنافع بغير عوض ونصح بقوله اعنتك
هذا الشيء واطعنك هذه الارض ومنحك هذه الثوب وتلك
على هذه الدابة اذا لم يرد به الهبة واخذ منك هذا العبد ودارك
سكنه ودارك لك عمره وللمعير ان يرجع في العارية من شاء
والعارية امانة ان هلك من غير تعدل يضمن وليس للمستعير
ان يوجر ما استعار وله ان يعيره اذا كان مما لا يتخلف باختلاف
المستعملين وعارية الدار لهم والدنانير والكيل والموزون
فرض فاذا استعار ارضا لبيع فيها ان يغرس حجاز وللمعير ان يرجع
فيها ويكلف قلع البناء والغرس فان لم يكن وقت العارية فلا
ضمان عليه وان كان وقت العارية فرجع قبل الوقت ضمن
للمستعير بالنعقض البناء والغرس بالقلع واجرة ردة العارية
على المستعير واجرة ردة العين المستجرة على الأجر واجرة ردة
العين المغصوبة على الغاصب واذا استعار دابة فردها
الى اسطبل مالِكها لم يضمن وان ردة العارية الى دار المالك
ولم يسلم اليه لم يضمن وان ردة الوديعه الى دار المالك ولم يسلمها
اليه ضمن **كتاب اللقطة** اللقطة حر وتنفقته من بيت المال

فان النقطه رجل لم يكن لغيره ان ياخذ من يده فان ادعى مدعي
 انه ابنه فالقول قوله وان ادعى اثنان ووصف احدهما علامة
 في جسد فهو اولى به واذا وجد من مصر من امصار المسلمين او في
 قرية من قراهم وادعى ذمي انه ابنه ثبت نسب منه وكان مسلماً
 فان وجدته قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كنيسة كان
 ذمياً ومن ادعى ان اللقيط عبده او امته لم يقبل منه فان ادعى
 عبداً انه ابنه ثبت نسب منه وكان حراً وان وجد مع اللقيط
 مال مشدود عليه فهو له ولا يجوز تزويج المملوك ولا نكح
 في مال اللقيط ويجوز له ان يغيب في الهبة ويسلم في صناعة
 ويواجه **كتاب اللقيطة** اللقطة امانة اذا اشهد المملوك انه
 ياخذها ليحفظها ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة
 دراهم عرفها ابائاً وان كانت عشرة فصاعداً عرفها حوالاً
 فان جاء صاحبها والا تصدق بها فان جاء صاحبها وهو قد تصدق
 بها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة وان شاء ضمن المملوك
 ويجوز الالتقاط في الشاة والبقر والبعير فان انفق المملوك
 عليها بغير اذن الحاكم فهو منبترع وان انفق بامر كان ذلك دليلاً
 على هجرته صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم نظر فيه فان كان
 للبهيمة منفعة اجبرها وانفق عليها من اجرتها وان لم يكن لها
 منفعة وخاف ان يستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ

طهراً وان كان

منها وان كان الاصلح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل النفقة
 ديناً على مالكم فان احضر فلم ينقط ان يمنعها منه حتى ياخذ النفقة
 ولقطة الحبل والحرم سواء واذا حضرتها جرفا دعي ان اللقطة له
 لم يرفع حتى يقيم البينة فان اعطى علامتها حل للمملوك ان يرفعها
 اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء ولا ينصدق باللقطة درهما وان
 رد الاقل من ذلك فيحاسبه وان كانت قيمته اقل اربعين فض
 له بغيره الا درهما وان ابق من الذي رآه فلا شيء عليه ولا جعل
 وينبغي ان يشهد اذا اخذه انه باخذه ليرد على صاحبه فان كان
 العبد الا بقره فالحمل على المهرن وان كان غصباً فالحمل
 على الغاصب **كتاب الموات** الموات ما لا ينفع به من الاراضي لانه طاع
 الماء عنه او لعلبة الماء عليها او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة
 فما كان منها عادياً لا مال له او كان مملوكاً في دار الاسلام لا يعرف
 له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا وقف انسان
 في اقصى العام فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات ومن جاءه
 باذن الامام ملكه وان احيا احياء بغير اذنه لم يملكه عند ائمه
 وقالوا يملكه ويملك الذمي بالاحياء كما يملك المسلم ومن حفر
 ارضا ولم يعمرها ثلث سنين اخذها الامام ودفعها الى غيره
 ولا يجوز احياء ما قرب من العام بل ينزك مرعى لاهل القرية
 ومطراً لخاصة برهم ومن حفر بئر في بئرته فله حريمها فان كانت

وفا الشريعة عبارة عن الوطئ
والعقد ههنا

الكتاب عبارة في معنى الوطئ

وفا الشريعة عبارة عن الوطئ
والعقد ههنا

کانون اوقاف عربی

الملك في اللغة: الغنيمة. يستعمل في الوطى لوجود الغنيمة فيه.

الحق في وجود الشرف

الحرة البالغة العاقلة برضاها وان لم يعقد عليها ولي عند الحرة
 بكر كانت او ثيبا وقال لا ينعد الا بولي ولا يجوز للولي اجبار
 البكر البالغة على النكاح واذا استأذنتها فسكت او فحكت فذلك
 اذن منها وان ابت لم يزوجها واذا استأذنت اليتيم فلا بد من
 رضاها بالقول واذا زالت بكارتها بوثبة او حصة او جراحة
 او تعبس فهي في حكم البكار وان زالت بكارتها بركي فهي كذلك
 عند الحرة واذا قال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت بل ردة
 فالقول قولها ولا يمين عليها ولا يستلحق في النكاح عند الحرة
 وقال يستلحق فيه وينعد النكاح بلفظ النكاح والتزويج
 والتمليك والهبة والصدقة ولا ينعد بلفظ الاجارة وه
 والاباحة ويجوز نكاح الصغيرة والصغيرة اذا زوجها الولي كبر
 كانت الصغيرة او ثيبا والولي هو العصبة فان زوجها الاب
 والجد فلا خيار لهما بعد بلوغهما وان زوجها الاب والجد فلكل واحد
 من الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ
 ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا كافر على مسلمة وقال
 ابو حنيفة يجوز لغير العصبات من الاقارب التزويج ومن لا اولاد
 لها اذا زوجها مولا بالذم اعتقها جان واذا غاب الولي الاقرب
 غيبته منقطعة جان لمن هو ابعد منه او بزوج والغيبته
 المنقطعة ان يكون في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الا مرة

واحد والكفاة

واحدة والكفاة في النكاح معتبرة فاذا تزوجت المراهنة غير كفو
 فللاولياء ان يفرقوا بينهما والكفاة تعتبر في الشب والدين
 والمال وهو ان يكون مالكا للمهر والثقة ويعتبر في الصانع
 واذا تزوجت المراهنة ونقصت من مهرها فللاولياء الاعتراض
 عليها عند الحرة حتى يتم لها مهر مثلها او ينفقها واذا تزوج
 الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها او ابنته الصغيرة وزاد
 في مهر امراته جاز ذلك عليهما ولا يجوز ذلك لغير الاب والجد
 ويصح النكاح اذا ستم فيه مهرها وان لم يتم فيه مهرها اقل المهر عشرة
 دراهم فان ستم اقل من عشرة فلها العشرة ومن ستم مهر عشرة
 في زاد فعليه المسمى ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل
 الدخول والخلوة فلها نصف المسمى وان تزوجها ولم يتم لها مهر
 وتزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها
 فان طلقها قبل الدخول بها فلها المنفعة حتى يثبت ثبوتها من كسوف
 مثلها وان تزوج على غير او خسر به فالنكاح جائز ولها مهر مثلها
 وان تزوجها ولم يتم لها مهر انتم تراضا على تسمية فلها
 التسمية ان دخل بها او مات عنها وان طلقها قبل الدخول بها
 فلها المنفعة وان زاد المهر بعد العقد لزمته الزيادة ونسقت
 بالطلاق قبل الدخول وان عطت عنه من مهرها فتح الخط واذا خلا
 الزوج بامرأته وليس هناك مانع من الوطى ثم طلقها فلها

كالمهر فان كانت احدهما مريضا او مائلا في رمضان او محرما
لنحر او عمن او كانت حائضا فليست بخلوة صحيحة واذا خلا
المحبوب بامراته فلها كالمهر عند ابى حنيفة ويستحب المنعة
لكل مطلقة الا المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الزور ولم
يسم لها مهرا واذا زوج الرجل بنته على ان يزوجها الزوج
اخته او ابنته فيكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان
جائزان ولكل واحدة منهما مهر مثلها وان تزوج حرة امرأة على
خدمته سنة او على تعليم القرآن فلها مهر مثلها وان تزوج
عبد حرة باذن مولاه على خدمته سنة جاز واذا اجتمع المهر
ابو او ابنا فالولي في نكاحها ابنا عندهما وقام ابو او يجوز
نكاح العبد والامة الا باذن مولاهما واذا تزوج العبد باذن
مولاه فالمرء دين في رقبته يباع فيه واذا زوج امته فليس
عليه ان يتوب ثلثا بيتا للزوج ولكنها تخدم المولى ويقال للزوج
من طهرت بها وطهرها واذا تزوج امرأة على ان يزوجها
من البلد او على ان لا يزوجها عليها فان وفي بالشرا فلها المسموع
وان تزوج عليها او اخرها فلها مهر مثلها وان تزوجها على جوار
غير موصوف صحة النكاح ولو الوسيط منه والزوج حرة ان شاء
اعطاها ذلك وان شاء اعطاها قيمته ولو تزوجها على ثوب
غير موصوف فلها مهر مثلها ونكاح المنعة والنكاح الموقت باطل

وإنما
المرء

وتزوج العبد والامة بغير اذن مولاهما موقوف فان اجازته المولى
جاز وان رده بطل وكذلك لو زوج رجل امرأة بغير رضاها او رجلا
بغير رضاه ويجوز لابن العم ان يزوج بنت عمته من نفسه واذا اذن
المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه فعقد بحضرة شاهدين جاز
واذا ضمن الولي المهر صح ضمانه وللمرأة الجارية مطالبة زوجها او وليها
واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا مهر
لها وكذلك بعد الخلوة فان دخل بها فلها مهر مثلها لا يرد على المسموع
وعليه العدة وبنت النسيء ولدا ومهر مثلها بغير بائنها
وعقارها وبنات عماتها ولا بغير بائنها وخالفنا اذا لم يكونا من قبيلتها
وبغير مهر المثل ان تنكح ابنا المرء في السن والجمال والمال
والعقل والدين والبدن والعصر ويجوز تزوج الامة مسلمة كانت
او كنانة ولا يزوج امراة حرة ويجوز الحرة عليها وللحرة
ان يزوج اربعاً من الحر البكر والايماء وليس له ان يزوج اكثر
من ذلك ولا يزوج العبد اكثر من اثنين فان طلق الحر باحد
الاربعة طلاقا بائنا لم يجز له ان يزوج رابعة حتى تنقض عقدتها
واذا زوج الامة مولاهما ثم اغتفت فلها الخيار متى كان الزوج
وكذلك المكاتبه واذا تزوجت امه بغير اذن مولاهما ثم اغتفت
فهي النكاح ولا خيار لها وتزوج امرأتين في عقد واحد
لا يجز له نكاحا مع نكاح التي بكل نكاحها وبطل نكاح الاخر

فلا رخصه

فلما انقضت فان كانت المرأة هي المردة وقد ارتدت قبل الدخول
فلم يهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر واذا ارتدت معا
فهما على نكاحهما ولا يجوز ان ينزح المهر من مهرها ولا كافر واذا كان
احدهما زوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احدهما وله
صغيره صار ولده مسلما باسلامه وان كان احد الزوجين كتابيا
والآخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير شهود
او بغير عتق كافر وذلك في دينهم جاز ثم اسلم اقر اعلى واذا كان
للرجل امرأتان حرتان فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكثرته كانا
او اثنتين او احدهما بكرا والاخر ثيبا وان كانت احدهما حرة
والاخر امة فللمرأة الثلثة الثلثان من القسم وللأمة الثلث ولا حق
لهن في القسم حالة السفه وبسافر الزوج بمن شاء منهن
والاولى ان يفرع بينهما فبما فرعن خرجت فرعها واذا
رضيت احد الزوجان بترك قسمها لغيرها جاز ولها ان ترجع
في ذلك **كتاب الرضا** فليل الرضا وكثيره سواء اذا حصل
في مدة الرضا يتعلق به التحريم ومدة الرضا عند أبي حنيفة
لثلاثين شهرا او فالا ستان واذا مضت مدة الرضا لم يتعلق
بالرضا تحريم ويخرج من الرضا ما يحرم من النسب اخيه
من الرضا فانه يجوز له ان ينزحها ولا يجوز ان ينزح اخيه
من النسب واخت ابنة من الرضا يجوز ان ينزحها ولا يجوز

فلما انقضت فان كانت المرأة بين المرتدة وقد ارتدت قبل الدخول
فلم يهر لها وان كانت الردة بعد الدخول فلها المهر واذا ارتدت معا
فهما على نكاحهما ولا يجوز ان ينفق الزوج المهر مسلمة ولا كافرة واذا كان
احدهما زوجين مسلما فالولد على دينه وكذلك ان سلم احدهما وله
صغير حار ولد مسلم باسلامه وان كان احد الزوجين كتابيا
والآخر مجوسيا فالولد كتابي واذا تزوج الكافر بغير شهود
او بغير عدة كافر وذلك في دينهم جاز ثم يسلم اقر عليه واذا كان
للرجل امرأتان حران فعليه ان يعدل بينهما في القسم بكنه بن كاتا
او شتين او احدهما بكر او الآخر ثيبا وان كانت احدهما حرة
والاخر امه فلهما الثلثان من القسم وللأمه الثلث ولا حق
لهن في القسم حالة السفوف وبسفر الزوج بمن شاء منهن
والاولى ان يفرع بينهما فبما فر من خرجت فمعهها واذا
رضيت احد الزوجات بترك قسمها لغيرها جاز ولها ان تخرج
في ذلك كتاب **الزنا** فليل الرضا وكثيره سواء اذا حصل
في مدة الرضا يتعلق به التحريم ومدة الرضا عند أبي حنيفة
ثلثون شهرا او فلا سنان واذا مضت مدة الرضا لم يتعلق
بالرضا تحريم ويكره من الرضا ما يكره من النسب اخذ
من الرضا فانه يجوز له ان يتزوجها ولا يجوز ان يزوج امه
من النسب واخذت ابنة من الرضا يجوز ان يتزوجها ولا يكون
للزنا أثر في الرضا امرأة الرضا
الامرأة التي تزوجها
الامرأة التي تزوجها
الامرأة التي تزوجها

ان يتزوج اخت ابنه من النسب وامرأة ابنه من الرضاع
لا يجوز ان يتزوجها كما لا يجوز ان يتزوج امرأة ابنه من النسب
ولبن الفحل يتعلق به التحريم وهو ان ترضع المرأة صبية فحرم
منه الصبية على زوجها وعلى ابائه وابنائها وبصبر الزوج الذي
نزل اللبن منه اباللمرضعة ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه
من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب وذلك
مثل الاخ من الاب اذا كان له اخ من امه جاز لاهيه من ابيه
ان يتزوجها وكل صبيتين اجتماعا على ندر واحد لم يحز لاهيهما
ان يتزوجها ج الاخر ولا يجوز ان يتزوج المرضعة احدا من ولد
ولد التي ارضعت ولا ولد ولدها ويجوز ان يتزوج الصبي
المرضع اخت الزوج لان عمته من الرضاع واذا اختلط اللبن
بالماء واللبن هو الغالب يتعلق به التحريم وان غلب الماء لم يتعلق
به التحريم وان كان اللبن عند ابي صم واذا اختلط بالدهن او
دهن الغالب يتعلق به التحريم واذا اختلط بالطعام لم يتعلق به
التحريم واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاجر الصبي به يتعلق
به التحريم واذا اختلط اللبن بلبن شاة شاة وهو الغالب
يتعلق به التحريم وان كان الغالب لبن الشاة لم يتعلق به التحريم
واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم باكثر عند ابي يوسف وقال
محمد تعلق بهما واذا انزلت للبكر لبن فارضعت به صبيتا

نحوه

يتعلق به التحريم وان نزل للرجل لبن فارضعت به صبيتا لم يتعلق به التحريم واذا
شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما واذا تزوج الرجل صغيرة
وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة قرضا على الزوج فان لم يدخل
بالكبير فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج على الكبير
ان كانت نعمته به الفساد وان لم تتعد فلا شيء عليها ولا يقبل في
الرقاع شهادة النساء منفردات وانما ثبت بشهادة رجلين او رجل
وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق على ثلثة اوجه احسن الطلقة
وطلاق السنة وطلاق البدعة فاحسن الطلاق ورن يطلق
الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه وبنت كها صغ
تنقض عدتها وطلاق السنة ان يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلثة
اطهار وطلاق البدعة ان يطلق ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا
في طهر واحدة فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت منه وكان
عاصبا والسنة في الطلاق من وجهين سنة في الوقت وسنة
في العدد فالسنة في الوقت ثبت في المدخول بها خاتمة وبيان يطلقها
في طهر لم يجامعها فيه وغير المدخول بها ان يطلقها في حالة الطهر
والحيض واذا كانت المرأة لا تحيض من صغير او كبير فان اراد ان يطلقها
للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى واذا مضى شهر طلقها
اخر ويجوز ان يطلقها ولا يفعل بين وطئها وطلاقا وطلاق

مسئلة الصبي اذا ارضعت ام ابيه حرمته امه
على ابيه لان ابيه اخ ابنه من الرضاع
مسئلة الصبي اذا ارضعت امه حرمته
على ابيه لان امه صارت اخت ابنه
من الرضاع فتكون حرة

الحال مالكا او بضيعة الى ملكه فان قال لاجنبة اذا دخلت الدار
فانت طالق ثم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق والفاظ الشرط
ان واذا او اذا ما وكل وكلما ومعنى متاما وفي كل هذه الشروط
اذا وجد الشرط انحلت البهين الا في كل ما كان الطلاق ينكر
الشرط حتى يقع ثلاث تطليقات فان تزوجها بزواج آخر بعد ذلك
ونكر الشرط لم يقع شيء وزوال الملك بعد البهين لا يبطلها
فان وجد الشرط في الملك انحلت البهين ووقع الطلاق وان
وجد في غير الملك انحلت البهين ولا يقع شيء واذا اختلفا في
وجود الشرط فالقول قول الزوج فيه الا ان تغيم المرأة بينه
فان كان الشرط لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق نفسها
بمثل ان يقول ان حضت فانت طالق فقالت قد حضت طلفت
واذا قال لها اذا حضت فانت طالق وفلان معك فقالت حضت
وقع الطلاق عليها ولم تطلق فلانة فاذا قال لها اذا حضت فانت
طالق ثم رأت الدم لم يقع الطلاق حتى يسم ثلاثا ايام حكمنا
بالطلاق من حين حاضت فاذا تمت ثلاثا ايام حكمنا بالطلاق
من حين حاضت واذا قال لها اذا حضت حبيضة فانت طالق
لم تطلق حتى طهر من حبيضا وطلاق الامة تطليقتان حر اكان
زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث تطليقات حر اكان زوجها
او عبدا واذا اطلق الرجل امرأته ثلاثا قبل الدخول لم يقع

هذا هو الشرط
في الطلاق
انما يقع
بثلاث
اوقات
او بثلثة
ايام
او بثلثة
ايام حكمنا
بالطلاق
من حين
حاضت
فاذا تمت
ثلاثا ايام
حكمنا
بالطلاق
من حين
حاضت
واذا قال
لها اذا
حضت
حبيضة
فانت
طالق
لم
تطلق
حتى
طهر
من
حبيضا
وطلاق
الامة
تطليقتان
حر اكان
زوجها
او عبدا
وطلاق
الحرة
ثلاث
تطليقات
حر اكان
زوجها
او عبدا
واذا
اطلق
الرجل
امرأته
ثلاثا
قبل
الدخول
لم يقع

عليها فان

عليها فان فرق الطلاق عليها بانت الاولى ولم يقع الثانية واذا
قال لها انت طالق واحدة واحدة واحدة وقعت عليها واحدة
واذا قال واحدة قبلها واحدة وقعت شتان وان قال واحدة
بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال واحدة بعد واحدة او مع
واحدة او معها واحدة وقعت شتان وان قال لغيب المدخول
بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة فدخلت الدار وقعت
عليها واحدة عندا في صوم ولو قال لها انت طالق واحدة
وواحدة ان دخلت الدار فدخلت طلفت شتان واذا قال
لها انت طالق بمكة فهي طالق في كل البلاد وكذلك انت
طالق في الدار واذا قال لها انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق
حتى تدخل مكة واذا قال لها انت طالق غدا وقع الطلاق عليها
بطلوع الفجر واذا قال لامرأته اختاري نفسك بينك وبينك
الطلاق او قال لها طلق نفسك فلها ان تطلق نفسها
مادامت في مجلسها ذلك فان قامت منه او اخذت في عمل آخر
خرج الامر من يدها وان اختارت نفسها في قوله اختاري نفسك
نفسك كانت واحدة بانه لا يكون ثلاثا وان نوى الزوج
ذلك ولا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها فان طلقت
نفسا ثلاثا في قوله طلق نفسك فهي واحدة رجعية فان
طلقت نفسها ثلاثا ودارد الزوج ذلك وقع عليها وان قال

لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في المجلس وبعد
 واذا قال لرجل طلق امرأتى فله ان يطلقها في المجلس وبعد
 قال يطلقها ان شئت فله ان يطلقها في المجلس خاقمة واذا قال
 لها ان كنت تحبني او تبغضني فانت طالق فقالت احببك
 او تبغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت
 واذا طلق الرجل امراته في مرض موضع طلاقا بائنا فماتت
 وهي في العدة ورثت منه ان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث
 لها واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله متصلا لم يقع
 الطلاق واذا قال انت طالق ثلاثا لا واحدة طلقت نسئين ولو قال
 الا نسئين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته او شققتا
 منها او ملك المرأة زوجها او شققتا منه وقعت الفرقة كتاب
 الرجعة اذا طلق الرجل امرأته نطفة واحدة رجعية
 او نطفتين فله ان يرأجعهما في عتدها رخصت المرأة بذلك
 او يرضى والرجعة ان يقول راجعتك او راجعت امرأتى
 او يطأ او يقبلها او يمسسها بشهوة او ينظر الى فرجها بشهوة
 وبسحب ان يشهد على الرجعة شاهدين فان لم يشهدا
 الرجعة واذا انقضت العدة فقال قد كنت راجعتك في العدة
 فصدقه فهو رجعة فان كذبت فالقول قولها ولا يمين عليها
 عند ابي حنيفة واذا قال الزوج قد راجعتك فقالت مجيبة

لا رجعة

قد انقضت عدتي لم تنجح الرجعة عند ابي حنيفة واذا قال زوج الامه
 بعد انقضاء عدتها قد كنت راجعتها فصدقه المولى وكذبته
 الامه فالقول قولها واذا انقطع الدم من الحبيضة الثالثة لعشر
 ايام انقطعت الرجعة وان لم تغسل وان انقطعت لافل من عشرة
 ايام لم تنقطع الرجعة حتى تغسل او يمسس عليها وقت صلوة
 او يتم وبطلت عندهما وقال محمد اذا ثبتت انقطعت الرجعة
 وان لم تغسل وان اغسلت ونسبت شيئا من بدنها لم يصبه الماء
 فان كان عوفيا كاملا ففوتته لم تنقطع الرجعة وان كان اقل
 من عضو انقطعت الرجعة والمطلقة الرجعة تنسوق وتبرئ
 وبسحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يزوجها او يسمعها حتى
 فعلية والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى واذا كان الطلاق بائنا
 دون الثلث فله ان ينزوجهما في عتدها وبعد انقضائها
 وان كان الطلاق ثلاثا في الحرة او نسئين في الامه لم تحل له حتى تنكح
 زوجا غيره صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها والقيص
 المأني في التحليل كما يبالغ ووطى المولى لا يحلها واذا تزوج بها
 بشرط التحليل فالتكاح مكروه فان وطئها حلت للاول واذا
 طلق الحرة نطفة او نطفتين وانقضت عدتها ونزوت
 بنزوح آخر ثم عادت الى الاول عادت بثلاث نطفات ويهدم
 الزوج الثاني بما دون الثلث من الطلاق كما يهدم بالثلاث وقال محمد

واحد لم يجزه الا عن يومه وان قرب التي ظاهرها منسوبة خلافا لاطعام
 لم يستأنف ومن وجب عليه كفارتها فاعتنق رقبتهن اذا
 يؤى احدهما بعينها جاز عنهما وكذلك ان صام اربعة اشهر
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا جاز وان اعتنق رقبته واحدة
 وصام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايتهما شاء **كتاب اللعان**
 اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وبها من اهل الشهادة والمرأة ممن يجد
 قازفها او نفى نسب ولدا وهي طالبة بموجب العرف فعليه
 اللعان فان امتنع منه حبه الحاكم حتى يلاعن او يكذب نفسه
 فيتحذ وان لاعن وجب عليها اللعان وان امتنع منه حبسها
 الحاكم حتى تلاعن او تصدقه فان كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا
 في قذف قذف امرأته فعليه الحد وان كان من اهل الشهادة وهي امه
 او كافرة او محدودة او كانت ممن لا يحد قازفها فلا حد عليه في قذفه
 ولا لعان وصفه اللعان ان يبتدئ القاذف بالزوج فيشهد اربع
 مرات يقول في كل مرة أشهد بالله لقيت القاذف فيماريئتها به
 من الزنا ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 فيماريها به من الزنا وليشهر اليها في الجميع ذلك ثم يمشي
 فيشهد المرأة اربع مرات يقول في كل مرة أشهد بالله اني
 الكاذبين فيماريها في به من الزنا وتقول في المرأة والخامسة عني الله
 عليها ان كان من الصادقين فيماريها به من الزنا فاذا انقضى

الحاكم بينهما ووقعت بينهما الفرق بتطبيقه بائنه عندهما وقال
 ابو يوسف حريم مؤبد وان كان القذف بولد نفى القاذف نسبه الحقة
 بانه فان عاد الزوج فاكذب نفسه حقه القاذف وحل له ان ينزحها
 وكذلك ان قذف غيرها فحذوا وزنت فحذت واذا قذف وهي
 صغيرة او قال الزوج ليس حملك منك فلا لعان او مجنونة فلا لعان
 بينهما وقذف الاخرس لا يتعلق به اللعان واذا قال الزوج ليس
 حملك منك فلا لعان وان قال زنيته وهذا من الله فلا لعان ولم ينفي
 القاذف الحمل واذا نفى الرجل ولدا امرأته عقيب الولادة في الحال
 تقبل الشهادة وتباعد الله الولادة صح نفيه ولاعن به واذا انقضى
 بعد ذلك لاعن ونسب نسب وقال لا ينفيه في مدة النفاس
 وان ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت
 نسبهما وقد الزوج واعترف بالاول ونفي الثاني نسبهما ولاعن
كتاب العدة اذا طلق الرجل امرأته طلاقا باينا او رجعا او
 وقعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحيض فعدتها
 ثلاثة افراد والاقرار بالحيض وان كانت لا تحيض من صغيرة او كبيرة
 فعدتها ثلاثة اشهر واذا كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها
 وان كانت امه فعدتها حيضتان وان كانت لا تحيض فعدتها شهر
 ونصف واذا مات الرجل عن امرأته الحرة فعدتها اربعة اشهر
 وعشرة ايام وان كانت امه فعدتها شهران وخمسة ايام وان

حاملًا فعندئذ ان تضع حملها واذا ورثت المطلقة في المرض فعندئذ
ابعد الاجلين عند ان يمسها ومحمد ربه الله فان اغتقت الامة
في عدتها من طلاق رجعي انتقلت عدتها الى عدة الحائض وان اغتقت
وهي مبنوتة او متوفى عنها زوجها لم تنتقل عدتها الى عدة الحائض
وان كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدماء انتقض
ما مضى من العدة وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض
والمنكوحة نكاحا فاسدا والمطلوعة بشبهة عدتها بالحيض
في الفرقة واذا مات مولى ام المهر الولد واعتقها فعندئذ ثلاث
حيض اذا كانت ممن حيض واذا كانت كحيض فعندئذ ثلاثة اشهر
واذا مات الصغير من امراته وبها حمل فعندئذ ان تضع حملها
فان حدث الحمل بعد الموت فعندئذ اربعة اشهر وعشرا واذا طلق
الرجل امراته في حالة الحيض لم تعد بالحضنة التي وقع فيها
الطلاق واذا وطئت المعتدة بالشبهة فعليها عدة الاخرى
ونزاعل العدتان فيكون ما تراه من الحيض محسوبا به منهما
جمعيا واذا انقضت العدة من الاول ولم تكمل الثانية فان
عليها تمام العدة الثاني وابتداء العدة في الطلاق عقيب
الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان تعلم بالطلاق والوفات
نقضت مدة العدة فقد انقضت عدتها والعدة في النكاح
الفاصلة عقيب التفريق بينهما والغنم على ترك وطئها وعلما

المبنوتة والمتوفى

المبنوتة والمتوفى عنها زوجها اذا كانت بالعدة مسلمة الا اذا
والا حداثتها هو انك الزينة والطيب والذهن واكمل الامن عذري
ولا تخفب بالحائض ولا تلبس ثوبا مصبوغا بعصفر او برعفران
ولا اعدادا على كافرة ولا على صغيرة ولا الامة الا اذا ولا ينبغي
ان تحطب المعتدة ولا بأس بالتعريض ولا يجوز للمطلقة الرجعية
والمبنوتة الخروج من بينهما ليلا ونهارا والمتوفى عنها زوجها يخرج
نهارا وبعض الليل ولا يثبت في غير منزلها وعلى المعتدة ان تغتد
في المنزل الذي بها بالسكنى حال وقوع الفرقة فان كان ما
بغيرها من دار البت لا يكفيها واخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت
لفرقة ولا يجوز ان يبا في الزوج بالمطلقة الرجعية واذا طلق
الرجل امراته طلاقا بائنا ثم تزوجها في عدتها فطلقها قبل ان يخل
بها فعليه مهر كامل وعليها عدة مسانعة وقال محمد بن يوسف المهر
وعليها تمام العدة الاولى ويثبت نسب للمطلقة الرجعية اذا
جاءت به سنتين او اكثر ما لم تقربا ففضاء العدة فان جاءت
بولد لاقل من سنتين بانت وان جاءت به لاكثر من سنتين ثبت
النسب وكانت رجعية والمبنوتة يثبت نسب ولها اذا جاء
به الاقل من سنتين وان جاءت به تمام سنتين من يوم الفرقة
لم يثبت نسب الا ان يده الزوج والمتوفى عنها زوجها يثبت
نسب ولها ما بين الوفاة وبين سنتين واذا اعترفت المعتدة

سقطت النفقة لها واذا اسلفها نفقة السنة ثم مات لم يسترجع
 منها شيء وقال محمد بن الحسن لها نفقة ما مضى وما بقي من النفقة
 فللزوجة واذا تزوج العبد حره فنفقته دين عليه يباع فيها
 واذا تزوج الرقيق امه فبؤاها مولاها معه منه لا فعليه النفقة
 وان لم يؤولها فلا نفقة لها ونفقة الاولاد الصغار على الاب
 لا يشاركه في نفقة الزوجة احد وان كان الصغير رضيعا فليس
 على امه ان ترضعه ويستأجر له الاب من ترضعه عنده وان
 استأجرها وثمن زوجته او متعته لترضع ولها لم يجز
 وان انقضت عدتها فاستأجرها على ارضاعه جاز وان
 قال الاب لا استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل
 اجره الاجنبية كانت الام احرى وان التمس زبادة لم
 يجبر الزوج على ذلك ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان
 خالفه في دينه كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفه
 في دينه واذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد
 صغير فالام احرى بالولد فان لم تكن الام فام الام اولى
 من ام الاب وان لم تكن فام الاب اولى من الاخوات فان لم
 تكن له جدة فالأخوات اولى من العمات والحالات وتقدم
 الاخت من الاب والام ثم اخت من الام ثم الاخت من الاب
 ثم الحالات اولى من العمات ينزلن كما تنزل الاخوات ثم

العمات

ثم العمات ينزلن كذلك وكل من تزوجت من بؤلاء سقط حقها
 الا الجدة اذا كان زوجها الجدة وان لم تكن للصبي امرأة من اهله
 فاختصم فيه الرجال فاؤلاهم به اقر بهم تعصبا والام والجدة
 اولى بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده
 ويستحي وحده وبالجارية حتى تحيض ومن سوى الام والجدة
 احرى بالجارية حتى يبلغ حد استنساخ والام اذا اعتقر امه
 وام الولد اذا اعتقره حق الولد كالحرة وليس للامه وام الولد
 والمدة قبل العتق حق في الولد والذمية احرى بولد المسلم
 مالم يعقل الادب ان يخاف ان يلو الكفر واذا ارادت المطلقة ان
 تخرج بولد من المعر فليس لها ذلك الا ان تخرج الى وطنها وقد كان
 الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل ان ينفق على ابويه واجداده
 وجداته اذا كانوا فقراء وان خالفوه في دينه ولا يجب النفقة
 مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد والجدة والولد
 وولد الولد ولا يشارك الولد في نفقة ابويه اجد والنفقة لكل
 ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغت فقيرة
 او كان ذكر اذ منما فقيرا او اعمى فقيرا يجب ذلك على مفدر الميراث
 ويجب نفقة البنت البالغة والابن البالغ الذم على ابويه
 على الام الثلث وعلى الاب الثلثان ولا يجب نفقتهم مع اختلاف
 الدين ولا يجب على الصغير وان كان لابن الغايب مال فضع فيه

بنفقة ابويه وان باع ابوه متاعه في نفقته جاز ذلك عند
ابيه وان باع العفار لم يجز وان كان للابن الغائب في بيته
ابويه مال وانفق منه لم يضمن وان كان له مال في يد اجنبي
وانفق عليها بغير اذن النافع ضمن واذا قضى النافع للولد
والولد بن وذوي الارحام بالنفقة تحضت مرة النفقة قبل
استيفاء سقطت الا ان ياذن النافع في الاستدانة عليه
وعلى المولى ان ينفق على عبده وامته فان امتنع وكان لهما
كسب اكتسبا وانفقا فان لم يكن لهما كسب اجبر المولى على بيعه
كتاب العتق العتق يقع من الحر البالغ العاقل في ملكه
فاذا قال لعبده اولا منه انت حر او متعتك او محررا او اغتفكتك
او حررتك فقد عتق بنوي به العتق او لم ينو وكذلك اذا قال
رايتك حررا او وجهك او يدك او رقبك حر او قال لامر
فرك حر ولو قال لا ملك لي عليك ونوي به الحرية عتق
وان لم ينو لا يعتق وكذلك كتابات العتق ولو قال لا
عليك ونوي به العتق لا يعتق ولو قال هذا ابني وثبت
نسبه على ذلك او قال هذا مولاي وبامولاي عتق وان قال
يا ابني او يا اخي او ابني لا يعتق ولو قال لغلام له لا بولدك
لمثل هذا ابني عتق عند صدره وان قال لا منه انت طالق
بنوي به الحرية لا يعتق واذا قال لعبده انت مثل الحر لا يعتق

ولو قال ما انت

ولو قال ما انت الا حر عتق واذا ملكك الرجل ذراعه حر من عتق
عليه واذا عتق المولى بعض عبده عتق ذلك البعض وسعى في
بقية قيمته لمولاه عند ابيه وصده وقال محمد يعتق كله واذا كان
العبد بين شركيين فاعتق احدهما عتق وان كان موسرا فشره
بالخيار عند ابيه ان شاء اعتق نصيبه وان شاء ضمن بشره
قيمة نصيبه وان شاء استعفى العبد وان كان معسرا فالشريك
بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استعفى العبد وقال بعض ان كان
موسرا وان كان معسرا ليس له الا العتابة وان استثنى رجلا من
ابن احد بما عتق نصيب الاب ولا ضمان عليه وكذلك اذا ورثه فالشريك
بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء استعفى واذا شهد كل واحد
منهما على صاحبه بالعتق عتق العبد وسعى لكل واحد منهما في نصيبه
موسرين كانا او معسرين عند ابيه وصده وقال ان كانا موسرين
فلا سعاية عليه وان كانا معسرين سعى لهما وان كان احدهما
موسرا والاخر معسرا سعى للموسر ولا يسعى للمعسر ومن
اعتق عبدا لوجه الله تعالى او لوجه الشيطان او لضم عتق
وعتق المذمة والسكان وافع واذا اضاف العتق الى ملك
او الى شرط صح كما يصح في الطلاق واذا خرج العبد من دار الحرب
الى دار الاسلام عتق واذا عتق جارية حاملا عتق حملها وان عتق
خاصة عتق ولم يفتق الام واذا عتق عبدا على مال فقبل العبد

عنى ولزم المال ولو علق عبته بآء مال فقبل صح وصار
ثا دوننا فاذا احضر المال اجبر الحاكم المولى بقبضه وعنى العبد
وولد الامة من مولا حر وولدا من زوجها مملوك يستد
وولد الحر من العبد حر **كتاب التبرير** اذا قال المولى لملككم
اذا مت فانت حر او انت حر عن ذبى متى او انت مدبر او قد تبرك
فقد صار مدبرا لا يجوز بيعه ولا هبته وللمولى ان يستخذه ويؤجره
وان كانت امته بكل وطئها وله ان يزوجها واذا مات المولى عنى
المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث وان لم يكن له مال غيره
سعى العبد في ثلثي قيمته فان كان على المولى دين سعى العبد في جمع
قيمته للغناء وولد المدبر مدبر واذا علق التبرير بموته على صفة
مثل ان يقول ان مت من مرضى هذا او سفر او من مرضى كذا فليس
بمدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عنى
كما بعنى المدبر **كتاب الملاك** واذا ولد لامة من مولا ففقد صارت
ام ولد له لا يجوز بيعها ولا ملكها وله وطئها واستخدمها واجازتها
وتزويجها ولا يثبت نسب ولدا الا ان يعترف به فان جاءت
بولد بعد ذلك يثبت نسب بغية اقراره فان نقاه انتفى بقوله
فان زوجها فجاءت بولد فهو حكم امه وان مات المولى عنت
من جميع المال ولا يلزمها السعاية للغناء ان كان على السيد دين
واذا وطئ الرجل امته غيرة بنكاح فجاءت بولد ثم ملكها صارت امه

ولده واذا

ولده واذا وطئ الاب جارية ابنته فجاءت بولد فاذا عاه يثبت نسب
وصارت ام ولد له وعليه قيمتها وليس عليه عقر ولا قيمة ولدا
وان وطئ اب الاب مع بنات الاب لم يثبت نسب منه وان كان الاب
ميتا ثبت نسب من الجدة كما يثبت من الاب واذا كانت الجارية
بين شركيين فجاءت بولد فاذا عاه احد هما ثبت النسب منه وصارت
ام ولد له وعليه نصف عقرها ونصف قيمتها لشركيه وليس عليه
من قيمة ولدا شئ فان اذ عياه معا ثبت النسب منهما وكانت
الام ام ولد لهما وعيا كل واحد منهما نصف العقر قصاصا بالمال على الآخر
ويبرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وبها يبرثن من
ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جارية مكانه فجاءت بولد فاذا عاه
فان صدقه المكاتب ثبت النسب منه وكان عليه عقرها وقيمة ولدا
ولا نصير ام ولد له وان كذبه في النسب لم يثبت النسب **كتاب**
المكاتب واذا كانت المولى عبدة او امته على مال شرط عليه وقبل
العبد ذلك صار مكاتبا ويجوز ان يشتط المال حالا ويجوز موعلا
ومنجما ويجوز كتابته الصغير اذا كان بعقل البيع والشري
واذا صححت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه
فيجوز له البيع والشراء والسفر ولا يجوز له النكاح الا باذن
المولى ولا يهب ولا ينصف الا بشئ يسره ولا يتكفل فان كان
ولده ولد من امته لم دخل الولد في كتابه وكان حكمه حكمه ونسبه له

واذا زوج المولى عبده من امته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل
 في كتابتها وكان كسبه لهما وان وطئ المولى مكانته لزمه العقر
 فان جنى عليها او على ولدها لزمته الجنابة وان اتلف ماله
 غرمه واذا اشترى المكاتب اياه او ابنته دخل في كتابته وان اشترى
 المكاتب ام ولد مع ولدها دخل ولداه في الكتابته ولم يجز له بيعها
 ومن اشترى ذراحم حرم منه الاولاد لم يدخل في كتابته عندنا
 حسده واذا عجز المكاتب عن تحريم نظير الفاني في حاله فان كان له
 دين بفضه او مال يقدم عليه لم يجعل بتعجيله وانتظر عليه
 المولى اليومين او الثلثة فان لم يكن له وجه وطلب المولى تعجيله
 عجزه وفسخ الكتابته وقال ابو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه
 بخان واذا عجز المكاتب نفسه عاد الى احكام الرق وما في يده
 من الاكساب لمولاه واذا مات المكاتب ولم مال لم يفسخ
 الكتابته وقض بدل كتابته من اكسابه وحكم بعنفه في افر
 جزء من اجزاء حيوته وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا
 في الكتابته سعى في كتابته ابيه على تجويعه واذا ادنى حكمنا بعق
 ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك ولدا مشترى في الكتابته
 قبل له ان توادى الكتابته حاله والارددت في الرق واذا
 كاتب المسلم عبدا على خمر او خنزير او على قيمة نفسه فالكتابته
 فاسدة فلن ادنى الخمر عتق ولزمه ان يسعى في قيمته ولا ينقض

من المولى

من المستحق ويزاد عليه وان كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابته
 جائرة واذا كانت عبدين كتابته واحدة على الرق درهم فان ادبا عتقا
 وان عجزا رد الى الرق وان كاتبهما على ان كل واحد منهما ضامن عن
 الآخر جازت الكتابته وابتها اذى عتقا ويرجع على شريكه بنصف
 ما ادنى واذا اعتق المولى مكانته عتق بعنفه وبسقط عنه مال
 الكتابته واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابته وقيل له اذ مال
 الى ورثة المولى على تجويعه فان عتق احد الورثة لم ينقذ عتقه وان
 اعتقوه جميعا عتق وسقط عنه مال الكتابته واذا كاتب المولى ام
 ولد جاز واذا مات المولى سقط عنها مال الكتابته فان ولدت مكانته
 منه فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابته وان شاءت عجزت
 بنفسها وماتت ام ولد له ومكان كاتب مرتبة جاز فان مات المولى
 ولا مال له كانت بالخيار بين ان يسعى في ثلث قيمتها او جميع مال
 الكتابته واذا دبر مكانته صح التدبير وله الخيار ان شاء مضى
 على الكتابته وان شاء عجز نفسه ومات مدبرا وان مضى
 على كتابته فامات المولى ولا مال له فهو بالخيار ان شاء سعى
 في ثلث مال الكتابته او ثلث قيمته عندا حسده واذا عتق المكاتب
 عبده على مال لم يجز وان وهب على عوض لم يصح واكتاب عبده
 جاز فان ادنى الثاني قبل ان يوادى الاول فولاؤه للمولى وان
 ادنى بعد عتق المكاتب الاول فولاؤه له **كتاب الولد**

إذا اعتق الرجل مملوكه فولأؤه له وكذلك الأمة تعتق فان شرط
انه سايية فالشرط باطل والولاء لمن اعتق واذا ادس المكاتب
عتق وولأؤه للمولى وان اعتق بعد ذلك موت المولى فولأؤه
لورثته المولى فان مات المولى عتق مديبره واهله واولاده
وولأؤه لهم له ومن ملك ذراهم محرم منه عتق عليه وولأؤه له
واذا تزوج عبد الرجل امة الآخر فاعتق المولى الامة وهي الحامل
من العبد عتقت وعتق حملها وولأؤه الحمل للمولى الامة لا يستقل
عنه ابدا فان ولدت بعد عتقها ولدا لاكثر من ستة اشهر فولأؤه
لمول الامة وان اعتق العبد جردا ابنته وانقل عن مول الامة الى
مولى الاب ومن تزوج من العجم بمكة بمعتقة من العرب فولدت
له اولاد اقوالا ولها المولها عند ان حصد ومحمد رصهما الله وولأؤه
العنافة نعصب وان مات ولم يترك وارثا كنت انت عصبة
فان كان للمعتق عصبة من النسب فهو اولى منه وان لم يكن له
عصبة من النسب فميراثه للمعتق فان مات المولى ثم مات المعتق
فميراثه لبني المولى دون بناءه وللبن للنساء من الولاء الا ما
اعتق او اعتق من اعتق او كان بن او كاتب من مكاتب او
دبرن او دبرته من دبرن فان ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر
فميراث المعتق لابن دون ابن الابن لان الولاء للكبير واذا سلم
الرجل على يد رجل وولأؤه على ان يرضه ويعقل عنه او سلم

على يد رجل

على يد غيره وولأؤه فالولاء صحيح وعقل على مولاه فان مات ولا ورث
له فميراثه للمولى وان كان له وارث فهو اولى منه والمولى ان يستقل عنه
بولأؤه الى غيره ما لم يعقل عنه فان عقل عنه لم يكن له ان يتحول
بولأؤه الى غيره وليس للمولى العنافة ان يوالى اجد **كتاب**
الجنابات القتل على خمسة اوجه وشبه عمد وخطا وما اقر
مجرم الخطاء والقتل بسبب فالعمد ما تعمده ضربه بسلاح او
ما اقر مجرم السلاح في طريق الاجراء كما لمجد ومن الخشب والحجر
والنار وغير ذلك وموجب ذلك المائمه والقود الا ان يعفوا
لاولياء ولا كفارة فيه وشبه العمد عند ان حصد ان يتعمد
الضرب باليس بسلاح ولا ما اقر مجرم السلاح وقار اذا ضربه
بجر عظيم او بخنجر عظيم فهو عمد وشبه العمد ان يتعمد ضربه
بالا يقتل به غالبا وموجب ذلك على القولين المائمه والكفارة
ولا قود فيه وفيه الدية المغلظة على العاقلة والخطا على الجهل
خطا في النفس وهو ان يرمى شخصا بظنه جدا فاذا هو ادى
وخطا في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجب
ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا ما اقر ثم فيه وما اقر مجرم
الخطا مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطا واما
القتل بسبب كما في البئر وواضع الحجر في الطريق او في غير ملكه ومجبه
اذا نلق في آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة عليه والقصاص

واجب بقتل كل دم يحقون الذم على القاتل اذا قتل عبدا وبقتل الحر
بالحر والعبد بالعبد والحر بالمسلم والمسلم بالذمي ولا يقتل المسلم
بالمستأمن وبقتل الرجل بالمرأة والكبير بالقصير والصحيح بالاعمى
او الذمي ولا يقتل الرجل بابنه ولا بعبد ولا بدميته ولا بكاتبه و
ولا بعبد ولد من ورث قضاة على ابيه سقط ولا يستوفي
القصاص الا بالشق واذا قتل المكاتب عبدا وليس له وارث الا
المولى فله القصاص وان ترك وفاء ووارثه غير المولى فلا قصاص
لهم وان اجتمعوا مع المولى واذا قتل عبد الرهن للم يجب القصاص
حتى يجمع الرهن والمهرن وسقط دين المهرن بقتل
العبد ومن خرج رجلا عبدا فلم يزل صاحب فراش حتى مات
فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عبدا من المفصل قطعت يده
وكذلك الرجل وما رن الاذن والاذن ومن ضرب عين رجل ففعل
فلا قصاص فيه فان كانت قائمة وذهب فموا فعليه القصاص بحمل
المرأت ويجعل له على وجهه قطر رطب ويتا بده عينه بالمرأت
ودن الشن القصاص وفي كل شجرة يمكن فيها المماثلة القصاص
ولا قصاص في عظيم الاله الشن وليس فيما دون النفس شبه العمد
انما هو عمد الخطأ ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس
ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدتين ويجب القصاص في الاطراف
بين المسلم والكافر ومن قطع يد رجل من نصو الساعد او جرح

جاء في

72
واجبة فبها فموا فلا قصاص عليه واذا كانت يد المخطوع صحيحة ويد
القاتل مثلاً او ناقصة الاصابع فالخطوع بالخيار ان شاء قطع
اليدين المعيبة ولا شيء له غيره وان شاء اخذ الارش كاملاً ومن شترج
رجلاً فاستوعبت الشجرة ما بين قرنيه وهو لا يستوعب ما بين
قرن الشاح فالشجور بالخيار ان شاء اقتل بجدار شجرة
يهدر من ان الجانبين شاء وان شاء اخذ الارش كاملاً ولا قصاص
في اللسان ولا في الذكرا اذا قطع الا ان تقطع الخشفة واذا اصاب
الغانل واوباء المقتول على مال سقط القصاص ووجب المال قليلاً
كان او كثيراً فان عني احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه
على عوب سقط حق الباقي من القصاص وما نصيبهم من الدية
واذا قتل جماعة واحد اعدا فقتل من جميعهم واذا قتل واحد جماعة
فقتل اوليا المقتولين قتل بجما عنهم ولا شيء لهم غيره ذلك
اذا حضر واحد قتل له وسقط حق الباقي ومن وجب عليه
القصاص فمات سقط عنه القصاص واذا قطع رجلاً بيد رجل
واحد فلا قصاص على كل واحد منهما وعليهما نصف الدية وان
قطع واحد يميني رجلين فخطر فلها ان يقطعها به وبأخذ منه
نصف الدية بقتلها نصفين واذا حضر واحد منهما ففقطع
يداً فلا شيء عليه نصف الدية وان اقر العبد بقتل العمد لزمه القود
وان رمى رجلاً عبداً فقتلهم منه الى آخره فمات فعليه القصاص

للأول والدية للثاني على عاقلة كتاب الدية إذا قتل رجل رجلاً
 بشبه عمد فعلى عاقلة دية مغلظة وعليه كفارة ودية شبه عمد
 عند ح وس مائة من الإبل أرباعاً خمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة
 وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة
 ولا يثبت التغليب إلا بالابل حاقلة فإن قضى بالدية من غير الإبل
 لم يغلظ وقيل الخطأ يجب به الدية على عاقلة والكفارة على
 العاقل والدية في الخطأ مائة من الإبل أرباعاً خمسة وعشرون بنت مخاض
 وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون حقة وعشرون
 جذعة ومن العين الذئب ومن الورق عشرة آلاف درهم ولا
 يثبت الدية إلا من هذه الأنواع الثلاثة عمداً في حد وقالوا من البقرة
 ما يئان بقره ومن الغنم ألفاً شاة ومن الخيل ما يئان حلة كل حلة ثوبان
 ودية المسلم والذمي سواء وفي النفس الدية وفي المارن الدية وفي الألق
 دية وفي النساء الدية وفي الذكر الدية وفي العقل إذا ضرب رأسه
 فذهب عقله الدية وفي اللحية إذا حلفت فلم يثبت الدية وفي شعر
 الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين وفي البدن وفي الرجلين
 وفي الأذنين الدية وفي الشفتين الدية وفي الأنف الدية وفي اللسان
 المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف الدية وفي استغار
 العينين الدية وفي أحد ربيع الدية وفي كل أصبع من أصابع
 البدن والرجلين عشر الدية والأصابع كلها سواء وكل أصبع

فيها ثلثة مفاصل

فيها ثلثة مفاصل وفي كل واحد منها ثلث دية الأصبع وما فيها مفصلاً
 في أحدهما نصف دية الأصبع وفي كل سن خمس من الإبل والإسنة
 كلها والأنس أسواء ومن ضرب عضواً فذهب منفعته ففيه دية
 كاملة كما لو قطعه كالبدا إذا شلت والعين إذا ذهب عضوها أو الشجاج
 عشرة الحارمة والدمعة والدامية والباطنة والمثلا حمة
 والشمى والموتى والهامة والمنقلة والامة والجافية
 في الموتى الفصا إذا كانت عمداً ولا فصاص في بغيره
 الشجاج ومادوة الموتى ففيه حكومة عدل وفي الموتى
 إذا كانت حطاً نصف عشر الدية وفي الهامة عشرة الدية
 وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية وفي الأتة ثلث الدية وفي
 الجائفة ثلث الدية فإن نفذت فهي جائفتان ففيهما ثلث الدية
 وفي الأصابع البدن نصف الدية فإن قطعها مع الكف ففيه نصف
 الدية وإن قطعها مع نصف المتاع ففي الكف نصف الدية
 وفي الزيادة حكومة عدل وفي الأصبع الزائدة حكومة عدل
 وفي عين القين وذكره ولسانه إذا لم يعلم صحته حكومة
 عدل ومن شج رجلاً موقنة فذهب عقله أو شعر رأسه
 دخل ارش الموتى في الدية وإن ذهب سمعه أو بصره أو لسانه
 فعليه ارش الموتى مع الدية ومن قطع أصبع رجل فثلث
 الآخر إلى جانبها فعليه الارش ولا فصاص فيه عند أبي حنيفة

ومن قلع سنان رجل قُتِلَ مكانها اُخْرَسَ سَقَطَ الارش ومن شج
رجلاً فالتمت الجراحة ولم يبق لها اثر ونسبت الشعر سقط
الارش عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف عليه ارش الالم وقال محمد
عليه اجرة الطب ومن جرح رجلاً جراحة لم يفتق منه شيء
ومن قطع يد رجلاً خطأ ثم قتل قبل البراء فعليه الدية وسقط
ارش اليد لأن اليد جزء من اجزاء النفس ودخل ارش اليد في
النفس ولأنه قتل فلا يجب به الدية واحدة وكل عمل سقط فيه
النقص يشبهه فالدية في مال القاتل واذا قتل الاب ابنه عمداً فالدية
في ماله في ثلث سنين وكل ارش وجب بالافرار والصلح فهو في مال
القاتل وكل جناية اعترف بها الجاني فهو في ماله ولا يصدق على عاقلة
وعمد القبي والجنون خطأ وفيه الدية على العاقلة ومن حضر بغير
في طريق المسكين او وضع حجرًا فتلو بذكر انسان فدينه على
عاقلة وان تلو فيه بهيمة فضاها في ماله وان اشترع في الطريق
روشنا او ميرا بآ فسقط على انسان فعطب فالدية على عاقلة
ولا كفارة على خافر البئر ووضع الحجر في غيره ملكه ومن حفر بئراً
في ملكه وعطب بها انسان لم يضمن والراكب ضامن لما اوطلت
الديانة وما اصابته بيد او كدمته ولا يضمن ما تحت برجلها
او دبرها فان رايت او باليت في الطريق فعطب بها انسان لم يضمن
والسابق ضامن لما اصابته بيد او رجلاً والقائد ضامن لما

ان يبيد

اصابته بيد

اصابته بيد او رجلاً وان قاد فطاراً فهو ضامن لما اوطلت بيداً
ورجلها فان كان معه سابق فالضمان عليهما واذا جنى العبد جناية
قبل مولاه اماناً ثم دفعه بها واما ان تدفعه فان دفعه ملكه وولي
الجناية فانه فداه فداه بآرشها فان عاد فجنى كان حكم الجناية
الثانية مثل حكم الجناية الاولى فان جنى جنايتين قبل مولاه اماناً
ان تدفعه الى ولي الجنايتين يقسمانه على قدر حقهما واما ان تدفعه
بآرش كل واحد منهما فان اعتقه المولى ويؤلا يعلم بالجناية ضمن الاقل
من قيمته ومن ارش الجناية فان باعه او اعتقه بعد العلم بالجناية
وجب عليه لارش كاملاً واذا جنى المديته وانه الولد جناية ضمن المولى
الاقل من قيمته ومن ارش الجناية فان جنى اُخْرَسَ وقد دفع القيمة
الى الاول بقضاء فاض فلا شيء عليه ويتبع ولي الجناية الثانية
ولي الجناية الاولى فيثا ركه فيما افدوا وان كان المولى ادفع القيمة
بغير قضاء القاضي فالولي بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء
اتبع ولي الجناية واذا مال الحايط الى الطريق فطلوب صاحبه
بنقذه واشهد عليه فان لم ينقذه في متق يقدر على نقذه فيها
حتى سقط ضمن ما تلو به من نفس او مال ويسوعب بطلان
بنقذه مسلم او ذمى وان مال الى دار رجل فالمطالبة الى مالك
الدار خاتمة واذا اخطأتم الفارساء فمأنا فعلى عاقلة كل واحد
منهما دية الاخر واذا قتل رجل عبداً خطأ فعليه قيمته لا يرد على

على عشر الآف درهم وان كانت قيمة عشرة الآف او اكثر ففي
عليه بعشر الآف الا عشرة وفي الامة اذا زادت قيمتها على الامة
خمس الآف درهم الا خمسة وفي يد العبد نصف قيمته لا يرد على حقه
الا في الآخرة وكل ما يقدر من دية المولى فهو مقدر من قيمة العبد
واذا ضرب رجل بطل امرأة فالتقت جنيناً منته فعليه غرة نصف
عشر الدية فان الفقه حثاً ثم مات فعليه دية كاملة وان الفقه
ميتاً ثم مات الامة فعليه دية وغرة وان مات ثم الفقه ميتاً فعليه
دية الامة ولا شيء في الجنين وما يجب في الجنين موروثة عنه وفي
جنين الامة اذا كان ذا كثر نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته
لو كان اثني ولا كفارة في الجنين والكفارة في شبه العمد والخطأ
عقوبة رقة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين ولا
ولا يخرج في الاطعام **كتاب الفسامة** واذا وجد قبيل في محلة
لا يعلم من قتله او سخطوا فمخون رجلاً منهم بحجة بهم الولي
بأنه ما قتلناه وما علمناه له قاتلاً فاذا حلفوا فضع على اهل المحلة بالدية
ولا يستحق الولي ولا يفضله بالجنابة وان نكل واحد منهم حبس
حتى يخلق وان لم يكمل اهل المحلة كثررت الايمان عليهم حتى يتم قبيل
بميتاً ولا بد من الفسامة صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد
وان وجد ميت لا اثر به جراحة فلا دية ولا فسامة وكذلك اذا كان
الدم يسيل من النقب او من دبره او من فاه فانه كان يخرج من عشرين

او من اذنه فموت

او من اذنه فهو قبيل واذا وجد قبيل على دابة يسوقها رجل فالدية
على عاقلة دونه اهل المحلة وان وجد في دار انسان فالفسامة عليه
والدية على عاقلة ولا يدخل السكان في الفسامة مع الملاك
عند ح ويهي على اهل المحلة دونه المشتري وان بقي واحد منهم
واذا وجد قبيل في سفينة فالفسامة على من فيها من الركبان واللات
وان وجد في مسجد محلة فالفسامة على اهلها وان وجد في مسجد جامع
والشارح الاعظم فلا فسامة فيه والدية على بيت المال وان وجد
في بركة لبس بغيرها عمارة فهو مهدر وان وجد بين قريتين كان
افترسهما من وان وجد في وسط الفرات يترسبه الماء فهو مهدر فانه كان
مختبياً بالشاطئ فهو على اقرب القرى من ذلك المكاز وان ادعى
الولي على احد من اهل المحلة بعينه لم يسقط الفسامة عنهم وان
وان ادعى على احد من غيرهم سقط عنهم واذا قال المستخلف
قتله فلا ان سخطوا بانه ما قتله وما عرفت له قاتلاً غير فلان
واذا شهد رجلان من اهل المحلة على رجل من غيرهم انه قتل
لم تقبل شهادتهما **كتاب الما قبل الدية** الدية في شبه العمد
والخطأ وكل دية وجبت بنفس القتل على العاقلة والعاقلة
اهل الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان يؤخذ من عطاياهم
في ثلث سنين فاذا خرج العطايا في اكثر من ثلث سنين واقل
اقل منها ومن لم يكن من اهل الديوان فعاقلة قبيلته بسقط

عليهم في ثلث سنين لا يزداد الواحد منهم على اربعة دراهم في كل سنة
 درهم وثلث اثنان وينقص منها فان لم يتسبع القليل كذلك قسم
 اليهم اقرب النازل من غيرهم ويدخل القائل مع العاقلة فيكون
 فيما يوزن كاهدم وعاقلة المعتق قبيلة مولاه ومولى المولات
 يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا تتحل العاقلة اقل من نصف عشرة الية
 وتتحل نصف العشر فصاعدا وما نقص من ذلك فهو في مال الجاني
 ولا تعقل العاقلة جناية العمد ولا جناية التي اعترف بها الجاني
 الا ان يصدقوه ولا يعقل ما لزم بالقلم واذا جنى الحر على العبد
 جناية خطا كانت على عاقلة **كتاب الحدود** والزنا ينبت
 بالبينة والافرار بالبينة ان يشهد اربعة من الشهود على رجل
 وامرأة بالزنا فبئس لهم الامام عن الزنا ما هو وكفى هو وامن زنا
 ومن زنا ومن زنا فاذا اتينا ذلك وقالوا راينا وطبها في
 فوجها كالميل في المكحلة وسال القاضي عنهم فعدوا في السر والعلانية
 حكم بشهادتهم والافرار ان يقول العاقل البالغ على نفسه بالزنا
 اربع مرات في اربعة مجالس مختلفة من مجالس المقر كلما اقر
 رده القاضي فاذا اتم اقراره اربع مرات سأل بالزنا ما هو
 وكفى هو وامن زنا ومن زنا فاذا بين ذلك لزم الحد فاذا كان
 الزاني محسنا رجم بالحجارة حتى يموت يخرج به الى ارض
 قضاء يبتدى الشهود بدرجة ثم الامام ثم الناس واذا امتنع

الشهود على

الشهود عن الابتداء سقط الحد وان كان مفرقا ابتداء الامام ثم الناس
 وبغسل وبكفن ويعلى عليه وان لم يكن محسنا وكان قرأ فحد مات
 جلده بامر الامام بغيره بسبب لا ثمرة له ضربا متوسطا وينزع عنه
 ثيابه ويغرق القرب على اعضاءه الاراسه ووجهه وفرجه وان كان
 عبدا جلد محسن جلده وكذلك فاذا رجع المقر عن اقراره قبل اقامة
 الحد عليه او في وسطه قبل رجوعه ويكفى سبيله ويستحب للامام
 ان يلقن المقر الرجوع ويقول له لعنك لمبت او قبلت والرجل والمرأة
 في ذلك سواء غير ان المرأة لا ينزع ثيابها الا الفرد والخنثى جعفر
 لها في الرجم جاز ولا يقيم المولا على عبده الحد الا باذن الامام فاذا رجع
 احد الشهود بعد الحكم قبل الرجم ضربه بالحد وسقط عن الشهود عليه
 الرجم واذا رجع احد الشهود بعد الرجم حذا تراجع وحده وضمن
 ربع الية فان نقص عدد الشهود عن اربعة حده وسقط الاحكام
 ان يكون حرا بالغ عاقل مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا
 ودخلها وبها على صفة الاحضان ولا يجمع في المحسن بين الرجم والجلد
 ولا يجمع بين الجلد والنفى الا ان بين الامام ذلك مصلحة فيقر به
 على قدر ما بين الامام واذا زنى المربع ويوم محسن رجم وان كان
 غير محسن لم يجلد حتى يبرأ واذا زنت الحامل لم تحده حتى تضع
 حملها وان كان حرا فخنق نفعي من نفاسها وان كان حرا الرجم
 رجمت واذا شهدوا بحد متقادم وهم يقرب من الامام لم يقبل

شهادتهم الا في حد القذف خاصة ومن وطئ اجنبية فبما دونه الفرج
عن ردة ولا حق عليه ولا حد على من وطئ جارية امته او ابنة امته
او وطئ العبد جارية مولاه وقال علمت انها حرام على حد وان قال
ظننت انها تخل لي لم تحدد ومن وطئ جارية اخيه او عمة وقال
ظننت انها خلل حد ومن زنت اليه غيرة امته وقالت الناء انها
زوجتك فوطئها فلا حد عليه ولها عليه المهر ومن امته على فراشه
فوطئها فعليه الحد ومن تزوج امراة لا يحل له نكاحها فوطئها لا
يجب عليه الحد ومن اتى امراة في الموضع المكروه او عمل عمل قوم لوط
فلا حد عليه عند ابي حنيفة ويعزر وقال ابو كالثنا ومن طئ
بهيمة فلا حد عليه ومن زنى في دار الحرب او في دار البغي ثم خرج
الىنا لم يبق عليه الحد **كتاب حد شرب** ومن شرب الخمر فاخذ وركبها
موجود منه فشهد الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الحد وان اقر
بعد زهاب رايحه لم يحكم به حد ومن سكر من التبيذ حد ولا حد على من
وجد منه رايحة الخمر ونفيا بها ولا يحكم السكران حتى يعلم انه
سكران من التبيذ وشربه طوعا ولا يحكم حتى يزيل عنه السكر
وحده الخمر والسكر من التبيذ في الخمر ثمانية وثلاثون يوما يفرق على يده كما
ذكرنا في الزنا وان كان عبدا فحدته اربع عور ومن اقر بشرب
الخمر والسكر ثم رجع لم يحكم به حد ويثبت حد الشرب بشهادة ثمانية
وبالا فر مرة واحدة ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال **كتاب**

القذف اذا

حد القذف اذا قذف رجل رجلا محصنا او امراة محصنة بصريح الزنا وطلب
المقذوف بالحد حد الحاكم ثمانين سوطا ان كان حرا يقذف عيا الاعضاء
ولا يجرد عن ثيابه غير انه ينزع عنه الفرو والخشوع وان كان عبدا جلدته
اربعين سوطا والاحصاء ان يكون المقذوف حرا بالغيا عاقلا مسلما
عقليا عن فعل الزنا ومن نفي سب غيره فقال لست لاسيك او قال
يا ابن الزانية واثمة مينة محصنة وطلب الابن بحد بها حد القاذف
ولا يطلب بحد القاذف للمبتة الا ان يقع القذف في سب بقذفه
واذا كان المقذوف محصنا جاز لابنه الكافر والعبدان بطلب الحد
وليس للعبدان بطلب مولاه بقذف امته الحرة وان اقر بالقذف
ثم رجع لم يقبل رجوعه ومن قال للعربي يا نبطي لم يحكم به حد ومن لم يقل
يا ابن ماء السماء فليس بقاذف واذا نسب الى عمة او الى حاليه او زوج
امته فليس بقاذف ومن وطئ حراما غير ملكه لم يحكم به قاذف
والملاعنة بولي لا يحكم به قاذفها ومن قذف عبدا او امراة او كافرا بالزنا
او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا كافر يا فاسق يا جبيث عزروا
قال يا محبا خنزيه لم يعزر والتعزير اكثره تسعة وثلاثون سوطا
واقل جلدات ولو قال ابو بوس مبالغ التعزير خمسة وسبعين سوطا
وان راي الامام ان يقيم الى الضرب في التعزير الجسلس فعل او شد
الضرب التعزير ثم حد الزنا لم يحد بالشرب ثم حد القذف ومن
حد الامام او عززه فمات قدمه يهدر واذا حد المسلم في القذف

سقطت شهادته وان تاب وان عدا الكافر في القذف ثم يسلم
قبلت شرها دية كناية بالسرفه **وفظ الطريق** اذا سرق العاقل البالغ
عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة
من حرز لا يشبهه له فيه وجب القطع عليه والعبد والحرز القطع
سواء وجب القطع باقراره مرة واحدة او بشهادة شرها دين و
واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم عشرة دراهم
قطع وان اصاب اقل من ذلك لم يقطع ولا يقطع فيما يوجد
تافها او مباحا في دار الاسلام كالخطب والحشيش والقصير
والشمك ولا فيما يباع اليه الفساد كالفواكه والرتبة واللبن
واللحم والبطيخ والفاكهة في الشجر والزرع الذي لا يحصل ولا يقطع
في الخمر في الاشربة المطربة ولا في الطنبور ولا في سرقة المعصوف
وان كانت عليه حلية عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف
رمة يقطع ولا يقطع في الترميز والنورة والظمين والاحرام
سرق قصوص الخضر او لياقوت او التبرجد يقطع ولا في النطج
ولا في الترد ولا في الصليب الذهب ولا قطع على راق الضيق
الحر وان كان عليه حلي ولا في سرقة العبد الكبير و يقطع في سرقة
العبد الصغير ولا يقطع في الدفائر كلها الا في دقانه الحساب
ولا في سرقة كلب ولا مهاد ولا دق ولا طبل ولا نارة حار و يقطع
في التاج والفتاء والابنوس والفضة واذا اتخذ من الخشب

او اتي او ابواب

او اتي او ابواب قطع فيها ولا قطع على خرابي ولا حانية ولا تباش
ولا مشهب ولا محتلس ولا يقطع السارق من بيت المال ولا مال
للسارق وفيه شركة ومن سرق من ابويه او ولده او زوجه
محرم منه لم يقطع وكذلك اذا سرق احد الزوجين من الآخر والعبد
من سيده او من سيد امته او من زوج سيده او المولى من مكانه
او السارق من المغنم والحرز على ضربين حرز ملغ في كاليوت والحرز
وحرز بالحفظ حتى لو سرق شيئا من حرز او من غيره حرز وصاحبه عنده
يحفظه وجب القطع عليه ولا قطع على من سرق من تمام او من بيت
اذن للناس في دخوله ومن سرق من المسجدة متاعا وصاحبه عنده قطع
ولا قطع على الضيق اذا سرق ممن اصابه واذا نعت اللص البيت
ودخل فاخذ المال وناود آخر خارج البيت فلا قطع عليهما وان الفاء
في الطريق ثم خرج فاخذ قطع وكذلك اذا حمله على حمار فاقه
فاخرجه واذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الاخذ قطعوا جميعا ومن
نعت البيت وادخل فيه يده فاخذ شيئا لم يقطع وان ادخل يده
في صندوق القبر في اوزه جيب غيره او في كبس او في كيم فاخذ
مالا قطع و يقطع بمين السارق من التند وكحشم فان سرق
ثانيا قطع رجله اليسرى واذا كان السارق اشبل اليد اليسرى
او كان قطع او مقطوع الرجل اليمنى لم يقطع ولا يقطع السارق
الا ان يحضر المسروق منه فيطالبه بالسرفه فان وبها من السارق

او باعها ابادة او نفقت قيمتها من النصاب لم يقطع ومن سرق عبدا
 فقطع فيها فردة ما شتم عاد فسرقتها وهي كمالها لم يقطع فان نفقت
 عن حالها مثل ان يكون عدلا فسرقة فقطع فيه وردة ثم نسخ
 فعاد فسرقة فقطع واذا قطع التارق والعين فابينة في بداهة
 ردها وان كانت بالكمة لم يضمن واذا ادعى التارق ان العين
 المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم يقيم البينة اذا خرج
 جماعة من سبعين او واهد بقدر على الامتناع فقصدا و قطع
 الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا يظلموا فقتلوا ثلثا حسم
 الامام حتى يحد ثوابه وانه اذا اخذوا مال مسلم او زنى والمأخوذ
 اذا قسم على جماعة منهم فصار لكل واحد منهم عشرة دراهم فصار
 او ما قيمته ذلك قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف ولا
 قتلوا ولم ياخذوا مالا قتلهم الامام هذان عن الاولياء
 عنهم لم ينفقت الامام الى عفوهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام
 بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم
 وان شاء قتلهم وان شاء صلبهم بصلب حيا وبيع بطنه بريح
 الى ان يموت ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وان كان فيهم صبي او مجنون
 او زورهم محرم من المقتول عليه سقط الحد عن الباقيين وصار
 القتل للاولياء ان شاءوا قتلوا وان شاءوا عفوا وان باشر القتل
 واحد منهم اذن الحد على جماعة منهم **كتاب الاشربة** الاشربة المحرمة

اربعة المذنب وهو عصير العنب اذا غلا واشتد وقذ بالزبد والعصير
 اذا طبخ حتى ذهب اقله من ثلثه ونفيع الثمر والزبيب اذا اشتدوا
 ونبيذ الثمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذنى طبخة حلال وان
 اشتد واذا شرب منه ما يغلب في طعمه اثم لا يسكره من غير لهو
 ولا طرب جاز ولا بأس بالخليعين ونبيذ العسل والنبيذ المخططة
 والشعير والذرة حلال وان لم يطبخ وعصير العنب حلال اذا طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وان اشتد ولا بأس بالانثاء في الدباء
 والخنثى والنقبة والزفت واذا تخللت الخمر خلقت سواها صارت
 حلالا بنفسها او بنسخ طريح فيها ولا يكره خلطها **كتاب التبد**
والربايع يجوز الاصطاد بالكلب المعلم والفرس البازي
 وسائر الجوارح المعلمة وتعليم الكلب ان اشرك الاكل ثلث
 مرات وتعليم بازي ان يرجع اذا ادعى فاذا ارسل كلبه المعلم او
 بازيه او صفه وذكر اسم الله تعالى عند ارساله فاخذ صيدا
 وجرحه ومات بكل اكله وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه
 البازي اكل واذا ادرك المرسك الصيد حيا وجب عليه ان
 يتركه فان تركه تركه حتى مات لم يؤكل واذا اصاب الصيد
 سهم فتخامل حتى غاب عنه ولم يقف وكان في طلبه حتى اصابه
 ميتا اكل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يؤكل فان رمى
 صيدا فوقع في الماء لم يؤكل وكذلك ان وقع على سطح او جبل ثم

ترمى منه الى الارض لم يؤكل وان وقع على الارض ابتداء اكل واذا رمى
 بسهم الى صيد وسمى عند الترمي يؤكل ما اصاب اذا جرحه السهم وما به
 وان ادركه حيا ذكاه وان ترك نذكته لم يؤكل واذا اخذه الكلب
 بعد ما سمي وخرج اكل واذا احسنه الكلب ولم يجرحه لم يؤكل واذا
 شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسى او كلب لم يكر اسم الله عليه لم يؤكل
 وان اصابه المراض بعرضه لم يؤكل وان جرح اكل ولا يؤكل ما اصاب
 البذرة وما من روى الى الصيد فقطع عضوا منه اكل الصيد
 ولم يؤكل العضو وان قطعه اثلاثا والاكثر مما يلى العجز اكل ولا يؤكل
 صيد المجوس والمرند والوثني ومن روى صيدا فاصابه ولم يخنه
 ولم يجرحه من صيده الامتناع وقد رماه آخر فقتله اكل فهو للثاني
 وان كان الاول الشحنة فمات الثاني فقتله لم يؤكل والثاني ضامن
 لقيمة الاول الا لتقتله جراحة ويكون اصطيدا ما يؤكل من
 الحيوان وما يؤكل وزبيحة المسلم والكناقي حلال ولا يؤكل زبيحة
 المجوس والمرند والوثني والمخنم وان ترك الترابح التسمية
 عمدا فالزبيحة متينة وان تركها ناسيا اكل والذبح في الخلق والنبه
 والعروق التي تقطع في الزكيات اربعة الحلقوم والمرى والودج
 فاذا قطعهما حل الاكل وان قطع اكثرها عند اكله حلال
 وعند ما لا بد من قطع الحلقوم والمرى واحد الودجين ويكون
 الذبح باللبطة والمروءة وبكل شئ انهر الدم الا لسن القابة

والظفر القابض

والظفر القابض ويستحب ان يحد الذابح نفسه ومن بلغ بالكعبين
 التماع او قطع الرأس كره له ذكاه ويؤكل زبيحته وان زبح الشاة
 من قنابها فان بقيت حية حتى قطع العروق جاز وبكره وان ماتت
 قبل قطع العروق لم يؤكل وما استأنس من الصيد فذكاه
 الذبح وما توخش من النعم فذكاه العقر والجرح والمستحب الاكل
 النحر فان زبحها جاز وبكره والمستحب في البقر والغنم الذبح فان نحر
 بها جاز وبكره ومن خنافة او زبح بغير او شاة فوجدت بطنا
 جنبنا ميتا لم يؤكل اشعر او لم يشعر ولا يجوز اكل ذى ناب من السباع
 اوكل ذى مخلب من الطيور ولا باس بغراب الذرع ولا يؤكل الابقع
 الذي ياكل الجيف وبكره لحم الغنم اكل الضبع والضب والحشرات
 كلها لا ياكل لحم الحمار الابلية والبغال وبكره لحم الفرس عند اكله
 ولا باس باكل ارنب واذا زبح ما يؤكل لحمه ظهر لحمه وجلده الا جلد
 الادنى والخنثى فان الزكيات لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء
 الا السمك وبكره اكل الطافي منه ولا باس باكل الحرب والماربعا
 يى ويجوز اكل الجراد ولا ذكاه له **كتاب الاضحية** الاضحية واجبة
 على كل مسلم جرموسير معتم في يوم الاضحية ويجب عن نفسه وعن اولاده
 الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بقره او بدنة
 عن سبعة وليس على المافر والغنم الاضحية ووقت الاضحية
 يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى

يصلي الايام صلوة العبد واما اهل الشواد فانه يجوز لهم بعد الفجر
 وهي جائزة في ثلثة ايام يوم النحر ويوم ما بعده ولا يغني بالعباء
 والعوراء والعرباء التي لا تمشي الى المنك والعجفاء ولا يجوز
 مقطوع الاذن والذنب ولا التي ذهب اكثر زنبها او اذا نبت فان
 بقي الاكثر من الذنب والاذن جاز ويجوز ان يغني بالجماء والحق
 والشولاء والابل والبقر والغنم يجزى من ذلك كله الثني فصلا
 الا الضان فان الجذع منه يجزى وبكل لحم الاضحية وبطعم الا
 الاغنيا والفقراء ويدخر ويستحب ان لا ينقص الصدقة
 من الثلث ويصدق بجلدها او بعمل منه ان تسعمل البيت
 والا فضل ان يذبح الاضحية بيده وان كان يحسن الذبح وبكره
 ان يذبحها الكنازي ولا يجل ان يذبحها المجوس واذا غلظ رجلاه
 فذبح كل واحد منهما اضحية الاخراجاه عنهما ولا ضمان عليهما
كتاب الايمان الايمان على ثلثة اضرب يمين الغموس ويمين المغفرة
 ويمين الغوفا ليمين الغموس هي الخلق على امر ماض نعم الذنب
 فيها فهذه اليمين يا شتم بها ولا كفارة فيها الا الاستغفار والتوبة
 والمنعفة هي الخلق على الامر المستقبل ان يفعل او لا يفعل فاذا
 حنت في ذلك لزمته كفارة ويمين النعم ان يخلق على امر ماض
 وهو يظن انه كما قال والامر بخلافه فهذه اليمين تزجره ان لا يوا
 فذ الله بها صاحبها والقاصدة اليمين والمكره والناس سوا

في فعل المخلوق

ومن فعل المخلوق عليه مكرها او ناسبا سواء واليمين بالله تعالى
 او باسم من سواه كالرحمن والرحيم او بصفة من صفاته ذاته كقوله
 الله وجلاله وكبريائه يمين الا قول علم الله فانه لا يمين ولو خلق
 بصفة من صفاته الفعل كغضب الله وسخطه لم يكن حالفا ومن
 خلق بغير الله لم يكن حالفا كالنبي والقرآن والكعبة والخلق بحروف القسم
 وحروف القسم الواو كقولنا والله والباء كقولنا بالله والثاء كقولنا
 تالله فيكون حالفا وقد تفرق الحروف فيكون حالفا كقوله الله لا افعل كذا
 وقال ابو حمزة اذا قال حق الله لا يكون يمينا فليس بحالف واذا قال
 اقسم لو اقسم بالله واخلف او اخلق بالله او اشهد بالله فهو
 خالف وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه او على نذر او نذر بالله
 وان فعلت كذا فانا يهودي او نصاري او كافر او بر من الاسلام
 فهو يمين وان قال فعلى غضب الله او سخطه او انا نار ب
 ثم انا زاني او اكل ربوا فليس بحالف ولا كفارة اليمين عتق
 رغبة يجزى فيها ما يجزى فيه الظهار وان شاء اكس عشرة
 ساكين كل واحد ثوبا وادناه ما يجزى فيه القلوة وان شاء اطعم
 عشرة ساكين كالا طعام في كفارة الظهار ولم اذا لم يقدر على امر
 هذه الاشياء والثالثة هام لثلاثة ايام متتابعات فان قدم الكفارة
 على الحنت لم يجزه ومن خلق على معصية مثل ان لا يصلي او لا يكلم
 اباه او يقتل فلانا فينبغي له ان يحث نفسه ويكفر عن يمينه

وان خلق كافراً ثم حنت في حال كفره او بعد اسلامه فلا حنت عليه
ومن حرم على نفسه شيئاً مما يملكه لم يصح حرمانه عليه ان اسبأه كفارة
يمين واذا قال كل حلال على حرام فهو على الطعام والشراب الا ان ينوي
غير ذلك ومن نذر نذراً مطلقاً فعليه كفارة يمين وان استأه فعليه
الوفاء به وان علق نذره بشرط فوجبه الشرط فعليه الوفاء بنفس
النذر وروى ان ابا حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال ان فعلت
كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه اجراه من ذلك
كفارة يمين وهو قول محمد ومن خلق لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة او
المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنت ومن خلق لا يركب هذه الدابة
وهو راكبها فنزل في الحال لا يحنت وان مكث ساعة حنت ومن خلق
لا يتكلم فقراء في القلوة لم يحنت ولو خلق لا يدخل هذه الدار
وهو فيها لا يحنت بالعقود صحح يخرج ثم يدخل ولو خلق لا يدخل
داراً احبها لم يحنت ومن لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما حرمت
وهارت صحرا حنت ومن خلق لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما نهى
لم يحنت ومن خلق لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان فكلمها حنت
وان خلق لا يكلم عبداً فلان او لا يدخل دار فلان فباع عبداً او
داره فكلمه او دخل الدار لم يحنت ولو خلق لا يكلم صاحب هذا البيت
فباعه ثم كلمه حنت وكذلك ان خلق لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعد
ما صار شاباً او خلق لا ياكل لحم هذا الحمل فصار كبشاً فاكل حنت

وان خلق لا ياكل

وان خلق لا ياكل من هذه التخلية فهو على نعمه باوان خلق لا ياكل من هذه
البسة فصار رطباً فاكله لم يحنت وان خلق لا ياكل بسة فاكل رطباً
لم يحنت ومن خلق لا ياكل رطباً فاكل بسة امزجاً حنت عند ابي حنيفة
ومن خلق لا ياكل لحم فاكل لحم السمك لا يحنت ومن خلق لا يشرب
من دجلة فشرب منها بئراً لم يحنت صحح يكسر فيها كراعاً في قول
ابو حنيفة ربح ومن خلق لا يشرب من ماء الدجلة فشرب منها بئراً
حنت ومن خلق لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من خبثها لم يحنت
ومن خلق لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبثه وان استغنى كما
هو لم يحنت ولو خلق لا ياكل فلاناً فكلمه وهو يحنت بسمع الآ
له تائم حنت وان خلق لا يكلم الا باؤنه فاؤنه له ولم يعلم بالاؤنه
صحح كلمه حنت واذا استخلف الوالي رجلاً ليعلمته بكل داعية داخل
البلد فهو على حال ولا يئنه حاقه ومن خلق لا يركب دابة فلان
فركب دابة عبده لم يحنت ومن خلق لا يدخل هذه الدار فوقف
على سطحها او دخل دملينها حنت وان وقف في الطاق الباب يكون خارجاً
لم يحنت ومن خلق لا ياكل البطيخ وهو على بطيخ من اللحم ومن لا ياكل الرأس
فيمته غل ما يكسر في الثانية وذيهاغ في المصبة ومن خلق لا ياكل
خبثاً قيمته على ما يعتاد اهل الحضر اكله خبثاً فان اكل خبث الغطابون
او خبث الارز بالعراق لم يحنت ومن خلق ان لا يبيع او لا يشتري
او لا يواجر فوكل من فعل ذلك لم يحنت ومن خلق لا يستزوج او لا يطلق

اولاً لا يخلق نوكلاً بذلك حيث ومن خلق لا يجلس على الارض فجلس
 على ساطع او حصية لم يكن ومن خلق لا يجلس على سرير فجلس
 على سرير فوق ساطع حيث وان جعل فوقه سرير آخر فجلس عليه
 لم يكن ومن خلق لا ينام على هذا الفراش فنام عليه وفوقه فراش
 حيث وان جعل فوقه فراش لم يكن ومن يسمي وقال ان شاء الله
 متصلاً بيمينه لا يكون وان خلق لثابتة ان استطاع فهو على
 استطاع القوى دونه القدرة وان خلق لا يكلم حيناً او زماناً او
 الحين او الزمان فهو على ستة اشهر وكذلك الدية عدائي حسد
 ومعد مع وان خلق لا يكلم ابائاً فهو على ثلثة ايام ومن خلق لا يكلم
 الايام فهو على عشرة ايام عدائي حسد وقال على الايام الاسبوع
 وان خلق لا يكلم الشهر فهو على عشرة اشهر عدائي حسد وعندهما
 اثني عشر شهراً وان خلق لا يفعل كذا يشكر ابداً وان خلق لينفعل
 كذا فعله مرة برة بيمينه ومن خلق لا يخرج امراته الا باذنه لعامة
 فخرجت ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه حيث ولا بد من الاذن
 في كل خروج وان قال الا ان اذنتك فاذن لها مرة ثم خرجت بعدها
 بغير اذنه لم يكن ومن خلق لا يتعدى فالعشاء الاكل من طلوع الفجر
 الى وقت الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل والنجوم
 من نصف الليل الى طلوع الفجر ومن خلق ليقضين دينة الى قريب
 فهو ما دونه الشهر ولو قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر ومن خلق

لا يسكن من الدار

الا يسكن من الدار فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حيث
 ومن لا يصعد السماء او ينزل من البحر ذهباً انعقدت بيمينه حيث
 عقيباً ومن خلق ليقضين فلاناً دينة اليوم ففشا ففشا ثم وجد
 فلاناً بعضها زيوفاً او بنهر حراً او مستحقاً لم يكن وان وجدها مستوقة
 او رافاً حيث ولو خلق لا يقض دينة درهما دون درهم فقبض بعضه
 لم يكن حتى يقض جميعه متوقفاً وان قبض دينة في وزن ولم يشغل
 بينهما الا بعمل الوزن لم يكن وليس ذلك بتفريق ومن خلق لثابتين
 البصرة فلم ياتهما حتى مات حيث في آخر جزء من اجزاء حيوانه **كتاب**
الدعوى المدعى من لا يجبه على المحصنة اذا نكحها والمدعى عليه من
 يجبه على المحصنة اذا نكحها ولا يقبل الدعوى حتى يذكر شيئاً معلوماً
 في حقه وقدره فان كان عينا في يد المدعى عليه كلق اخضارها
 بنسبه اليها بالدعوى وان يكن العين حاضرة ذكر قيمتها واذا عفا
 حده وذكرا انه في يد المدعى عليه وان يطالب به وان كان حقيقاً
 في الزمة ذكر انه يطالبه فاذا صحت الدعوى يسأل المدعى عليه منها
 فان اعترف فقبض عليه بها وان انكر سئل المدعى البينة فان حضرها
 قضى بها وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليه وان قال
 لي بينة حاضرة وطلب اليمين لاستخلف عندائي حسد ولا يبرء اليمين
 على المدعى ولا يقبل بينة صاحب اليد في ملك المطلق فاذا انكسر
 المدعى عليه من اليمين فقبض عليه بالنكول ولزم ما ادعى عليه وينبغي

للقاض ان يقول له اني اعرض عليك البين ثلاثا فان خلفت انقطعت
الحضومة حتى يقوم البينة والا قضيت عليك بما ادعاه فاذا كثر الغنى
عليه ثلث مرات فضع عليه بالنكول وان ادعى المدعى نكاحا لم يستخلف
المكرهين عند ان حصد ولا يستخلف عنه في النكاح والترجعة
والغنى في الابل والاربع والولاء والاستبلاء والحدود وقالوا يستخلف
في ذلك كل الالة حدود خاقنة واذا ادعى اثنان عينا في بدأ
كل واحد منهما بيمينه انما له واقاما البينة فضع يمينيهما وان ادعى كل
واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحدة من البينتين
ويرجع الى تصديق المرأة لاحدهما ولو ادعى اثنان كل واحد منهما ان
اشترى هذا العبد منه واقاما البينة فكل واحد منهما بالخيار ان
اخذ نصف العبد بنصف الثمن وان شاء ترك فان قضى القاض بينهما
به فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه وان ذكر كل واحد
منهما تاريخا فهو للاقل منهما وان لم يذكر تاريخا ومع احدهما قبض
فهو اولى وان ادعى احدهما شرا وقبضا والاخر يمينه وقبضا واقاما
البينة ولا تاريخ معهما فالشراء اولى وان ادعى احدهما الشراء
فاذعن المرأة انه تزوجها عليه فهما سواء وان ادعى احدهما رهنا
وقبضا والاخر يمينه وقبضا فاليمين اولى وان قام الى رجا البينة
على الملك والتاريخ فصاحب التاريخ الاقدام اولى واذا ادعى الشراء
من واحد واقاما البينة على تاريخين فالاول اولى وان اقام كل واحد

منهما بينة على الشراء من آخر وذكره ربي ففهما سواء وان اقام الخارج
البينة على ملك مورث وصاحب اليد اقام البينة على ملك اقدم
من تاريخا كان اولى وان اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما
بينة بالتنازع فصاحب اليد اولى وكذلك الشجر في القباب التي
لا شجر الامرة واحدة وكذلك كل سبب في الملك لا يكثر رواقا
الخارج البينة على الملك وصاحب اليد بينة على الشراء منه كما
ادلى وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من الآخر ولا تاريخ
معهما تهاوت البينات جميعا وان اقام احد المدينين شاهدين
والآخر اربعة ففهما سواء ومن ادعى فصا على غيره فحججه مستخلف
وان نكل عن البين فما دونه النفس لزمه الفصا وان نكل على الجاني
في النفس حبس حتى يغفر او يخلق وقال بلزم الارض فيهما واذا قال
المدعى بينة في حاضرة قيل لحضمة اعطه كقبلا بنفك ثلاثة ايام
وان فعل والا امره بلزمت الا ان يكون غريبا على الطريق فيلازمه
مقدار مجلس القضاء وان قال المدعى عليه هذا شئ او دعيته فلان
الغائب او رهنته عندي او غصبته منه او اجره متى واقام على ذلك
بينة فلا حضومة بينه وبين المدعى وانما قال اتبعته من فلانة القاص
فهو خصم وان قال المدعى سرق متى واقام بينة وقال صاحب اليد
او دعيته فلانة فاقام بينة لم تدفع الحضومة بذلك وان قال المدعى
اتبعته من فلانة وقال صاحب اليد او دعيته فلانة ذلك سقطت

الخصومة بغية البينة واليمين بالله دونه غيره ويؤكد بذكر اواف
ولا استخلف بالطلاق ولا بالعناق وبسخلق اليهودي بالله الذي
انزل التور به على موسى والنصارى انزل الانجيل على عيسى والمجوس
بالله الذي خلق النار ولا يخلعون في بيوت عباداتهم ولا يجب لغير
اليمن على المسلم بزمان ولا مكان ومن ادعى انه اتباع من هذا عبده
بالق درهم فحجر استخلف بالله ما بينكما بيع فابم فيه الساعة ولا
يستخلف بالله ما بعث ويستخلف في الغضب بالله ما استخف عليك
رده ولا يخلق ما غضبت وفي النكاح بالله ما بينكما نكاح فابم في المال
وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بين منك الساعة بما ذكره ولا يستخلف
بالله ما طلقها واذا كانت دائر في يد رجل ادعاها اثنان احدهما جميعا
والآخر نصفها واقام البينة فاصاحب الجميع ثلاثة ارباعها ولعقاب
النصف ربعها عند ابي حنيفة وقال ابي يوسف ومحمد هي بينهما اثلاثا
وان كانت في ايديهما سلمت لصاحب الجميع نصفها على وجه القضاء
ونصفها لا على وجه القضاء واذا تنازع في دابة احدهما راكمها
والآخر متعلق بالجام فأكبر اولى وكذلك اذا تنازع في بغيه
وعليه حمل لا احد بها لا بسبب والآخر متعلق بكه فاللابس اولى
واذا استخلف المتبايعان في البيع فادعى احدهما ثمننا وادعى البايع
اكثر من ذلك او عنق البايع بقدر من المبيع وادعى المشتري
اكثر منه واقام احدهما البينة فقبض له بها وان اقام البينة كانت

بالحكم

البينة المشتبه للزيادة اولى وان لم يكن لواحد منهما بينة قبل
للمشتري امكن رضي بالثمن الذي ادعاه البايع والا فثمننا البيع
وقيل للبايع اما ان نسلم ما ادعى المشتري من المبيع والا فثمننا البيع
فان لم يثبت استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر يثبت
بيمين المشتري فاذا اختلفا فسخ القاضي البيع بينهما وان نكل احدهما
عن اليمين لزمه الدعوى الآخر واختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في
استيفاء بعض الثمن فلا تخلف والقول قول من ينكر الخيار والاجل
مع يمينه وان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتخلفا عند ابي حنيفة والي يوفى
وجعل القول قول المشتري وقال محمد يتخلفا وينسخ البيع على قيمة
الهالك وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتخلفا عند
ابو حنيفة رحمه الله والبايع ان ينكر حصة الهالك وقال
ابو يوسف يتخلفا وينسخ العقد في التي وقيمة الهالك وهو
قول محمد واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها
بالق وقالت المرأة تزوجني بالغين فاتيها اقام البينة بينة
المراة وان لم يكن بينهما بينة تخلفا عند ابي حنيفة ومحمد ولا نسخ
النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها مثل ما اعترف
به الزوج او اقل مما ادعته المرأة قضى بالقول الزوج واربكاه
مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر
المثل اكثر مما اعترف الزوج او اقل مما ادعته المرأة قضى بمهر المثل

ای حال جویم و دلورفته من بعد از شکست

فَقَالَ صَوْنُهُ وَلَوْ رُفِثَ بَعْدَ
تَجَاوُزِ الْمَدَامِ الصَّلَاحِ لِلْجَالِ
فَقَالَ صَوْنُهُ وَلَوْ رُفِثَ بَعْدَ
تَجَاوُزِ الْمَدَامِ الصَّلَاحِ لِلْجَالِ

جہاں منہا خواہی فرستی
کے ہستی ہذا اللہ تعالیٰ فرستے

[illegible]

التوأمين ثبت نسبها جميعاً منه **كتاب الشهادات** والشهادات
 فرض يلزم الشهود ولا ادعاء ولا يسعهم كتمانها اذا طالبهم المدعى
 والشهادة في الحدود والقصاص بحر فيها الشاهد بين التسعة
 والاظهار والتسعة افضل الا انه ان يشهد بماله في الشفعة فيقول اخذ
 لاسرق والشهادة على مراتب منها الشهادة في الزنا بعينه فيها اربعة
 من الرجال ولا يقبل فيها شهادة النساء، ومنها الشهادة ببقية الحدود
 والقصاص يقبل شهادة رجلين ولا يقبل فيها شهادة النساء، وما سوى
 ذلك من الحقوق يقبل فيها شهادة الرجلين او رجل او امرأة نكحوا
 كان الحق مالا او غيره مال مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ^{غير يقبل}
 في الوكالة والبكارة والعيوب بالنساء، فيما لا يطلع عليه الرجال
 شهادة امرأة واحدة ثم لا بد من ذلك كله من العدالة ولفظ الشهادة
 وان لم يكن يذكر الشاهد لفظاً الشهادة وقال اعلم رايت عن لم يقبل
 شهادته وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة المسلم الا في الحدود
 والقصاص فانه يسأل عن الشهود وان طعن الخصم فيهم يسأل عنهم
 وقال لا بد من ان يسأل عنهم في التسعة والعلانية وما يتحمله الشاهد
 على ضربين احدهما ما ثبت حكمه لنفسه مثل البيع والاقرار والغضب
 والقتل وحكم الحاكم فاذا سمع الشاهد ذلك اوراه وسمع ان
 يشهد به وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انك باع ولا يقول
 اشهدني ومنه ما لا يثبت حكمه لنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا سمع

يا ايها الذين آمنوا
 لا تقولوا ما وعدنا الله
 وما وعدها لنا بل
 نؤخره بل لا تأخروا
 به انما نؤخره لغيركم
 ولانفسكم يا ايها
 الذين آمنوا

عن قال عليه السلام من ستر علي مسلم ستر الله وجهه

فمن اجل
سكوننا رجبنا
منه لقوله وان لم يكن فحق ربه لا تقبل
واما انما وقال في الاموال لان
شهادة مع الرجال غالب وانما تقبل
النسبان فيها فيها يثبت وجوب
شهادتها للقصور فقط مانع
وذلك في الاموال

انما هذا يشهد بشئ لم يكن له ان يشهد على شهادة الا ان يشهد
 ولا بكل وكذلك لو سمعه يشهد شأنا هذا على شهادة لم يسمع
 للسمع ان يشهد ولا بكل للشاهد اذا رأى حظه ان يشهد الا
 ان يذكر الشهادة ولا يقبل شهادة الا على المملوك والمحدود في قذف
 وان تاب ولا يقبل شهادة الوالد لولده وولد لولده ولا شهادة
 الوالد لوالديه ولا اجده ولا يقبل شهادة اهل الزوجين
 للآخر ولا شهادة المولى لعبده واهله ولا لكانته ولا
 شهادة الشريك فيما هو من شركتهما ويقبل شهادة الرجل
 لاهله وعمة ولا يقبل شهادة محتث ولا نايكة ولا فقيهة
 ولا من الشرب على الهو ولا من يلعب بالطيور ولا من
 يغف للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي تتعلق بها الحد
 ولا من يدخل الحمام بغير ازار ولا من يأكل التبر ولا من يقام
 بالنزد والسطرحة ولا يفعل شيئا من الافعال المستحسنة
 كالبول على الطريق والاكل في السوق ولا يقبل شهادة من
 يظهر سب السلف ولا يقبل شهادة اهل الهوا الا الخطابية
 ويقبل شهادة اهل الزمة بعضهم على بعض وان اختلف
 ملتهم ولا يقبل شهادة الحرقي على الذمي واذا كانت الحقائق
 اكثر من السببات والرجل ممن يحبب الكبار قبلت شهادته
 وان لم بمعضية ويقبل شهادته الاقلن والخصي وولد الزنا

وشهادة النكاح

وشهادة الخنثى جازية واذا وافقت الشهادة الدعوى قبلت
 وان خالفها لم يقبل ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى
 عند الوحد فان شهدا احدهما بالحق والآخر بالعين لم يقبل
 شهادتهما عند الوحد وعندهما تقبل بالحق واذا شهد
 احدهما بالحق والآخر باليمين وخمسائة والمدعى يدعي الف و
 وخمسائة قبلت شهادتهما بالحق وقال احدهما قضاء منها
 بخمسائة قبلت شهادة بالحق ولا يسمع الى قوله انه قضاء
 الا ان يشهد معه آخر ويغني للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد
 بالحق حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة واذا شهد شأنا هذا
 ان زيدا قتل يوم الخميس وشهد آخر انه قتل يوم الثلاثاء
 لم يقبل شهادتهما ولو سبق احدهما الغريقين بهذه الشهادة
 وقضى بها ثم شهد الآخر بعده لم يقبل والقاضي لا يسمع الشاهد
 على الجرح ولا يحكم بذلك ولا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ
 لم يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولاية
 القاضي فانه يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخبره
 بها من يثق به والشهادة على الشهادة جازية في كل حق لا
 يسقط بشبهة ولا يقبل في الحدود والقصاص ويجوز شهادة
 شاهدين على شهادة شاهدين ولا يجوز شهادة واحد على شهادة
 واحد وصفة الاشهاد ان يقول شاهدا اهل شأنا هذا الغرض ان شهد

على شهادتي انه اشهد ان فلانة ابن فلانة اقر عندى بكذا او
اشهد انى على نفسه وان لم يقل واشهد انى على نفسه جاز وقول
شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانة اشهد انى على شهادته
ان فلانة اقر عندى بكذا وقال لى اشهد على شهادتي بكذا
ولا يقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل او يعقبوا
سيرة ثلاثة ايام فصاعدا او يبرضوا مرضا لا يستطيعون مع حضور
مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل شهود الفرع جاز وان سكتوا
عن تعديهم جاز وينظر القاضي في حالهم وان اكر شهود الاصل الشهادة
لم يقبل شهادة شهود الفرع وقال ابو حنيفة في شهادته ورأى
في التوق ولا عذره ولا يوجعه ضربا ويجوز **كتاب الرجوع**
عن الشهادة اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم بما سقطت
وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان
ما ائتمروا بشهادتهم ولا يقع الرجوع الا بحضرة الحاكم واذا شهد
شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ضمنا للمشهد عليه
واذا رجع احدهما ضمن النصف واذا شهد بمال ثلاثة فرجع
احدهما فلا ضمان عليه وان رجع آخر ضمن التراجعان نصف المالا
وان اشهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن ربع الحق وان
رجعتا ضمنا لنصف الحق وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع
ثمان فلا ضمان عليهن فاذا رجعت اخر بعد ذلك كانت على النسوة

ربع الحق

ربع الحق فان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة
خمس سدس الحق عند ابى حنيفة وقالوا على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على المرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا
فلا ضمان عليهما وكذلك ان شهد شاهدان على رجل بنسوة ورجع امرأة
بمقدار مهر مثلها فان شهد على اكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا للزيادة
وان شهدا ببيع شئ بمثل قيمته او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان
اقل من القيمة ضمن التقصير وان شهد شاهدان على رجل انه طلق
امراة قبل الدخول بها ثم رجعا ضمنا لنصف المهر وان شهد انه اغتصب
عبيد ثم رجعا ضمنا قيمة العبيد فاذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد
القتل ضمنا للدية ولا يعتق منهم واذا رجع شهود الفرع ضمنوا
وان رجع شهود الاصل وقالوا لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا
فلا ضمان عليهم وان قالوا اشهدناهم وغلطنا ضمنوا وان قال شهود
الفرع كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يضمنوا الى ذلك
وان شهد اربعة بالزنا او شاهدان بالاخصان فرج شهود الاخصان
لم يضمنوا واذا رجع المذكور عن التزكية ضمنوا واذا شهد شاهدان
بالبهيمن وشاهدان بوجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود
البهيمن خاصة **كتاب ادب القاضي** لا يصح ولاية القاضي في
تجميع في المولى شروط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد ولا يباين
بالدخول في القضاء من ينق من نفسه بانه يودى فرضه وبكره الدخول

فيه من يخاف العجز عنه ولا يمان على نفسه الميق فيه ولا ينبغي ان
يطلب الولاية ولا يسألها ومن قلده القضاء يستلم اليه ديوان
القاضي الذي قبله وينظر هو في حال المحبوسين فمن اعترف بحق
الزعم اليه ومن انكر لم يقبل قول المزدل عليه الا بينة فان لم يقر
البينة لم يعمل بتجليه حتى ينادى عليه وينظر في امره وينبغي
للقاضي ان ينظر في التوابع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما يقدر
به البينة او يعترف به من يورثه به ولا يقبل قول المزعول الا
ان يعترف الذي هو في يده ان المزعول سلم قبل قوله فمأكلين
للحكم جلوسا ظاهرا في المسجد ولا يقبل بديهة الا من ذى رضم
حكم منه او تمن جوت عادية قبل القضاء بهاداته ولا يحضر
دعوة الا ان تكون عاتية وبشهادتيه وبعود المرضي لا
يقف احد الخصمين دونه فاحبه واذا حضرا سوت بينهما الجلوس
والا قبال ولا يبارا احدهما ولا يشبه اليه ولا يلقنه حجة
فاذا ثبت الحق عند وطلبه صاحب الحق حبس غريمه لم يعمل
بجريمه وامره يدفع ما عليه فان امتنع حبس في كل دين
لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزم بعقد
كامله والكفالة ولا يحبس فيما سوى ذلك اذا قال اني فقير
الا ان ثبت غريمه ان لم مالا ويحبس شهرين او ثلاثة ثم يسأل
عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غماره

بطلان

ويحبس الرجل في نفقة زوجته ولا يحبس والذي دين ولده الا اذا امتنع
عن الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء الا في الحدود والقصاص
ويقبل كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق اذا شهد الشهود بها عنده فان
شهدوا على الخصم حكم القاضي مطلب القاضي الى القاضي بالشهادة وكتب بحكم
فان شهدوا بغير حصة الخصم لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم به المكتوب
اليه ولا يقبل الكتاب الا بالشهادة رجلين او رجل وامرأتين ويجب
ان يقرأ عليهم الكتاب لتوفا ما فيه ثم يحتمه ويسلم اليهم واذا
وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضر الخصم فاذا سلم الشهود اليه نظر
في حكمه فاذا شهدوا ان هذا الكتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس
حكم وقراءة وضمة فتحسب القاضي وقراءة على الخصم والزمه ما فيه
ولا يقبل كتاب القاضي الا القاضي في الحدود والقصاص وليس للقاضي
ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك واذا رفع الى القاضي
حكم حاكم امضاه الا ان يكون مخالفا للكتاب او السنة او الاجماع
او يكون قولاً لا دليل عليه ولا يفيض على الغالب الا ان يحضره
خفيه او من يقوم مقامه واذا حكم رجلان رجلا ليحكم بينهما وبيننا
بحكمه جاز واذا كان بصفة الحاكم ولا يجوز تحكيم العبد والكافر
والمحدود في القذف والناسق والصبى وكل واحد من الحكمين
ان يرجع مالم يحكم عليهما فاذا حكم لهما واذا رفع حكم الحكم الى القاضي
فوافق مذهبه امضاه وان خالفه ابطله ولا يجوز التحكيم في الحدود

والفصل وان حكما في دم خطا، حكم الحاكم عن العاقلة لم ينفذ
حكمه ويجوز ان يسمع البينة ويقض بالنكول وحكم الحاكم لابيويه
وولده وزوجه باطل **كتاب القسمة** ينبغي للامام ان ينصب قاضيا
برزقه من بيت المال ليقيم بين الناس بغير اجرة فان يفعل نصب
قاسما بنفسه بالاجرة ويجب ان يكون عدلا مؤثما عالما بالقسمة
ولا يجبر الناس على قاسم واحد ولا يشرك القسام بشركه واجر
القسمة على عدد الرؤس عند ابي حنيفة رحمه الله وقال على قدر
الانصاف واذا حضر الشركاء عند قاض وفي ايديهم دار او نعمة
ادعوا انهم ورثوها عن فان لم يقسم عند ابي حنيفة فحق يقبوا
البينة على موته وعدد ورثته وقالوا يقسم باعترافهم و
بذكره في كتاب القسمة انه قسم بقولهم وان كان المال المشترك
ماسوا العقار فادعوا انه ميراث قسمة في قولهم وان ادعوا الملك
ولم يذكر واكبر انتقل اليهم قسمة بينهم واذا كان كل واحد من الشركاء
يتوقع بغير قسم بطلب احد حدهم وان كان احدهم يتوقع
وان جرة يستقر لفته نصيبه فان طالب صاحب الكسبة قسم وان
طلب صاحب القليل لم يقسم وان كان كل واحد منهما يستقر لم
يقسم الا بتراضيهما ويقسم العوض اذا كانت من ضيق واحد منهما
ولا يقسم الجنبين بعضهم من بعض وقال ابو حنيفة لا يقسم
الرفيق والجوابه لتفاوتيه وقال ابو يوسف ومحمد انه يقسم الرفيق

ولا يقسم صانع

ولا يقسم صانع ولا يه ولا رعي والآية ارضي الشركاء واذا حضر وارثان
واخا البينة على الوفاة وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم
وارث غائب قسم القاض بطلب الحاضرين وينصب للغائب وكيل
يقض نصيبه وان كانوا مشركين لم يقسم مع غيبة احدهم وارجاء
العقار في يد الوارث الغائب لم يقسم واذا كانت دور مشتركة في
واحد قسمة كل بطريق دار على حدتها قول ابو حنيفة رحمه الله وقالوا
ان كان الاصلح لهم قسمة بعضهم بعض قسم وان كانت دار
وضعة او دار حائوة قسم كل واحد على حدته وينبغي للقاسم
ان يتصور ما يقسم ويعدله ويذرعه ويقوم البناء ونقير كل
واحد نصيب عن الباقي بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم
بغير الآخر تعلق ثم يكتب اسما بينهم ويجعلها فرعة ويلقب
نصيبا بالاول والآخر بلبية الثاني وان كان على هذا ثم يخرج
الفرعة فمن خرج اسمه اولاً فله السهم الاول ومن خرج ثانياً
فله السهم الثاني ولا تدخل في الدارهم والدنانير الا بتراضيهما
فان قسم بينهم ولا حدهم ميل في الملك الآخر او طريق لم يشترط
في القسمة فان امكن صرف الطريق والميل عنه فليس له ان يستغرق
ويسيل في نصيب الآخر وان لم يكن فسح القسمة واذا كان له أسفل
لا علوه او علوه لا اسفله او سفله علوه قوم كل واحد على حدته
وقسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا اختلف المتقاسمون

فشهد القاسمان قبلت شهادتهما فاذن احد هما الغلط وزعم منه
 مما اصابه شئ في يد صاحبه وقد شهد على نفسه بالاستيفاء
 لم يصدق على ذلك الابينة وان قال استوفيت حتى ثم قال اقرت
 منع بعضه فالقول قول خصمه مع بينة وان قال اصابني الى موضع
 كذا فلم يسله لي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه ستر به
 كالثا وسميت القسمة وان استنق بعض نصيب احد بها بعينه
 لم تقسم القسمة عند الوصية ورواه و يرجع بخصمه ذلك نصيب
 ستر به وقال لا تقسم القسمة **كتاب الاكره** الاكره بثبت حكمه
 اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان والقتل
 واذا اكره الرجل على بيع ماله او على شئ سعة او على ان يفر
 لرجل بالنف او بواجب داره فاكراه على ذلك بالقتل او بالضرب
 الشد يد او بالحبس فباع او اشترى فهو بالخيار بعد ذوال
 الاكره ان شاء امض البيع وان شاء فسخه و يرجع بالمبيع
 وان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز البيع وان كان قبضه مكرها
 فليس باجارة وعليه رده وان كان قائما في يده وان هلك المبيع
 في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته ولكره ان يقتل المكره
 ان شاء ومن اكره على ان ياكل الميتة او يشرب الخمر فاكراه على ذلك
 بحبس او ضرب او قيد لم يجل له الا ان يكره على ذلك بخاف منه
 على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان

يقدم على ما اكره

يقدم على ما اكره ولا يسعه ان يصبر على ما توعد به فان خبره حتى
 او فعوا به ولم ياكل ولم يشرب فهو آثم وان اكره على الكفر او نسب
 البتني بعبد او حبس او ضرب لم يكن ذلك اكرها حتى يكره بامر بخاف
 منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه
 ان يظهر ما امر به ويوارى فاذا اظهر ذلك وقلبه مطمئن بالايمان
 فلا آثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان مأجورا وان اكره
 على التلذذ مال مسلم بامر بخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه
 وسعه ان يفعل ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره وان اكره
 بقتل عم قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل
 وان قتل كان آثما والقتل من على الذر اكرهه ان كان القتل عدا
 وان اكرهه على طلاق امراته او اعتق عبدا ففعل وقع ما اكره
 عليه و يرجع الذر اكرهه بقيمة العبد وينصف مهر المرأة ان كان
 قبل الدخول وان اكره على الثنا وجب عليه الحد عند ابي حنيفة الا
 ان يكرهه السلطان وقال لا يلزمه الحد وان اكره على الرد لم يبين
 امراته **كتاب السير** الجهاد فرض على الكفاية اذا قام به فريق
 من الثامن سقط عن الباقيين وان لم يقم به احد آثم جميع الناس
 بستره وقتال الكفار واجب وان لم يبدؤنا ولا يجب الجهاد على صبي
 ولا عبدا ولا امرأة ولا اعمى ولا مقعد ولا اذرع البعد فان هجم
 العدو على بلد وجب على جميع المسلمين الدفع بخرج المرأة

بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن المولى فاذا دخل المسلمون دارا
فخاصة وامرئته او حصنا دعوتهم الى الاسلام فان اجابوهم كفوا فقتلوا
لهم فان امتنعوا دعوتهم الى دار الجزية فان بذلوهم فليهم بالاسلمين
وعليهم ما عليهم ولا يجوز ان يقاوم من لم يبلغه دعوة الاسلام
الا بعد ان يدعوهم ويستحب ان يدعوا من بلغه الدعوة ولا يجب ذلك
وان ابوا استعانوا بالله عليهم وحاربوهم وبضوا عليهم المقاتلين
وقرقوهم وارسلوا عليهم الماء وقطعوا اشجارهم وافسدوا زرعهم
عهم ولا بأس برميهم فاذا كان فيهم مسلم اسير او تاجر او امرأة
يصبون المسلمين او بالاسلم لم يكفوا عن رميهم ويقعدون
بانهم الكفار ولا بأس باخراج النساء والمصاحف مع المسلمين اذا كان
عسكر اعظما يؤمن عليه ويكره باخراج ذلك في سرية لا يؤمن
عليها ولا تقاوم المرأة الا باذن زوجها والعبد الا باذن سيده
الا ان يهجم العدو وينبغي للمسلمين ان لا يقتلوا ولا يقتلوا
ولا يقتلوا ولا يقتلوا امراة ولا شبيها فانيا ولا صبي ولا اعمى ولا
مقعدا الا ان يكون احد هؤلاء ممن له راي في الحرب او يكون المراهقة
ملكه ولا يقتلوا مجنونا وان راي الامام ان يصالح اهل الحرب او فترقا
منهم وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به فان صالح منه
ثم راي ان تقض القلع انفع لهم بنذالهم وقائلهم وان يتبعوا
بجناية قائلهم ولم يبنذ اليهم اذا كان ذلك بائناهم واذا خرج

بغير اذن

عبيد لهم الى عسكر المسلمين فلهم احرار ولا بأس ان يعلق العكر
في دار الحرب ويأكلوا ما وجدوه من الطعام ويشعلوا الحطب
ويدهنوا بالدهن ويقتلوا بما يجدونه من السلاح كل ذلك
بغير قسمة ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك شيئا ولا يمتوا لونه
ومن اسلم احرزا باسلام نفسه واولاده الصغار وكل مال
هو في يده او وديعة في يد المسلم او ذن فان ظهر ثا على الدار
فعقار في زوجته وحملها في اولاده الكبار في ولا ينبغي
ان يباع السلاح من اهل الحرب ولا يجزئ اليهم ولا يفادون
بالاسلم عند الصدقة وقال لا يفادون بهم اسارى المسلمين
ولا يجوز المن عليهم واذا فتح الامام بلدة عنوة فهو بالخيار
ان شاء قسمة بين الغانمين وان اقراهم عليه ووضع عليهم
الخراج ويؤخذ الاسارى الرجال بالخيار ان شاء قتلهم وان شاء
اسلمهم وان شاء تركهم ذمة للمسلمين ولا يجوز ان يردهم
الى دار الحرب واذا اراد العكر العود الى دار الاسلام ومعهم
مواشي فلم يقتلوا على نقلها الى دار الاسلام تركها وخرقها ولا
يعقرها ولا يئسها ولا يفسد غنيمتها في دار الحرب حتى يخرجها
الى دار الاسلام والرد والعكر في ذلك سواء واذا احقرهم
العدو في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمه الى دار الاسلام شاركهم
فيها ولا حق لاهل سوق العكر في الغنيمه الا ان يتاثلوا واذا آمن

رجل كافر أو جماعة أو أهل حصن أو مدينة فتح أمانته
 ولم يخرج لأحد من المسلمين قتلهم إلا أن يكون في ذلك مفيدة
 فينبذ اليهم الأمان ولا يجوز أمان الذم ولا أسير ولا تاجر يدخل
 عليهم ولا يجوز أمان العبد عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يذبح له
 مولاه في القتل وقال محمد رحمه الله يفتح أمانه وإذا غلب الترك على
 الروم فسبواهم وأخذوا أموالهم ملكوها وإن غلبنا على الترك
 حل لنا ما نجده من ذلك وإذا غلبوا على أموالنا فأحرزوها بدينهم
 ملكوها فإن ظهر عليها المسلمون فوجدوها قبل القسمة فهي لهم
 بغير شيء وإن وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقبعة إن احتبوا
 وإن دخل دار الحرب تاجر فاشترى من ذلك فأخذه إلى دار السلام
 فما لك الأول بالمباراة إذا أخذ بالثمن الذي يشتراه التاجر إذا
 ترك ولا يملك علينا أهل الحراب بالقبعة مدبرين وأمهات أو
 أولادنا ومكاتبنا وأحرارنا ونكح عليهم جميع ذلك وإذا
 أبى عبد مسلم فدخل اليهم وأخذوه لم يملكوه عند أبو حنيفة
 وإن تدبر عبد اليهم فأخذوه ملكوه وإذا لم يكن للأمام حوله بكل
 عليها الغنائم قسم بين الغنائم قسمه إيداء ليعملوا بالدار
 ثم يسترجعها منهم فيقسم ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة
 ومن الغنائم في دار الحرب فلا حق له في الغنيمة ومن مات منهم بعد
 إخراجها إلى دار السلام ففيه لورثته ولا بأس بان ينقل الإمام في ظل

القتال ويخضع

القتال ويخضع بالنقل على القتال فيقول من قتل قبلا فله سلبه
 لسيبة فوجعت لكم الربع بعد الخمس ولا ينقل بعد أمان الغنيمة
 لأن الخمس وإذا لم يجعل السلب للقاتل فهو من جملة الغنيمة والقاتل
 وغيره فيه سواء والسلب ما على المعتقل من ثيابه وسلاحه ومركبه
 وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يخرجوا بعلفوا من الغنيمة ولا ياكلوا
 ومن فضل معه علف أو طعام رده إلى الغنيمة ويقسم الإمام الغنيمة
 فيخرج ثلثها ويقسم أربعة الأخماس بين الغنائم للفارس سهمان
 وللراجل سهم وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله عليها للفارس ثلثة أسهم
 وللراجل واحد ولا يسهم الألفرس واحد والبرازين والعناق سواء
 ولا يسهم لراحلة ولا بغل ومن دخل دار الحرب فارسا فنق فرسه
 استحق سهم فارس ومن دخل راجلا في دار الحرب فاشترى فرسا
 راجل ولا يسهم لملوك ولا إمارة ولا ذم ولا جني ولكن يضح
 لهم الإمام وأما الخمس فيقسم على ثلثة أسهم سهم للبياتي وسهم
 للمساكين ولا يسهم لآباء السبيل بدخل فقراء ذوي القربى
 فيهم ويقدمون ولا يدفع إلى أغنيائهم شيء فاما ما ذكر الله تعالى
 في الخمس فاما يؤخذ من الكلام نبرة كالباسه وسهم النبي صلى الله
 عليه وسلم سقط بكونه كما سقط الصقي وسهم ذوي القربى
 كانوا يستحقون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصف وبذره
 الفطر وأدخل الواحد أو اثنان إلى دار الحرب مغيرين بغيره ذن الإمام

فاخذوا شيئا لم يكن واذا دخل جماعة لها منعة فافذوا شيئا يخص
وان لم ياذن لهم الامام واذا دخل المسلم دار الحرب ناجرا فلا يحل له ان
يتعرض بشئ من اموالهم ولا من دمايتهم وان غور بهم فافذوا شيئا
وخرج به ملكا محطورا وبؤمرا ان يتصدق به واذا حرق الهنا
مستائما لم يكن ان ينقسم دارنا سنة ويقول له الامام ان الغنمة
تمام السنة وضعت عليك الجزية فان اقام اخذت منه الجزية
وصار ذميا ولم ينكر ان يرجع الى دار الحرب وان عاد الى دار الحرب
ونكر او دبعة عند مسلم او ذم او ديانة ذمتهم فقد صار ذميا
مباحا بالعود وما دار الاسلام من ماله على حطه فان اُسِرَ او
قتل سقطت ديونته وصارت الوديعة فبئس ما او جفته عليه
المسلمون من اموال اهل الحرب يعتبر قتال يصر في مصالح المسلمين
كما يصر في الخراج وارض العرب كلها ارض عشر وهي ما بين العذيب
الى ابي جحر باليمن وبشمرة الى حد الشام والسواد ارض خراج
وهي ما بين العذيب الى عقبة حلوان ومن القلت الى عبادة
وارض السواد مملوكة لاهلها ويجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وكل
ارض مسلم اهلها عليها او فتحت عنوة وقسمت بين الفاتحين
فهو ارض عشر وكل ارض فتحت عنوة فاهلها فهي ارض خراج
ومن احب ارضه مواتا فهي عند ابو يوسف رحمه الله بجنهها فان كانت
من جنه ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من جنه ارض العشر

فهي عشرية والبصرة عند عشرية باجماع الصحابة رضي الله عنهم
وقال محمد بن ابي بدير اصفها عين يستخرجها او ماء وجله وفران
الانهار والعظام التي لا يملكها احد فهي عشرية وان احبها بما
الانهار التي اصفها الا عاجم مثل نهج الملك ونهر بنه وجرده فهي خراجية
والخراج الذي وضعه عمر رضي الله عنه على السواد من كل خرب يبلغه
المال فقيرة باثنتي وهو القاع ودرهم ومن جربا له طبة خمسة دراهم
ومن كل جربا الكرم المنصل والتخل المنصل عشرة دراهم وما سوى ذلك
من الاصناف ويرفع عليها بحسب الطاقة فان لم يقطع ما وضع
عليها نقصهم الامام وان غلب على الارض الخراج المال او انقطع
عنها او اجطلت به التزرع آفة فلا خراج عليهم وان عطلها صاحبها
فعلية الخراج ومن مسلم من اهل الخراج اخذ منه الخراج على حاله ويكون
ان يشترى المسلم ارض الخراج من الذم ويؤخذ منه الخراج ولا عشر
في الخراج الخارج من ارض الخراج والجزية على ضربين جزية يرفع
بالشراف والقلم فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية
يشتري الامام وضعها اذا غلب الامام على الكفار واقرهم على
الاملاكهم على الغنم الظاهرة الغنم في كل سنة ثمانية واربعين درهما
ياخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى متوسط الحال اربعة وعشرين
درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المعتمد اثني عشر درهما
في كل شهر درهما وبوضع الجزية على اهل الكتاب والمجوس وعبيد الاوثان

من العجم ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب ولا طرئدين ولا جنية
 على امرأة ولا صبي ولا زمن ولا اعمى ولا فقير غير معتمد ولا اعلى
 الرهبان الذين لا يخالطون الناس ومن اسلم وعليه جزية سقطت
 عنه وان اجتمع حولان وتداخلت الجزية ولا يجوز احدث بيعته ولا
 مكنته في دار الاسلام واذا انتهت الكتاب بس او البيع القديمة
 اعادوها وبوخذ اهل الذمة بالتمية على المسلمين في ربيهم ومراكبهم
 وسفروجههم وقلائسهم ولا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلح
 ومن امتنع من الجزية او قتل مسلماً او سب النبي صلى الله عليه وسلم
 او زنى المسلمة لم ينقض عهده ولا ينقض العهد الا ان يلحق بدار
 الحرب او يغلبوا على موضع فيما زبونا واذا رد المسلم عن الاسلام
 عرض عليه الاسلام وان كانت له شبهة كشفت له ويجس ثلثة اتيام
 فان اسلم والا قتل فانه قتل قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره له ولا يجرى
 على الغافل اما امرأة اذا ارتدت فلا قتل ولا كن بجس حتى تسلم
 وبه قول ملك المرتد عن امواله برتدته زوالاً مراعاة فان اسلم عادت
 على حالها وان مات او قتل على ردة نقل ما كتبه في اسلامه الى
 ورثة المسلمين وكانت ما كتبه في حال ردة فينا وان لحق بدار الحرب
 محسب مرتداً وحكم الحاكم بلياقة عتق مدبره وامهات اولاده
 وحلت الديون التي عليه ونقل ما كتبه في حال الاسلام الى ورثته
 المسلمين ونقض الديون التي لزمته في حال الاسلام مما اكتبه في الاسلام

وما لزمه في الدنيا

من الذمة من الدين في حال ردة بقضى ما كتبه في حال ردة وما باعه
 او اشتريه او نص في فيه من امواله في حال ردة موقوف فان اسلم
 سقطت عقوده وان مات او قتل او لحق بدار الحرب بطلت وان عاد المرتد
 الحاكم بلياقة الى دار الاسلام مسلماً فما وجد في يد ورثته من ماله
 بعين اخذه والمترد في ماله اذا نصرت في حال ردة جاز نصرتها
 واما من بني تغلب يوفد من اموالهم ضعف ما يوفد من المسلمين
 من الترك و يوفد من نسائهم ولا يوفد من ثيابهم وما جباه
 الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب وما اخذاه اهل الحرب الى
 الامام والجزية لفرد في مصالح المسلمين فبئ الشهور وبين
 القناطر والجود وبقطع قضاء المسلمين وعما لهم وعلماؤهم
 منه ما يكفيهم ويدفع منه اوراق المقاتلة وزراريهم واذا تغلب
 قوم من المسلمين على بلدة وجروا عن طاعة الامام دعاهم الى
 العود الى الجماعة وكسهم كشف عن سبهم ولا بداهم بقتال
 حتى يبدوه فان بدوا قاتلهم حتى يفرق وان كانت لهم قبعة اجبر
 على جرحهم وانبع مولهم فان لم يكن له قبعة لم يجز على جرحهم ولم
 يتبع مولهم ولا شئ لهم زريبة ولا يغنم لهم مال ولا باس ان
 بقائلوا بسلاصهم ان احتاج المسلمون اليه ويجب الامام ان يوفد
 ولا يرد ما عليهم ولا يقسم حتى يتوبوا فبئها عليهم وما جباه
 اهل البغى من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم ياخذ

الامام ثانياً فان كانوا صرفوه في حقهم اجزاء من اخذ منه وان لم يكونوا
صرفوه في حقهم اُفتى فيما بينهما وبين الله تعالى ان بعيدا
كتاب النظر والاباحة لا يجوز للرجل لبس الحرير وكحل النساء ولا لبس
بنوته عند ابوصيفة وقال يكره نوتته ولا لباس لبس الديباخ ^{النظر}
عندهما ويكره عند ابوصد ولا لباس لبس الخلم اذا كان سراة اشجا
ولحمه وقطن او خرا ولا يجوز للرجل التحمل بالذهب والفضة
الا الخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة ويجوز للنساء
التحمل بالذهب والفضة ويكره ان يلبس الصبي الذهب والحرير ولا يجوز
الاكل والشرب والامهان والتطيب في آنية الذهب والفضة
للرجال والنساء ولا لباس استعمال آنية الزجاج والبلور ^{النظر}
ويجوز الشرب في اناة المغفض عند ابوصيفة والركوب على الخيل
المغفض والجلوس على السرة المغفض ويكره التعشيرة في المعفن
والنقط ولا لباس بخيلة المعفن ونفس المسجد وزخرفة
الذيب ويكره استخدام الحصان ولا لباس كعبها البهايم واترا
المنية على الخيل ويجوز ان يقبل في الذبة والاذن قول الصبي والعبد
ويقبل في العلامات قول الفاسق ولا يقبل في اخبار الدنايات الا
العبد ولا يجوز ان ينظر الرجل من اجنبية الا وجهها وكفيها
فان كان لا ياب من الشهوة لم ينظر الى وجهها الا الحاجة ويجوز
للقاض اذا اراد ان يحكم عليها وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها ^{النظر}

الى وجهها وان خاف ان يشهر ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض ^{نظر}
للرجل من الرجل الى جميع برته الا بين ما سترته الى ركبته ويجوز للمرأة ان ^{نظر}
من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه ونظر المرأة من المرأة الى ما يجوز للرجل
ان ينظر اليه من الرجل وينظر الرجل من امته كحل وطبها وزوجته الى فرجها و
ينظر الرجل من زوات محارمه الى الوجه والراس والصدر والساقين و
والعضدين ولا ينظر الى ظهرها وبرتها ولا لباس ان يمسح ما جاز ان ينظر
المبرتها وينظر الرجل من مملوكة غيره الى ما يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارمه
ولا لباس ان يمسح ذلك اذا اراد السرور وان خاف ان يشهر ^{النظر}
الى الاجنبية كالحمل ولا يجوز للمملوك ان ينظر من سيده الى ما يجوز
لدا بني النظر اليه منها ويعزل عن امته بغير اذنها ولا يعزل عن زوجته
الا بائنها ويكره الاحتكار في اقوات الادميين والبهايم اذا كان ذلك
في بلد بقر الاحتكار باهله ومن احتكر غلة ضيعته او ما جلبه من بلد
اخر فليس بمحسنة ولا ينبغي للسلطان ان يسرع على الناس ويكره بيع
السلاح في ايام الغشنة اهل الحراب ولا لباس بيع العصابة ممن يعلم انه
يتمخذه **كتاب الوصايا** الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يكون
الوصية لو ارثه الا ان يجوزها الورثة ولا با زاد على الثلث ولا للفقير
ويجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم وقول الوصية بعد الموت
فان قبلها الموصي له حال الحياة او دها وذلك باطل ويستحب
ان يوصي الانسان بدون الثلث واذا اوصى امر رجل فقبل الوصية

في وجه الموصي وردها في غير وجهه فليس بردة وان ردها في وجهه فميت
 ردة والموصي به يملك بالقبول الا في مسئلة واحدة وهي ان يموت الموصي
 ثم يموت الموصي له قبل القبول فدخل الموصي به في ملك ورثته ومن اوصى
 الى عبد او كافر او فاسق اخرجهم الفاي من الوصية ونصب غيره ومن
 اوصى الى عبد لنفسه وفي الورثة كبار لم يقع الوصية ومن اوصى الى من
 يعجز عن القيام بالوصية فتم اليه الثاني غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجر
 لاحدهما ان ينصرف عند ابي حنيفة ومحمد دون صاحبه الا في شتر وكفن
 الميت ونحوه وطعام الصغار وكسوتهم ورده ودبغة بعينها
 وقضاء الدين وتنفيذ وصية بعينها وعنف عبد بعينها والخص من
 في الحقوق الميت ومن اوصى لرجل بثلث ماله فلم يجر الورثة فالتفت
 بينهما نصفان ومن اوصى لاحدهما بثلث والاخر بالسدس فالتفت
 بينهما اثلاثا فان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم يجر
 الورثة فالتفت بينهما على اربعة اسهم عند ابي يوسف ومحمد ورواه
 وقال ابو حنيفة الثلث بينهما نصفان ولا يضر عند ابي حنيفة
 للموصي لم ياذر على الثلث الا في المحبات والتسعة والاربع
 المرسله ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم يجر الوصية الا ان يبرأ
 الغرماء من الدين ومن اوصى بنصيب ابنه فالوصية باطله فان
 اوصى بمثل نصيب ابنه جازت فان كان له ابنان فللموصي له الثلث في
 اعتق عبدا في مرضه او باع او حابا او وهب فذلك كله هو وصيته

بغيره

يعتبر من الثلث ويضرب مع اثنى بالوصايا فان عابا ثم اعتق فالحي اولى
 عند ابي حنيفة ومن اعتق ثم عابا فمها سواء وقال ابو يوسف ومحمد رحم عليه
 الاعتق اولى في المسكين ومن اوصى بسهم من ماله فله اخس سهم الورثة
 الا ان ينقص من السدس فيتم له اليه السدس فان اوصى بجزء من ماله قبل
 الوصية اعطوه ما شئتم ومن اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت
 غيرها بغيرها قدمها الموصي او آخرها مثل الحج والزكوة والكفارة وما ليس
 بواجب قدم منه ما قدم الموصي ومن اوصى بحجة الاسلام اجزأ عنه
 رجلان من بلدين يخرج رابعا فان لم تبلغ الوصية النفقة اجزأ عنه من حيث
 تبلغ من خرج من بلد حائجا فأتى في الطريق واوصى ان يخرج عنه صح
 عنه من بلد عند ابي حنيفة ورواه وقال يخرج عنه من حيث تبلغ ولا يقع
 رتبة الصبي والمكاتب وان ترك وفاء ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية
 فان خرج بالرجوع عن الوصية فان خرج بالرجوع او قال او فعل ما يدل
 على الرجوع كان رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا ومن اوصى
 لجيرانه وهو الملاحقون عند ابي حنيفة ورواه ومن اوصى لاصه فالوصية
 لكل ذي رحم محرم من امهاته وان اوصى لاختائه فالحقن زوج كل
 ذات رحم محرم منه ومن اوصى لاقربائه فالوصية للاقرب من كل ذي
 رحم محرم لا يدخل فيهم والدان والولد وبكون والوليد لاثنين فعاد
 فاذا اوصى بذلك وله عثمان وخلان فالوصية لعميه عند ابي حنيفة
 وان كان له عم وخلان فللعلم النصف والخلان النصف وقال ابو يوسف ومحمد

الوصية لكل من ينسب الى اقصا اب له في الاسلام ومن اوصى لرجل بثلث
 درهم او ثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلثه
 ما بقي من ماله فله جميع ما بقي وان اوصى بثلث ثيابه فهلك ثلثاها وبقي
 وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا ثلث ما بقي من الثياب
 ومن اوصى لرجل بالن درهم وله مال عين ودين فان خرج الالف من الثلث
 العين وقعت الى الموصي له وان لم يخرج بدفع اليه ثلث العين وكلما
 اخرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوفي الالف ويكون الوصية للحمل
 اذا وضع لاقبل من ستة اشهر من يوم الوصية ومن اوصى لرجل بجارية
 الا حملها صححت الوصية والاستثناء ومن اوصى لرجل بجارية فولدت
 بعد الموت الموصى قبل ان يقبل الموصي ولدا ثم قبل وبها بالثلث واخذ
 ما يحضه منها جميعا في قول ابو يوسف ومحمد رحم الله وقال ابو حنيفة
 ياخذ ذلك من الام فان فضل شيء اخذ من الولد ويكون الوصية
 بحذمة عبده وسكنى داره سنين معلومة ويكون بذلك ابدا
 فان خرجت رقبة العبد من الثلث سهم اليه للحزمة وان كان لاله
 غيره حذم للورثة يومين والموصي له يوم فان مات الموصي له عاد الى
 ورثته وان مات الموصي له في حيوة الموصي بطلت الوصية واذا وصى
 لولد فلان فالوصية بينهم الذكر والانثى فيه سواء ومن اوصى لورثة
 فلان فالوصية بينهم للذكر مثل هذا للانثى ومن اوصى لمزبد وعمر وثلث
 ماله فاذا عمر متت فالثلث كله لمزبد وان قال ثلث مالي بين زبد وعمر وزبد

كان له ثلث

كان له ثلث الثلث ومن اوصى بثلث ماله ولا ماله ثم اكتسب مالا اخر
 الموصي له بثلث ما يملكه عند الموت **في** **الوصية** **بالمال** **المجموع** **على** **نور** **شهم**
 من الالف عشرة الابن وابن الابن وان سفل والاب والجد والاب
 وان على والزوج وابن الزوج والعم وابن العم والزوجة والموتة والنو
 من الالف سبع البنت وبنت الابن والام والجد والاخت والزوجة
 وموتة النو لاهت اربعة المملوك والفقير من المقتول وامرته و
 موتة الميتين والقروض المقدرة في كتاب الله ستة النصف والربع
 والثلث والثلثان والثلث والثلث من ثلثه نصف فرضه للبنت
 وبنت الابن اذا لم تكن بنت القصد والاخت للاب والام والاخت للاب
 اذا لم تكن اخت للاب وام وتزوجي اذا لم يكن للميتة ولد ولا ولد
 ابن والرجل للزوج مع الولد او ولد الابن وللزوجة اذا لم يكن للميتة
 ولد وابن والفقير للزوج مع الولد او ولد الابن والثلثان للانثى
 فدا عدا من فرضه النصف الا الزوج والثلث للام اذا لم يكن للميت
 ولد وللولد ابني ولا اثنتان من الاخوة والاخوات فصاعدا وفرض
 لانه المستقلين وهم الزوج وابواب او زوجة وابواب ثلث ما بقي
 بعد فرض الزوج او الزوجة وهو الثلثان اثنتين فصاعدا من ولول الام
 ذكرهم وانما هم فيه سواء والسدس فرض سبعة كمال واحد من الابوين
 مع الولد او ولد الابن وهو للام مع الاخوة والاخوات والجد والجد
 مع الولد او ولد الابن والبنت الابن مع البنت والاخوات للاب

مع الاخت للاب والام وللواحد من ولد الام وسقط الجدات للام
والجد والاخت والافوات بالاب وبسقط الولد للام باربعة بالولد ولولد
الابن والاب والجد واذا استكملت البنات الثلثين سقطت بنات الابن
ان يكون بازالهن او اسفل منهن ابن ابن فيعوضهن واذا استكملت
الافوات للاب والام الثلثين سقطت الافوات للاب الا ان يكون معهن اب
لهن فيعوضهن واقر بالعصبات البنون ثم بنوهم ثم الاب ثم الجد ثم
بنو الاب وبهم الاخوة ثم بنو الجد وبهم الاعمام ثم بنو الجد اذا كانت
بنو اب في درجة فاولاهم من كان لاب وام والابن وابن الابن والافوات
بقاسمون اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن عداهم من العصبات
ينفردون كورهم بالميراث دون اخواتهم واذا لم يكن عصبة من النسب
والعسبة هو المولى المعتق ثم اقرب عصبة المولى وتجب الام من الثلث
الى السدس باخوين والفاضل عن فرض البنات لبني الابن واخواتهم
للذكر مثل حظ الانثيين والفاضل عن فرض الاخنتين من الاب والام
للاخوات والافوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين اذا ترك بنتا
وبنتان ابن وبني ابن اخر فلبنت النصف والباقي لبني الابن واخواتهم
للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك الفاضل عن فرض الاخت للاب
والام لبني الاب وبنات الاب للذكر مثل حظ الانثيين ومن ترك
ابن ابنتي علم اهدبهما اخ لام فلاح للاخ السدس والباقي بينهما
وللمنكر ان ترك المرأة زوجا وانا واحدة واخوة من ام واخوة

من اب وام فلزوج النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث ولا شيء
للأخوة للاب والام والفاضل عن فرض زوى الشهام اذا لم يكن عصبة
مردود عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين ولا يرث القاتل من المقتول
والكفر ملة واحدة بنوارث به اهل ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
المسلم مال الميراث لورثته من المسلمين ولا ميراث في حال ردته في
واذا غرق جماعة او سقط عليهم حابط فلم يعلم من مات منهم او لاقى
كل واحد منهم للاعباء من ورثته واذا اجتمع في الميراث قتل بسنان لو
انفق في شخصين ورث احدهما مع الآخر ورث بهما ولا يرث الميراث
بالاكمة القاسمة التي سخلت في دينهم وعصبة ولداتها وولد
الملا عنه مولى امها ومن مات وترك مالا وقف ماله حتى تضع امره
في قول الى حسيقة والجد اولى بالميراث من الاخوة عند اب حسيقة وللا
بقاسمهم الا ان ينقصه القاسمة من الثلث واذا اجتمع الجدات فالسكن
لاقربهن ولا يحجب امها وان لم يكن للميت عصبة ولا زوجه ورث
ذو الارحام وبهم عشرة وللبنت ولولد البنت ولولد البنت وبنت
العم والخال والخاله فاولاد الام والعم للام والعمة وولد الاخ من الام
ومن ادلى بهم واولادهم من كان من ولد للميت ثم ولد الابوين او
احدهما وبهم بنات الاخوة واولاد الاخوات ثم ولد ابوين ابوين او احدهما
وبهم الاخوال والخلات والعمات واذا استوى ولدان في درجة فاولادهم
من ادلى بنوارث واقربهم اولى من بعدهم واب الام اولى من ولد

الاخ والاخت والمعنف احق بالفاضل عن سهم زول السهام اقلهم
 عصبه سواء ومولى المولاة يرث واذا ترك المعنف اب مولاة والاب
 مولاة فماله للابن وقال ابى يوسف للاب السدس والباقي للابن واذا
 ترك جد مولاة واخ مولاة فالل للجد في حواشي حنفية وقال ابو حنيفة
 ومحمد ويونس بينهما ولا يباع المولاة ولا يوجب **كتاب حار في الفقه**
 اذا كان في المسئلة نصف ونصف ونصف وما بقى فاصلها من اثنين
 واذا كان ثلث وما بقى او ثلثان فاصلها من ثلاثة وان كان ربع
 وما بقى او ربع ونصف فاصلها من اربعة وان كان ثمن ونصف
 فاصلها من ثمانية وان كان نصف وثلث او سدس فاصلها
 من ستة ونقول الى سبعة وعشرة واذا كان مع الربع ثلث او سدس
 فاصلها من اثني عشر ونقول الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر
 واذا كان مع الثمن ثلثان او سدس فاصلها من اربعة وعشرين
 ونقول الى سبعة وعشرين فاذا قسمت المسئلة على الورثة فقد
 صحت ولم ينقسم سهام فريز عليهم فاضرب عدد بهم في اصل المسئلة
 وعولها ان كانت عابله فارجح صحت سهم كالمراة واحق بها
 للمراة والربع سهم وللأخوين مطلق وهي ثلثة لا تقسم عليها
 فاضرب اثنين في اصل المسئلة يكون ثمانية ومنها نصف وان وافق
 سهامهم عدد ضرب وفق عدد فاصل المسئلة كامراة في
 ستة اخوة للمراة الربع سهم فاضرب ثلثة فاضرب وفق عددهم

وغاية وتسعة

كل

في اصل المسئلة

في اصل المسئلة يكون ثمانية ومنها نصف فان لم ينقسم سهام فريز
 او اكثر فاضرب احد الفريزين في الآخر ثم ما اجتمع في الفريزين الثلث
 ثم اضرب ما اجتمع في اصل المسئلة فان تساوى الاعداد اخرى اهدم
 في الآخر كما ان اثنين فاضرب اثنين في اصل المسئلة فان كان احد العددين
 جزء من الآخر اغن الاكثر عن الاقل كاربعة نسوة واخوين اذا ضربت
 بالثلاثة اجزاك عن الاخوين فان كان احد العددين يوافق الآخر
 ضرب وفق احد الجميع الآخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة
 كاربعة نسوة واحدة وستة اعمام فالثمة توافق الاربعة بالنصف
 فاضرب نصف واحد بهما في جميع الآخر ثم ما اجتمع في اصل المسئلة يكون ثمانية
 واثنين وحدهما في ما اذا صحت المسئلة فاضرب سهام كل وارث في الثلثة
 ثم انقسم ما اجتمع على ما صحت من الغريفة يخرج حق ذلك الوارث
 فاذا لم ينقسم الثلثة صح ما كان للورثة فان كان ما يصيب من الميت
 الاول ينقسم على عدد ورثته ودر صحت المستثنان عما صحت منه
 اولي وان لم ينقسم صحت فريضة الميت الثاني بالطريقة التي ذكرنا
 بها ثم ضربت احد المسائلين في الاخرى او لم تكن سهام الميت
 الثاني توافق ما صحت من فريضة فان كانت سهامهم توافق
 فاضرب وفق المسئلة الثانية في الاولى ما اجتمع صحت منه المسئلة
 فكل من كان له من المسئلة الاولى شيء فهو مضروب في المسئلة
 الثانية وكل من كان له شيء من المسئلة الثانية

له شيء من المسئلة الثانية

